صندوق النقد الدولي

التقرير
السنوي
٢٠٠٨

إنجاح الاقتصاد العالمي لصالح الجميع

صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي هو المنظمة الرئيسية العالمية المكرسة للتعاون النقدي الدولي. ويضم الصندوق في عضويته ١٨٥ بلدا وهو بالتالي منظمة تتعاون في إطارها كل بلدان العالم تقريبا لتحقيق الصالح المشترك. ويتمثل الهدف الأساسي للصندوق في الحفاظ على استقرار النظام النقدي الدولي — أي نظام أسعار الصرف والمدفوعات الدولية الذي يمكّن البلدان (ومواطنيها) من شراء السلع والخدمات كل من الآخر، وهو أمر أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المتواصل ورفع مستويات المعيشة.

وجميع البلدان الأعضاء في الصندوق مُمَثلون في مجلسه التنفيذي الذي تُناقش فيه آثار السياسات الاقتصادية لكل بلد عضو على المستويات القُطرية والإقليمية والعالمية. ويغطي هذا التقرير السنوي أنشطة المجلس التنفيذي وإدارة الصندوق وخبرائه خلال السنة المالية من أول مايو ٢٠٠٧ حتى ٣٠ إبريل ٢٠٠٨.

وتشمل أهم أنشطة الصندوق ما يلي:

- إسداء المشورة إلى الأعضاء بشأن اعتماد السياسات التي يمكن أن تساعدهم في منع وقوع الأزمات المالية أو حلها عند وقوعها، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، ودفع عجلة النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة الفقر؛
- إتاحة التمويل بصفة مؤقتة للبلدان الأعضاء لمساعدتها في علاج مشكلات ميزان المدفوعات – أي عندما تواجه نقصا في النقد الأجنبي نتيجة تجاوز مدفوعاتها إلى البلدان الأخرى إيراداتها بالنقد الأجنبي؛
- توفير المساعدة الفنية والتدريب للبلدان بناء على طلبها، بهدف مساعدتها على تكوين الخبرات وبناء المؤسسات التي تحتاج إليها في تطبيق سياسات اقتصادية سليمة.

ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة، ونظرا لقدرته على التواصل العالمي وصلاته الوثيقة ببلدانه الأعضاء فإن لديه كذلك مكاتب في شتى أرجاء العالم.

ويمكن الاطلاع على الكشوف المالية للصندوق عن السنتين المنتهيتين في ٣٠ إبريل ٢٠٠٨ و ٣٠ إبريل ٢٠٠٧ على اسطوانة السي دي روم المرفقة بهذا التقرير. ويمكن الحصول على النسخ المطبوعة من هذه الكشوف المالية عن طريق إدارة خدمات النشر في الصندوق، وعنوانها:
700 19th Street, N.W., Washington, DC 20431.

ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عن الصندوق وبلدانه الأعضاء في الموقع الإلكتروني للصندوق على شبكة الإنترنت وعنوانه: www.imf.org.

صندوق النقد الدولي

التقرير
السنوي
٢٠٠٨

إنجاح الاقتصاد العالمي
لصالح الجميع

المحتويات

رسالة من المدير العام ٤

خطاب الإرفاق الموجه إلى مجلس المحافظين ٦

١ عرض عام: تعديل مجالات تركيز الصندوق ٧
أعمال الرقابة ٩
دعم البرامج الاقتصادية وبناء القدرات ١٠
الحوكمة والموارد المالية والتنظيم ١١

٢ التطورات في الاقتصاد العالمي والأسواق المالية ١٣
الاقتصادات المتقدمة ١٥
اقتصادات الأسواق الصاعدة
والاقتصادات النامية ١٧

٣ تشجيع الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي والنمو من خلال الرقابة ١٩
الرقابة الثنائية ٢٢
الرقابة متعددة الأطراف ٢٥
تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ٢٥
تقرير الاستقرار المالي العالمي ٢٦
المشاورات متعددة الأطراف ٢٧
الرقابة والتواصل الإقليميان ٢٧
الاتحادات النقدية ٢٧
المبادرات الإقليمية الأخرى في
مجال الرقابة والتواصل ٢٨
الرقابة على القطاع المالي ٣٠
تقييم الأزمة المالية وإصدار التوصيات ٣٠
برنامج تقييم القطاع المالي ٣١
التعاون مع المؤسسات الأخرى ٣١
عملية تحليل مواطن التعرض للخطر ٣١
صناديق الثروة السيادية ٣١
مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ٣٥
مؤشرات السلامة المالية ٣٥
إطار توفير البيانات لأغراض الرقابة
وغيره من مبادرات البيانات ٣٦
تقديم البيانات إلى الصندوق لأغراض الرقابة ٣٦
شفافية المالية العامة وشفافية البيانات ٣٦
المسح المنسق للاستثمار المباشر ٣٨
مبادرات معايير البيانات ٣٨
المراجعة التي تجري كل ثلاثة أعوام
لأنشطة الرقابة ٣٨

٤ دعم البرامج وبناء القدرات ٣٩
المساعدة المالية والمشورة
بشأن السياسات ٤١
اقتصادات الأسواق الصاعدة ٤٥
البلدان منخفضة الدخل ٤٥
تصميم البرامج ٥١
بناء المؤسسات والقدرات ٥٣
تعزيز فعالية المساعدة الفنية وكفاءتها ٥٣
التدريب في معهد صندوق النقد الدولي ٥٥

٥ الحوكمة والتنظيم والماليات ٥٧
إصلاح نظام الحصص والأصوات ٥٩
تدابير الإصلاح ٥٩
المحصلة على صعيد المواءمة ٦٠
كفاية موارد الصندوق ٦١
العمليات والسياسات المالية ٦١
الدخل والرسوم والفوائد التعويضية
واقتسام الأعباء ٦١
نموذج الدخل الجديد لصندوق النقد الدولي ٦٣
ترتيبات الاقتراض ٦٤
المتأخرات القائمة للصندوق ٦٤
الإدارة والتنظيم ٦٤
الميزانيتان الإدارية والرأسمالية ٦٧
سياسات الموارد البشرية ٧٠
الاتصال والشفافية ٧٢
الاتصال ٧٢
سياسة الشفافية ٧٣
المساءلة ٧٤
مكتب التقييم المستقل ٧٤
إدارة المخاطر ٧٤
آليات التدقيق لدى الصندوق ٧٤

المديرون التنفيذيون والمناوبون ٧٦

كبار موظفي الصندوق ٧٨

الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي ٧٩

الاختصارات ٨٠

الأطر

٣–١: كيف يدير الصندوق أنشطة الرقابة ٢١
٣–٢: العولمة والأسواق المالية وسياسات المالية العامة ٢٣
٣–٣: قرار عام ٢٠٠٧ بشأن الرقابة الثنائية على سياسات البلدان الأعضاء ٢٤
٣–٤: ملخص التوصيات المتعلقة بالسياسات والصادرة عن مجموعة العمل التابعة لإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية ٣٢
٣–٥: التعاون والتواصل بشأن قضايا القطاع المالي ٣٤
٣–٦: المبادرات المتعلقة ببيانات القطاع المالي ٣٧
٤–١: ليبريا: تسوية المتأخرات المستحقة للصندوق ٤٨
٤–٢: تقرير الرصد العالمي يخلص إلى خروج التقدم نحو أهداف الألفية عن المسار ٤٩
٤–٣: التوسع في تقديم المعونة للبلدان منخفضة الدخل: الانعكاسات التشغيلية ٥٠
٥–١: دور الحصص والأصوات الأساسية ٦٠
٥–٢: حقوق السحب الخاصة ٦١
٥–٣: كيف يدار صندوق النقد الدولي ٦٥
٥–٤: التواصل مع المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية والإقليمية ٦٦

الجداول

٤–١: تسهيلات الإقراض التابعة للصندوق ٤٢
٤–٢: الترتيبات المعتمدة للسنة المالية ٢٠٠٨ بموجب التسهيلات الرئيسية ٤٤
٤–٣: الاتفاقات المعتمدة للسنة المالية ٢٠٠٨ بموجب «تسهيل النمو والحد من الفقر» ٤٤
٥–١: المتأخرات القائمة للصندوق على البلدان التي عليها التزامات غير مسددة لفترة ٦ شهور أو أكثر وموزعة حسب النوع ٦٥
٥–٢: تكوين الوفورات ٦٨
٥–٣: تخصيص النفقات الحقيقية للسنوات المالية من ٢٠٠٨–٢٠١١ ٦٨
٥–٤: الميزانية الإدارية حسب فئات النفقات الرئيسية، السنوات المالية ٢٠٠٨–٢٠١١ ٧٠
٥–٥: إجمالي حصص النفقات التقديرية في الميزانية الإدارية، حسب مجالات المخرجات الرئيسية والمخرجات المكونة لها، السنوات المالية ٢٠٠٨–٢٠١١ ٧١

الأشكال البيانية

٢–١: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ١٥
٢–٢: فروق العائد بين القروض بسعر «ليبور» لثلاثة أشهر ومبادلات أسعار الفائدة لليلة واحدة ١٦
٢–٣: ميزان الحساب الجاري ١٦
٢–٤: إصدار السندات الخارجية في الأسواق الصاعدة ١٨
٤–١: القروض القائمة المقدمة بشروط ميسرة، السنوات المالية ١٩٩٩ – ٢٠٠٨ ٤٤
٤–٢: المساعدة الفنية من الصندوق تركز على البلدان منخفضة الدخل والبلدان في الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط ٥٤
٤–٣: زيادة تمويل المساعدة الفنية الميدانية المقدمة بأموال خارجية ٥٤
٥–١ نموذج الدخل والميزانية متوسطة الأجل ٦٧
٥–٢ الميزانية متوسطة الأجل المعاد توزيعها للسنوات المالية ٢٠٠٨–٢٠١٠ ٦٨

اسطوانة السي دي روم

أدرج ما يلي في أسطوانة السي دي روم المرفقة بهذا التقرير:

نص التقرير السنوي لعام ٢٠٠٨ (باللغات الانجليزية والفرنسية والإسبانية)
المواد التكميلية المتعلقة بفصول متن التقرير (باللغة الانجليزية)
الملاحق (باللغة الانجليزية)

الملحق الأول:	الاحتياطيات الدولية
الملحق الثاني:	العمليات والمعاملات المالية
الملحق الثالث:	البيانات الصحفية الصادرة عن اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية ولجنة التنمية
الملحق الرابع:	المديرون التنفيذيون والقوة التصويتية
الملحق الخامس:	التغييرات في عضوية المجلس التنفيذي
الملحق السادس:	الكشوف المالية

تبدأ السنة المالية للصندوق في أول مايو وتنتهي في ٣٠ إبريل.

وحدة الحساب المستخدمة في الصندوق هي وحدة حقوق السحب الخاصة؛ وعمليات تحويل بيانات الصندوق المالية إلى الدولار الأمريكي هي عمليات تقريبية ويتم توفيرها على سبيل التيسير. وفي ٣٠ إبريل ٢٠٠٨، كان سعر صرف حقوق السحب الخاصة مقابل الدولار الأمريكي هو ٠,٦١٥٨٥ وحدة حقوق سحب خاصة للدولار الواحد، وسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل حقوق السحب الخاصة هو ١,٦٢٣٧٨ دولار للوحدة الواحدة من حقوق السحب الخاصة. وكان السعر في السنة السابقة (٣٠ إبريل ٢٠٠٧) هو ٠,٦٥٦٠٩ وحدة حقوق سحب خاصة للدولار الواحد، و ١,٥٢٤١٨ دولار للوحدة الواحدة من حقوق السحب الخاصة. وتشير المبالغ المقومة بالدولار إلى الدولار الأمريكي.

«مليار» تعني ألف مليون، بينما «تريليون» تعني ألف مليار؛ وترجع الفروق الطفيفة بين مفردات الأرقام والمجاميع الكلية إلى عملية التقريب.

لا يشير مصطلح «بلد»، حسب استخدامه في هذا التقرير السنوي، في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم القانون والعرف الدوليين. وإنما يشمل هذا المصطلح أيضا، حسب استخدامه في هذا التقرير، بعض الكيانات الإقليمية التي لا تشكل دولا ولكن يحتفظ ببيانات إحصائية عنها على أساس منفصل ومستقل.

في الجداول، تشير الخانات الخالية إلى أن البند "لا ينطبق" وتشير نقط الحذف (...) إلى أن البيانات "غير متوافرة"، وتشير كلمة "صفر" أو الرقم "٠,٠" إلى "الصفر" أو عدد "لا يذكر".

رسالة من المدير العام

دومينيك ستراوس–كان، مدير عام صندوق النقد الدولي ورئيس المجلس التنفيذي

سبق أن ذكرت في اجتماعات الربيع لعام ٢٠٠٨ أن العالم أصبح بين شقي الرحى، مخاطر تسارع وتيرة التضخم بدعم من زيادات أسعار الطاقة والمواد الغذائية ومخاطر الركود العالمي الذي ظهر فجأة نتيجة هبوط النشاط في سوق المساكن الأمريكية وأزمة الأسواق المالية العالمية. ولتجنب التعرض لكلا الأمرين يتعين على بلدان العالم إيجاد السياسات السليمة والشجاعة اللازمة لتنفيذها، كما يتعين أن تتعاون فيما بينها.

ويمكن لصندوق النقد الدولي تقديم المساعدة في هذا الشأن. فالآثار الانتشارية بين مختلف البلدان ومختلف القطاعات كانت من أهم سمات أزمة الأسواق المالية، ولهذه الروابط الاقتصادية الكلية والمالية وانتشارها بين مختلف البلدان هي المجالات التي يتمتع الصندوق فيها بميزة نسبية. وخلال العام الجاري، أحاط الصندوق بلدانه الأعضاء بطبيعة المخاطر التي تنطوي عليها أزمة الأسواق المالية ومدى تكلفتها. واقترحنا كذلك بعض الحلول، منها أن تكون السياسة النقدية هي خط الدفاع الأول، وأن توفر الحكومات القادرة دفعة تنشيطية من المالية العامة، وأن تتخذ التدابير الكفيلة بمعالجة المشكلات في قطاعات معينة، كالإسكان والمالية. كذلك نقوم حاليا بإسداء المشورة إلى البلدان الأعضاء الأكثر تضررا من أزمة الغذاء وارتفاع أسعار النفط، ونقدم الدعم المالي لبعضها.

وقد شهد العام الماضي تغييرات كبرى في الصندوق، وإن كانت عجلة التغيير السريع قد بدأت دورانها في عهد المدير العام السابق السيد رودريغو دي راتو. فقد تمكن السيد دي راتو، خلال فترة توليه منصب مدير عام الصندوق في الفترة من يونيو ٢٠٠٤ إلى أكتوبر ٢٠٠٧، من وضع استراتيجية متوسطة الأجل كثفت جهود الصندوق حول قضايا القطاع المالي والأسواق المالية ونصت على زيادة تركيز عمل الصندوق على الرقابة الثنائية والبلدان منخفضة الدخل. وتحت قيادة دي راتو، أتم الصندوق كذلك المرحلة الأولى من إصلاح نظام الحصص، وانتهى من صياغة المقترحات المعنية بإصلاح مصادر دخل الصندوق، واعتمد قرار عام ٢٠٠٧ للرقابة الثنائية على سياسات البلدان الأعضاء.

وقبل اختياري مديرا عاما للصندوق، قمت بجولة حول العالم تحدثت خلالها مع محافظي صندوق النقد الدولي وكثير من الشخصيات المهتمة بالصندوق. وسمعت خلال هذه الجولة عبارات عن مدى الاحترام الذي يحظى به الصندوق، وإن كان لا يوفر دائما احتياجات البلدان الأعضاء. وهو ما خلق بداخلي قناعة بحاجة الصندوق إلى التعجيل بإعادة هيكلة أنشطته وتعديل مجالات تركيزها. وكانت هذه القناعة وراء إصدار بيان تحديث الصندوق وتعديل مجالات تركيزه والذي أرسلته إلى لجنة المجلس التنفيذي المعنية بالميزانية في ديسمبر ٢٠٠٧.

وكان الموضوع الأساسي الذي اشتمل عليه هذا البيان وبياني اللاحق إلى المجلس التنفيذي حول التوجهات الاستراتيجية في الميزانية متوسطة الأجل هو ضرورة استفادة الصندوق من الميزة النسبية التي يتمتع بها في جميع مجالات مسؤولياته، أي الرقابة، والعمل البرامجي وشبه البرامجي، وبناء القدرات. وتتمثل رؤيتي لصندوق تعدلت مجالات تركيزه في ضرورة أن يتوخى اليقظة حيال القضايا الناشئة، والحسم في تقييمها، والدقة في إبلاغ دواعي القلق بشأنها، خصوصا فيما يتعلق بما يلي:

- الرقابة – من خلال التحليل المتعمق للروابط الاقتصادية الكلية والمالية وأسعار الصرف والآثار الانتشارية، والاستعانة بمنظور أكثر عالمية وتجارب قُطرية للمآزق التي تتعرض لها البلدان على مستوى السياسات.

- العمل البرامجي وشبه البرامجي – من خلال مساهمة الصندوق، بما في ذلك في البلدان منخفضة الدخل، والتي تؤكد أهمية الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي من خلال التركيز على مجالات خبرة الصندوق الأساسية.

- بناء القدرات – مع تركيز المساعدة الفنية على القضايا الاقتصادية الكلية، وتحديد أولوياتها من خلال آلية لفرض الرسوم، وتعزيزها عن طريق زيادة تعبئة الموارد المالية.

وتتمثل النتيجة الطبيعية لتعديل مجالات تركيز الصندوق في إعادة هيكلة الصندوق، مع تزويده بهيكل للحوكمة يعبر عن تطور أعضائه، ووضع نموذج للدخل على أساس قابل للاستمرار، وخفض التكاليف الإدارية. وخلال السنة المالية ٢٠٠٨، حققنا تقدما كبيرا في استكمال برنامج إعادة الهيكلة.

- ففي شهر مارس ٢٠٠٨، اعتمد المجلس التنفيذي مجموعة من إصلاحات الحوكمة من بينها وضع صيغة جديدة لحصص البلدان الأعضاء، وإجراء جولة ثانية من زيادات الحصص استنادا إلى الصيغة الجديدة، وإجراء تعديلات في اتفاقية تأسيس الصندوق تكفل زيادة الأصوات الأساسية للبلدان الأعضاء بمقدار ثلاثة أضعاف وتعزز القوة التصويتية للدائرتين الانتخابيتين للبلدان الإفريقية الممثلة في المجلس التنفيذي. وعلاوة على ذلك، تتسم مجموعة الإصلاحات بالديناميكية لأنها تنص على تنفيذ زيادات إضافية في الأصوات الأساسية وتتوخى المزيد من إعادة توزيع حصص العضوية في ظل تغيرات الاقتصاد العالمي. وقد اعتمد مجلس محافظي الصندوق هذه الإصلاحات في ٢٨ إبريل ٢٠٠٨ ونحن الآن بانتظار موافقة البلدان الأعضاء على التعديلات ذات الصلة في اتفاقية تأسيس الصندوق.

- وفي شهر إبريل ٢٠٠٨، توصل المجلس التنفيذي إلى توافق عام في الآراء بشأن نموذج جديد لدخل الصندوق. وبمجرد وضع هذا النموذج في هيئة تعديل لاتفاقية تأسيس الصندوق بحيث يمنح الصندوق صلاحية أوسع في ممارسة النشاط الاستثماري وقرار بإجراء عمليات بيع محدودة للذهب، فإنه سيوفر العناصر الحيوية لتوفير التمويل اللازم للصندوق على أساس قابل للاستمرار. وفي الوقت نفسه، وافق المجلس على اعتمادات جديدة للميزانية تحقق وفورات سنوية قدرها ١٠٠ مليون دولار بالقيم الحقيقية على مدار الأعوام الثلاثة القادمة، وتنطوي على خفض للعمالة بواقع ٣٨٠ موظفا على مدار نفس الفترة. وقد اكتملت عملية خفض العمالة، غالبا بالتسريح الاختياري، وتصبح نافذة خلال السنوات المالية ٢٠٠٩–٢٠١١.

ونتيجة لخفض العمالة سوف يفقد الصندوق كثير من موظفيه القدامى على مدار السنة القادمة. وأود أن أتقدم إليهم بالتحية على إسهاماتهم. فقد أفنى كثير من موظفي الصندوق حياتهم العملية في سبيل الصندوق وبلدانه الأعضاء. فليهنأ المتقاعدون من الصندوق لأنهم استطاعوا تغيير وجه العالم بما بذلوه من جهود.

وفي ختام رسالتي، وبينما أتطلع إلى السنة المالية القادمة، أود أيضا أن أتقدم بالشكر والثناء للعدد الأكبر من الموظفين الباقين الذين سيواصلون العمل في المرحلة التالية من رحلة الصندوق المذهلة. فقد أثبتت أحداث السنة الماضية مدى حاجة العالم لوجود صندوق قوي وانتشار روح التعددية. وسوف تثبت لنا أحداث السنة القادمة وما يليها إلى أي مدى يمكننا تحقيق وعد الصندوق. فلا يزال أمامنا الكثير مما ينبغي عمله، ولكنني أعلم أن لدينا حلفاء وشركاء صالحين يدعمون جهودنا، من بين صفوف الموظفين والمجلس التنفيذي وجميع الأعضاء على المستوى العالمي.

خطاب الإرفاق
الموجه إلى مجلس المحافظين
٢٨ أغسطس ٢٠٠٨

٢٨ أغسطس ٢٠٠٨

السيد رئيس مجلس المحافظين،

يشرفني أن أقدم إلى مجلس المحافظين التقرير السنوي للمجلس التنفيذي عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٠٨، وذلك وفقا لأحكام المادة الثانية عشرة، القسم السابع (أ) من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي والقسم العاشر من النظام الداخلي للصندوق. ووفقا لأحكام القسم العشرين من النظام الداخلي، يعرض الفصل الخامس الميزانيتين الإدارية والرأسمالية للصندوق للسنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٠٩ بعد اعتمادهما من المجلس التنفيذي. ويتضمن الملحق السادس الموجود على اسطوانة السي دي روم عرضا للكشوف المالية المدققة للسنة المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٠٨ لكل من إدارة العمليات العامة، وإدارة حقوق السحب الخاصة، والحسابات التي يديرها الصندوق، إلى جانب تقارير مؤسسة التدقيق الخارجي بشأن تلك الكشوف. وقد أشرفت لجنة التدقيق الخارجي، المؤلفة من السيد ساتوشي إيتوه (رئيسا) والسيد ستيف أندرسون والسيد توماس أونيل، على عمليات التدقيق الخارجي وإعداد التقارير المالية، وفقا لأحكام القسم العشرين (ج) من النظام الداخلي للصندوق.

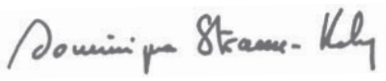

دومينيك ستراوس-كان
المدير العام ورئيس المجلس التنفيذي

المجلس التنفيذي والإدارة العليا في صندوق النقد الدولي

عرض عام: تعديل مجالات تركيز الصندوق

عرض عام: تعديل مجالات تركيز الصندوق

واجه الاقتصاد العالمي عددا من التحديات خلال عام ٢٠٠٨؛ ففي الوقت الذي انتقلت فيه تداعيات السوق الأمريكية للقروض العقارية عالية المخاطر إلى أسواق الائتمان الأخرى، تراجعت توقعات النمو في عدد من الاقتصادات المتقدمة؛ وفي الوقت نفسه ارتفعت أسعار الغذاء والنفط ارتفاعا حادا فزادت من الضغوط التضخمية في مختلف أنحاء العالم وخلقت أوضاعا بالغة المشقة لكثير من البلدان منخفضة الدخل.[١] وانطلاقا من مهمة الصندوق الأساسية والمتمثلة في حماية الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي على المستوى العالمي، استجاب المجلس التنفيذي فورا لهذه التطورات عن طريق تكثيف تحليلات الصندوق لقضايا القطاع المالي، والتوصية باعتماد سياسات من شأنها مساعدة البلدان الأعضاء في تخفيف تأثير اضطرابات الأسواق المالية على اقتصاداتها، وتقديم المشورة على صعيد السياسات للبلدان منخفضة الدخل حول إدارة الاقتصاد الكلي بغية التصدي لتزايد تكاليف الغذاء والوقود، إلى جانب تقديم المساعدة الفنية للبلدان الأعضاء ضمن مجموعة البلدان التي تواجه مشكلات في موازين مدفوعاتها نتيجة ارتفاع تكلفة الواردات.[٢]

وكان عام ٢٠٠٨ كذلك عام إصلاح بالنسبة لصندوق النقد الدولي، حيث مضى المجلس التنفيذي قدما باعتماد تدابير تسمح للصندوق بالوفاء على نحو أفضل باحتياجات بلدانه الأعضاء المتغيرة، ومواكبة التغيرات في الاقتصاد العالمي والأسواق المالية العالمية، والتكيف مع إجمالي اعتمادات ميزانيته المخفضة.

[١] يقدم الفصل الثاني وصفا للتطورات في الاقتصاد العالمي والأسواق المالية العالمية في السنة المالية ٢٠٠٨.

[٢] يتمثل الهدف الأساسي للصندوق، حسبما ورد في اتفاقية تأسيسه، في الحفاظ على استقرار النظام النقدي الدولي وتشجيع النمو الاقتصادي المتواصل. ويمكن الاطلاع على اتفاقية تأسيس الصندوق على موقع الصندوق على شبكة الإنترنت www.imf.org/external/pubs/ft/aa/index.htm

وقد اعتمد المجلس التنفيذي إطارا شاملا جديدا للرقابة الثنائية تركز على تحديد السياسات التي قد تهدد الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي على الصعيدين الوطني والعالمي.[٣] واستجابة للاضطرابات في الأسواق المالية، تركز اهتمام المجلس التنفيذي على تحليل انتقال التداعيات بين فرادى الاقتصادات والاقتصاد العالمي، والروابط بين الأسواق المالية والاقتصاد الحقيقي. وقد اتخذ المجلس كذلك إجراءات لتحسين هيكل الحوكمة في الصندوق، حيث وافق على مجموعة من الإصلاحات لنظام الحصص والأصوات بهدف تحقيق الاتساق بين حصص الأعضاء التصويتية وأوزانهم النسبية في الاقتصاد العالمي وتعزيز صوت وتمثيل البلدان منخفضة الدخل في عملية صنع القرار بالصندوق. وكانت موافقة المجلس على وضع إطار جديد للدخل والإنفاق بما يسمح للصندوق بترتيب موارده المالية هي من الإنجازات المَعْلَمية الأخرى في السنة المالية ٢٠٠٨.

ويقدم هذا الفصل والفصول التالية وصفا تفصيليا لهذه الأنشطة وغيرها من أنشطة المجلس التنفيذي.

أعمال الرقابة

ترتكز أنشطة الرقابة التي يقوم بها صندوق النقد الدولي في إطار أنشطة الرقابة الثنائية – أي الإشراف على السياسات الاقتصادية في البلدان الأعضاء للتأكد من التزام هذه البلدان بتعهداتها بموجب اتفاقية تأسيس الصندوق ومن مساهمة سياساتها في استقرار النظام النقدي والمالي الدولي. وفي أوائل السنة المالية ٢٠٠٨، اعتمد المجلس التنفيذي إطارا جديدا للرقابة الثنائية، بعد عام من المراجعة لقرار عام ١٩٧٧ بشأن الرقابة على سياسات أسعار الصرف. ويقدم قرار عام ٢٠٠٧ بشأن الرقابة الثنائية إرشادات أشمل للصندوق حول إجراء الرقابة وللبلدان الأعضاء حول تنفيذ سياسات أسعار الصرف، ولكن دون فرض التزامات جديدة على البلدان الأعضاء. والجديد في هذا القرار هو استحداث مفهوم الاستقرار الخارجي كأحد المبادئ التنظيمية للرقابة. والهدف من قرار عام ٢٠٠٧، شأنه شأن قرار عام ١٩٧٧، أنه يحض البلدان الأعضاء على تجنب التأثير على أسعار الصرف لأغراض محددة؛ ويوصيها كذلك بتجنب سياسات أسعار الصرف المخلة بالاستقرار الخارجي، بغض النظر عن الغرض منها أصلا، ومن ثم يرصد سياسات أسعار الصرف التي ثبت أنها مصدر رئيسي لعدم الاستقرار على مدار العقود الماضية. وقد رأى المجلس التنفيذي أن اعتماد هذا القرار هو مساهمة مهمة لجهود الصندوق في الوفاء بمسؤولياته الرقابية على نحو فعال وعلى أساس من المساواة بين جميع البلدان الأعضاء.[٤]

وخلال السنة المالية ٢٠٠٨، وجه المجلس التنفيذي بالغ الاهتمام بالاضطرابات التي تشهدها الأسواق المالية الدولية، وهو ما يتضح من مناقشاته المعنية بتقرير آفاق الاقتصاد العالمي وتقرير الاستقرار المالي العالمي، وهما الأداتان الأساسيتان لدى الصندوق لأعمال الرقابة الثنائية (راجع الفصل الثالث). فقد كانت آثار الاضطرابات المالية على الاستقرار والنمو العالميين هي الموضوع الرئيسي في عدد إبريل ٢٠٠٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، بينما قدم عدد إبريل ٢٠٠٨ من تقرير الاستقرار المالي العالمي تحليلا لتلك الآثار على النظام المالي الدولي وعرض تقييما لاحتمالات انتقال التداعيات، حيث بحث القنوات التي تنتقل من خلالها الآثار الحقيقية والمالية وقدم المشورة بشأن التدابير قصيرة الأجل التي يمكن أن تتخذها البلدان الأعضاء للتخفيف من حدة هذه الاضطرابات على اقتصاداتها.

وقام المديرون التنفيذيون في إبريل ٢٠٠٨ بمراجعة تقييمات الخبراء المبدئية للأحداث في الأسواق المالية، مؤيدين عموما ما خلصت إليه من نتائج أولية وتوصيات. وقد اشتملت مناقشات المجلس حول هذه التقييمات على ما يلي: ممارسات إدارة المخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية المهيكلة؛ وتحديد قيمة هذه الأدوات ودور تصنيفات الجدارة الائتمانية الممنوحة لها وتصميمها، وممارسات المحاسبة والإفصاح؛ وإدارة الأزمات ودعم السيولة الطارئ، بما في ذلك المقدم من البنوك المركزية؛ والتنظيم والرقابة الاحترازية على البنوك والكيانات المالية الأخرى.[٥] وبينما أقر المديرون بأن الأحداث كانت آخذة في التطور وقت انعقاد مناقشاتهم، فقد شددوا

[٣] للاطلاع على مستجدات التقدم المحرز في سبيل تحقيق أهم أهداف الصندوق الاستراتيجية، راجع الإطار "CD-Box 1.1» على اسطوانة السي دي روم.

[٤] راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 07/69 بعنوان " المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يعتمد قرارا جديدا بشأن الرقابة الثنائية على سياسات البلدان الأعضاء"، على اسطوانة السي دي روم أو في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت: www.imf.org/external/np/sec/pn/2007/pn0769.htm

[٥] راجع التقرير الذي ناقشه المجلس بعنوان « The Recent Financial Turmoil—Initial Assessment, Policy Lessons, and Implications for Fund Surveillance". على اسطوانة السي دي روم أو في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت: www. imf.org/external/np/pp/eng/2008/040908.pdf

على أهمية رقابة الصندوق في تحليل أسباب هذه الاضطرابات واستخلاص الدروس منها، وشجعوا الخبراء على مواصلة التعاون الوثيق مع السلطات الوطنية والهيئات الدولية والمتعاملين في السوق. وإضافة إلى ذلك، شهد هذا العام وضع منهجية جديدة للتمييز بين التعرض للمخاطر ومخاطر وقوع الأزمات في اقتصادات الأسواق الصاعدة، حيث ركزت إجراءات الصندوق المعنية بتحليل مدى التعرض للمخاطر في ربيع ٢٠٠٨ على تأثير اضطرابات الأسواق المالية على هذه الاقتصادات.

ومع تزايد أهمية صناديق الثروة السيادية في النظام النقدي والمالي الدولي، أعلن المجلس التنفيذي أثناء مناقشاته بشأن هذه الصناديق في مارس ٢٠٠٨ عن رأيه بأن صندوق النقد الدولي مؤهل لتسهيل وتنسيق وضع المبادئ والممارسات الطوعية لصناديق الثروة السيادية، وذلك بالتعاون مع منظمات أخرى. ويتولى الصندوق حاليا دور أمانة سر فرقة العمل الدولية المؤلفة من ممثلي ٢٥ بلدا عضوا التي تضطلع بمهمة وضع مجموعة موحدة من المبادئ الطوعية لصناديق الثروة السيادية قبل موعد انعقاد اجتماعات الصندوق والبنك الدولي السنوية لعام ٢٠٠٨. وكانت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، وهي الهيئة الاستشارية الأساسية لمجلس محافظي الصندوق، قد رحبت بهذه المبادرة في بيانها الصادر بتاريخ ١٢ إبريل ٢٠٠٨.[٦]

ولتعزيز الإطار الذي يستخدمه الصندوق في أنشطته الرقابية، بدأ المجلس التنفيذي في إبريل ٢٠٠٨ المناقشات المعنية بمراجعة أعمال الرقابة والتي تجرى مرة كل ثلاث سنوات. ومن المفترض أن تشتمل هذه المراجعة على «بيان أولويات الرقابة».

ويتضمن الفصل الثالث وصفا تفصيليا لأعمال رقابة الصندوق خلال السنة المالية ٢٠٠٨.

دعم البرامج الاقتصادية وبناء القدرات

يراجع المجلس التنفيذي بصفة مستمرة تسهيلات الصندوق التمويلية وأنشطته في مجال بناء القدرات وغير ذلك من البرامج والأدوات التي يستخدمها في تقديم المساعدة للبلدان الأعضاء والتي يقوم بتطويعها وفق ما يطرأ من تغيرات على احتياجات هذه البلدان. وقد انخفض الطلب على قروض الصندوق من اقتصادات الأسواق الصاعدة انخفاضا حادا خلال السنوات القليلة الماضية، حيث كانت هذه البلدان تجني ثمار التحسينات في سياساتها الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى قوة الأساسيات الاقتصادية وتحسن أوضاع الأسواق. وقد واصلت هذه الاقتصادات مجتمعة نموها القوي خلال ٢٠٠٨، رغم التباطؤ في الاقتصادات المتقدمة، وباتت أكثر قدرة على الصمود أمام الاضطرابات السائدة في الأسواق المالية، وإن كانت المصاعب في موازين المدفوعات تنشأ في بعض الحالات. غير أن مواطن التعرض للمخاطر لا تزال قائمة، لا سيما في بلدان الأسواق الصاعدة المعتمدة اعتمادا شديدا على التدفقات الرأسمالية الكبيرة لتمويل العجز في حساباتها الجارية. وبالتالي، وإلى جانب استعداد الصندوق لتقديم الدعم من خلال أدواته الإقراضية الحالية، أكد المجلس التنفيذي على أهمية تحليل مخاطر القطاع المالي، والروابط بين الجوانب الاقتصادية الكلية والمالية، وتقديم المشورة والمساعدة الفنية في مجال تعزيز ممارسات إدارة الدين، وإنشاء أداة لتوفير السيولة أو منع وقوع الأزمات – كخط الموارد السريع أو خط الاستقرار المالي – للبلدان التي تندمج ضمن الأسواق الرأسمالية العالمية في حالة تعرضها لتوقف مفاجئ في تدفقات رؤوس الأموال الوافدة.

ويتخذ المجلس التنفيذي كذلك الخطوات التي من شأنها تعميق مشاركة الصندوق مع البلدان منخفضة الدخل، والآخذة في التطور لتواكب نمو اقتصادات هذه البلدان ونضوجها. ويتزايد التركيز على جملة أمور منها تقديم المشورة حول استجابات السياسات للتدفقات الرأسمالية الوافدة، وتقلبات أسعار السلع الأساسية (بما في ذلك أسعار الغذاء والنفط)، وتطورات الأسواق المالية، والقدرة على تحمل الديون. ومن أهم التحديات التي واجهت صانعي السياسات في البلدان منخفضة الدخل خلال السنة المالية ٢٠٠٨ الارتفاع الحاد في تكلفة الواردات من الأغذية والوقود، مما يشكل مصدر خطر على جهود الحد من الفقر وعلى قدرة البلدان منخفضة الدخل على تحقيق أهداف التنمية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وقد هب صندوق النقد الدولي لمساعدة بلدانه الأعضاء المعرضة للخطر على تقييم انعكاسات الأسعار الآخذة في الارتفاع على سياسة المالية العامة وميزان المدفوعات والدخل، وشكل فرقة عمل لتنسيق استجابات الصندوق إزاء الأزمة. وقد أقر المجلس التنفيذي برنامج فرقة العمل في بيان موجز صدر في إبريل ٢٠٠٨، مؤيدا تقديم المشورة على صعيد السياسات إلى البلدان الأعضاء منخفضة الدخل المتضررة من ارتفاع أسعار الأغذية والوقود، إلى جانب تقديم المساعدة المالية، من خلال اتفاقات تسهيل النمو والحد من الفقر القائمة والجديدة وتسهيل مواجهة الصدمات الخارجية، إلى البلدان التي تعاني من مشكلات في ميزان المدفوعات. كذلك حث المديرون التنفيذيون خبراء الصندوق على التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى التي تعمل على اتخاذ تدابير لتخفيف أثر قيود العرض.

ونظرا لمشاركة الصندوق في "فرقة العمل رفيعة المستوى التابعة لأمين عام الأمم المتحدة بشأن أزمة الأمن الغذائي العالمية"، والتي تشكلت في إبريل ٢٠٠٨، فإنه يتعاون مع عدد من أجهزة الأمم المتحدة والبنك الدولي لتعزيز الاستجابة الموحدة لتحدي

[٦] يمكن الاطلاع على البيان رقم PR 08/78 في الملحق الثالث (Appendix III) على اسطوانة السي دي روم أو في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت: www.imf.org/external/np/cm/2008/041208.htm.

أسعار الغذاء العالمية، بما في ذلك تيسير وضع خطة عمل محددة الأولويات وتنسيق تنفيذها. وقد وافق المجلس التنفيذي في أوائل السنة المالية ٢٠٠٩ على تقديم التمويل إلى سبعة بلدان تضررت من هذه الأزمة وذلك من خلال تسهيل النمو والحد من الفقر، كما نظر في إمكانية تعديل تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية على نحو يجعل استخدامه أكثر سهولة للبلدان التي تعاني من زيادات أسعار الغذاء والوقود.

ومن التدابير الأخرى لمساعدة البلدان منخفضة الدخل في جهودها للحد من الفقر وتحقيق أهداف التنمية للألفية، صدرت موافقة المجلس التنفيذي في ٢٠٠٨ على تغييرات تجعل إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ("هيبيك") أكثر مرونة. فعلى سبيل المثال، لتقليص فترات التأخير في توفير مساعدات تخفيف أعباء الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ذات المتأخرات طويلة الأمد، قرر المجلس أن الأداء المستوفي لمعايير معينة في برنامج يتابعه خبراء الصندوق يمكن احتسابه ضمن سجل الأداء لتنفيذ السياسات السليمة الذي ينبغي للبلدان إنشاؤه لبلوغ ما يسمى بنقطة اتخاذ القرار بموجب المبادرة، عند حصولها على التزامات من المجتمع الدولي لتخفيف أعباء الديون (وربما تبدأ في الحصول على مساعدات مؤقتة لتخفيف أعباء الديون) إلى حين إجراء المزيد من الإصلاحات الاقتصادية. وكانت ليبيريا أول بلد يستفيد من التغييرات التي طرأت على إطار المبادرة (راجع الإطار ٤–١). وقد نظر المجلس كذلك في إمكانية وضع إطار جديد لتقديم المساعدة في مجال بناء القدرات والمساعدة المالية على نحو أكثر فعالية للبلدان التي تعرف بالدول الهشة (مثل البلدان الخارجة من دائرة الصراعات التي تعاني من ضعف الأداء الاقتصادي والاجتماعي بسبب ضعف نظم الحوكمة، وقصور القدرات الإدارية، وظهور توترات اجتماعية، ووجود نزعة نحو عدم الاستقرار السياسي)، ودعا إدارة الصندوق إلى إعداد مقترحات التشغيل التي تعكس آراء المجلس وآراء البلدان المتلقية والجهات المانحة المحتملة لمناقشتها خلال السنة المالية ٢٠٠٩.

ويتخذ المجلس التنفيذي في الوقت الحالي إجراءات لزيادة الفعالية وكفاءة التكاليف فيما يقدمه الصندوق للبلدان الأعضاء من مساعدة في مجال بناء القدرات – أي المساعدة الفنية والتدريب. ويشدد على توخي درجة أكبر من الدقة في تحديد الأولويات وزيادة إدماج المساعدة الفنية والتدريب في أعمال الرقابة وعمليات الإقراض، وزيادة التعاون مع الجهات المانحة الأخرى، فضلا على زيادة التمويل الخارجي لزيادة فعالية موارد الصندوق. وينظر المجلس كذلك في فرض رسوم تدريجية على البلدان المتلقية وفق دخل الفرد فيها. وقد أمكن بالفعل تنفيذ كثير من أنشطة الصندوق في مجال بناء القدرات على مدار السنوات القليلة الماضية، بما في ذلك الاعتماد بدرجة أكبر على المراكز الإقليمية للمساعدة الفنية والتدريب، وإتاحة الفرصة أمام إدارات المناطق الجغرافية في الصندوق لكي تأخذ بزمام القيادة في مجال وضع استراتيجيات المساعدة الفنية بالتنسيق مع السلطات القطرية، واستحداث مؤشرات أداء كمية للمساعدة الفنية، وتعبئة قدر أكبر من التمويل المقدم من الجهات المانحة للتدريب.

ويتضمن الفصل الرابع وصفا تفصيليا لدور الصندوق في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية وكيفية دعمه لها.

الحوكمة والموارد المالية والتنظيم

بعد عامين من المناقشات المكثفة، أقر مجلس المحافظين في ٢٨ إبريل ٢٠٠٨ مجموعة مهمة من إصلاحات نظام الحوكمة في الصندوق تهدف إلى زيادة صوت وتمثيل بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية.[٧] وقد حققت مجموعة الإصلاحات نتائج فاقت ما التزم به مجلس المحافظين في قراره الصادر في ١٨ سبتمبر ٢٠٠٦، وتضع صيغة جديدة لحصص البلدان الأعضاء تتسم بدرجة أكبر من البساطة والشفافية مقارنة بنظام الصيغ الخمسة الذي تحل محله، وتدعو هذه الإصلاحات إلى تنفيذ زيادات مخصصة في حصص ٥٤ بلدا عضوا لإعادة مواءمة حصص العضوية بما يتوافق مع أوزان هذه البلدان النسبية ودورها في الاقتصاد العالمي. وتشتمل مجموعة الإصلاحات كذلك على تعديل ينص على زيادة الأصوات الأساسية إلى ثلاثة أضعاف[٨] مما يسمح بزيادة أصوات البلدان منخفضة الدخل (وهي أول زيادة في الأصوات الأساسية منذ تأسيس الصندوق)؛ وإنشاء آلية تضمن الحفاظ على نسبة الأصوات الأساسية إلى مجموع الأصوات عند تطبيق زيادات لاحقة في حصص العضوية؛ وتعيين مدير مناوب ثان للمديرين التنفيذيين الذين ينتخبهم عدد كبير من الأعضاء، الأمر الذي تفيد منه حاليا الدائرتين الانتخابيتين للبلدان الإفريقية الممثلة في المجلس التنفيذي. ويمثل قرار المجلس التنفيذي خطوة مهمة في سبيل تحديث الصندوق وإعادة هيكلته ليتلاءم مع تغيرات معطيات الواقع في الاقتصاد العالمي. وسيسري العمل بالتعديل المقترح لزيادة الأصوات الأساسية وتعيين مدير مناوب ثان بمجرد أن يوافق عليه ثلاثة أخماس البلدان الأعضاء في الصندوق التي تمثل ٨٥٪ من مجموع القوة التصويتية. وسوف تصبح الزيادات المخصصة نافذة بعد أن تدخل التعديلات المقترحة حيز التنفيذ وسوف تستلزم موافقة الأعضاء على الزيادة في حصة كل منهم وسدادها.

وقد توصل المجلس التنفيذي كذلك إلى اتفاق بشأن وضع إطار جديد للدخل والإنفاق يفترض فيه وضع موارد الصندوق المالية على مسار أكثر سلامة. فعلى جانب الإنفاق، حدد المجلس وفورات تصل إلى حوالي

[٧] راجع البيان الصحفي IMF « Executive Board Recommends Reforms to Overhaul Quota and Voice" رقم PR08/64، على اسطوانة السي دي روم أو على موقع الصندوق على شبكة الإنترنت www.imf.org/external/np/sec/pr/2008/pr0864.htm . ويمكن الاطلاع على "تقرير المدير العام المرفوع إلى اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية بشأن إصلاح نظام الحصص والأصوات في صندوق النقد الدولي" (The Report of the Managing Director to the IMFC on IMF Quota and Voice Reform in the IMF) على اسطوانة السي دي روم وعلى موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت www.imf.org/external/pp/longres.aspx?id=4242

[٨] وفقا لما ورد في اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، يخصص لكل عضو ٢٥٠ صوتا أساسيا يضاف إليها صوتا واحدا عن كل ١٠٠ ألف وحدة حقوق خاصة في حصة العضوية.

١٠٠ مليون دولار يمكن تحقيقها على مدار السنوات المالية الثلاثة القادمة من خلال تنفيذ تخفيضات في تكاليف الموظفين وغير الموظفين، كما أوضح كيفية إفادة البلدان الأعضاء من زيادة سلاسة الصندوق وتعديل مجالات تركيزه. وعلى جانب الدخل، وافق مجلس المحافظين في ٥ مايو ٢٠٠٨ على تعديل مقترح بتوسيع نطاق صلاحية الاستثمار المسموح بها للصندوق، والذي سيدخل حيز التنفيذ بمجرد أن يوافق عليه ثلاثة أخماس البلدان الأعضاء في الصندوق التي تمثل ٨٥٪ من مجموع القوة التصويتية.[٩] وكجزء من نموذج الدخل الجديد، أيد المجلس التنفيذي كذلك اقتراح بإنشاء وقف يمول بالأرباح من مبيعات جزء محدود من حيازات الذهب لدى الصندوق. وأفاد كل المديرون التنفيذيون بأنهم إما على استعداد للتصويت لصالح قرار ببيع جزء محدود من الذهب لدى الصندوق، أو أنهم سيسعون للحصول على الموافقة التشريعية للتصويت لصالح مثل هذا القرار.[١٠] وإلى جانب التغييرات المتفق عليها من حيث المبدأ في إطار الدخل والإنفاق بالصندوق، قام المجلس بتعديل صلاحيات لجنة الميزانية التابعة له، بحيث يسمح لها بدراسة جانبي الدخل والإنفاق في الميزانية معا، ضمن إطار متكامل.

وقد راجع المجلس التنفيذي كذلك استراتيجية الصندوق للاتصالات خلال السنة المالية ٢٠٠٨. ورحب بالجهود الجارية لتحسين اندماج عمليات الصندوق مع اتصالاته من أجل حشد التأييد لبرنامج المجلس التنفيذي للإصلاح. وتتضمن هذه الاستراتيجية زيادة توجه الصندوق نحو استخدام تكنولوجيا الوسائط الإعلامية المتعددة والتكنولوجيا القائمة على شبكة الإنترنت وتصميم عمليات التواصل مع الجماهير ذات الرأي المؤثر. كذلك يعمل الصندوق على توسيع نطاق تواصله مع البلدان الأعضاء عن طريق إنتاج المواد المهمة والمستخدمة بكثرة في أنشطته بلغات أخرى غير الإنجليزية وبصفة منتظمة، كما يعمل على تعديل مجالات تركيز برنامج النشر لديه.

ولا يزال مستوى الشفافية المؤسسية في الصندوق مرتفعا. فقد نشر الصندوق في سنة ٢٠٠٨ ثالث التحديثات السنوية حول تنفيذ سياسته المعنية بالشفافية، مشيرا إلى نشر الغالبية العظمى من الوثائق القُطرية والتقارير المتعلقة بالسياسات على الرغم من أن النشر طوعي.

وقد واصل المجلس جهوده في ٢٠٠٨ لتعزيز إطار إدارة المخاطر المعتمد لدى الصندوق. ورحب بالاستعراض التحديثي الذي قدمته «اللجنة الاستشارية المعنية بإدارة المخاطر» في جلسة إحاطة غير رسمية للمجلس التنفيذي في شهر يناير، داعيا إلى زيادة الاهتمام بتحديد الأولويات في إطار إدارة المخاطر والنظر بعمق أكثر في المخاطر الناجمة عن عدم دقة البلدان الأعضاء في إبلاغ البيانات. وفي شهر يناير أيضا، أعربت «لجنة التدقيق الخارجي» في جلسة إحاطة للمجلس التنفيذي عن رضاها عن إجراءات التدقيق الداخلي والخارجي التي يتبعها الصندوق وحثت الصندوق على اتخاذ الخطوات الكفيلة بزيادة وضوح كشوفه المالية، وتطبيق سياسة للتبليغ عن المخالفات، واعتماد إجراءات أكثر رسمية للإبلاغ عن وقوع الأحداث.[١١]

وفي سياق الجهود المبذولة في ٢٠٠٧ لوضع إطار رسمي لمساءلة موظفي الصندوق، دعا المجلس التنفيذي إدارة الصندوق لوضع خطط لتنفيذ التوصيات التي أيدها في تقارير مكتب التقييم المستقل حول أنشطة الصندوق، كما دعا الإدارة في ٢٠٠٨ لإصدار تقارير مراقبة دورية عن حالة التنفيذ. وقد وُضعت ثلاث خطط للتنفيذ حتى الآن؛ واشتملت على التوصيات التي أيدها المجلس التنفيذي في تقارير مكتب التقييم المستقل بشأن الصندوق والمعونة المقدمة لإفريقيا جنوب الصحراء، ومشورة الصندوق بشأن سياسات سعر الصرف، والشرطية الهيكلية في البرامج المدعمة بموارد الصندوق. وقد اشتمل تقرير المراقبة الدورية الأول، الصادر خلال السنة المالية ٢٠٠٨، على التوصيات الواردة في تقارير مكتب التقييم المستقل والتي ناقشها المجلس التنفيذي قبل وضع الإطار الرسمي الجديد.

وبينما قام المجلس في ٢٠٠٨ بتحويل اهتمامه نحو زيادة التركيز على أعماله، أعلن موافقته على التوصيات الصادرة عن مجموعة عمل من المديرين التنفيذيين التي تشكلت لدراسة هيكل وصلاحيات لجان المجلس التنفيذي وقام بالتالي بتعديل نطاق اختصاص عدد منها. ومن أهم التغييرات التي حظيت بالموافقة توسيع نطاق صلاحيات لجنة المجلس التنفيذي المعنية بالميزانية، كما ورد آنفا، وتشكيل لجنة للاتصال مع البنك الدولي والمنظمات الدولية الأخرى، تتولى مسؤولية إحاطة المجلس بصفة مستمرة بالمستجدات في المؤسسات الأخرى التي يتعلق عملها كذلك بتشجيع الاستقرار الاقتصادي والنمو.

ويقدم الفصل الخامس مزيدا من التفاصيل عن الحوكمة والموارد المالية والتنظيم في صندوق النقد الدولي.

[٩] راجع البيان الصحفي «IMF Board of Governors Approves Key Element of IMF's New Income Model" رقم PR08/101، على اسطوانة السي دي روم أو على موقع الصندوق على شبكة الإنترنت www.imf.org/external/np/sec/pr/2008/pr08101.htm.

[١٠] راجع البيان الصحفي «IMF Managing Director Strauss-Kahn Applauds Executive Board's Landmark Agreement on Fund's New Income and Expenditure Framework" رقم PR08/74، على اسطوانة السي دي روم أو على موقع الصندوق على شبكة الإنترنت www.imf.org/external/np/sec/pr/2008/pr0874.htm. ويمكن الاطلاع على تقرير المدير العام المرفوع إلى اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية بشأن إطار الدخل والإنفاق الجديد في صندوق النقد الدولي على اسطوانة السي دي روم أو على موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت www.imf.org/external/pp/longres.aspx?id=4245.

[١١] قام صندوق النقد الدولي في يونيو ٢٠٠٨ بإنشاء خدمة «الخط الساخن للإبلاغ عن التجاوزات»، الذي يسمح للأفراد داخل الصندوق وخارجه بالإبلاغ، على أساس من السرية، عن أي سوء سلوك محتمل من موظفي الصندوق.

التطورات في الاقتصاد العالمي والأسواق المالية

التطورات في الاقتصاد العالمي والأسواق المالية

تشكَّل مسار الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٠٨ من خلال تفاعل ثلاثة عوامل قوية، هي: تباطؤ النمو في بعض الاقتصادات المتقدمة نتيجة تصاعد حدة الأزمة المالية، واستمرار النمو النشط في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وازدياد حدة الضغوط التضخمية في جميع أنحاء العالم، مدفوعا إلى حد ما بطفرة أسعار السلع الأساسية.

وفي المجمل، ارتفع إجمالي الناتج المحلي العالمي في عام ٢٠٠٧ مقيسا بأسعار الصرف المحسوبة بتعادل القوى الشرائية بنسبة قدرها ٤,٩٪ – متجاوزا إلى حد بعيد الاتجاه العام للسنة الرابعة على التوالي (الشكل البياني ٢–١). غير أن النشاط الاقتصادي شهد تباطؤا في الاقتصادات المتقدمة ابتداء من ربع السنة الأخير، لا سيما الولايات المتحدة، حيث لحقت الأضرار بمجموعة كبيرة من الأسواق والمؤسسات المالية نتيجة أزمة سوق القروض العقارية عالية المخاطر. وعلى الرغم من أن النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أخذ يتباطأ كذلك ابتداء من الربع الأخير من عام ٢٠٠٧ فقد ظل محتفظا بقوته بالمعايير التاريخية في مختلف المناطق.

وقد تأثرت أسواق النقد الأجنبي أيضا بالتطورات في الأسواق المالية. فقد سجل سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدولار الأمريكي انخفاضا حادا مقارنة بما كان عليه في منتصف ٢٠٠٧، في ظل تراجع الاستثمارات الأجنبية في الأسهم الأمريكية نتيجة ضعف احتمالات النمو في الولايات المتحدة وتوقعات خفض أسعار الفائدة. غير تحركات صرف العملات الأجنبية من عدد من البلدان ذات الفوائض الكبيرة في حساباتها الجارية – كالصين والبلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط – ظلت في حدود المعقول. ولا يزال المقابل الأساسي لانخفاض الدولار هو ارتفاع سعر اليورو والين وعملات معومة أخرى كالدولار الكندي وبعض عملات الأسواق الصاعدة.

وكانت الزيادة الحادة في أسعار السلع الأساسية، لا سيما الأغذية والنفط، قد أدت إلى رفع معدلات التضخم الكلي في جميع البلدان الأعضاء تقريبا، مع انتقال التداعيات إلى التضخم الأساس، لا سيما في اقتصادات الأسواق الصاعدة. وقد أدى تصاعد أسعار الأغذية إلى انخفاض الدخل الحقيقي، لا سيما في البلدان التي تمثل فيها المواد الغذائية نسبة أعلى في سلة الاستهلاك. وبينما أفادت البلدان المصدرة للنفط من أسعار النفط القياسية، شهدت بعض البلدان المستوردة الصافية للنفط تراجعا في موازينها التجارية وانخفاضا في توقعات النمو.

الاقتصادات المتقدمة

أدت تداعيات تدهور الائتمان في السوق الأمريكية للقروض العقارية عالية المخاطر إلى وقوع أزمة سيولة شاملة في شهر أغسطس ٢٠٠٧ في أسواق التمويل الآجل بين البنوك. وبحلول شهر أكتوبر، كانت البنوك المركزية الرئيسية قد بدأت في اتخاذ إجراءات جريئة على صعيد السياسات، بما في ذلك توفير السيولة للمؤسسات المتعثرة، مما أسهم في تهدئة الأسواق بصفة مؤقتة. غير أن الضغوط تجددت وتكثفت قرب نهاية ٢٠٠٧ حيث بدأت كبرى المؤسسات المالية في الإبلاغ عن خسائر ضخمة، أهمها نتيجة حالات الانكشاف للأوراق المالية المتعلقة بالقروض العقارية عالية المخاطر. وقد ازدادت حدة تدهور الأسواق مع ظهور دلائل على تباطؤ الاقتصاد الأمريكي. ووصلت الأزمة انتشارها في ظل تفاقم المخاوف النظمية من تدهور الجودة الائتمانية للأصول، وهبوط القيم المعطاة للمنتجات الائتمانية المهيكلة، وضعف سيولة السوق المصاحب لتخفيض الرفع المالي على نطاق واسع في النظام المالي.

الشكل البياني ٢–١
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
(التغير ٪ مقارنة بعام سابق)

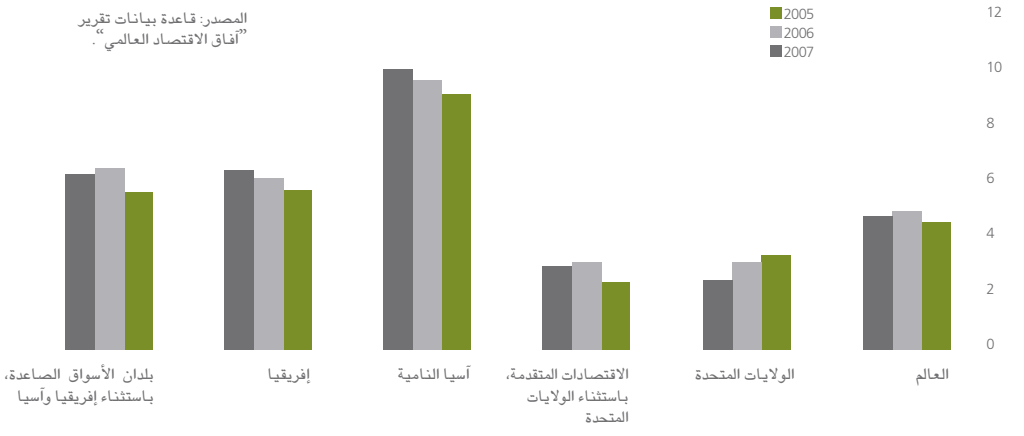

المصدر: قاعدة بيانات تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي".

الشكل البياني ٢–٢
فروق العائد بين القروض بسعر «ليبور» لثلاثة أشهر ومبادلات أسعار الفائدة لليلة واحدة
(بنقاط الأساس)

الشكل البياني ٢–٣
ميزان الحساب الجاري
(٪من إجمالي الناتج المحلي العالمي)

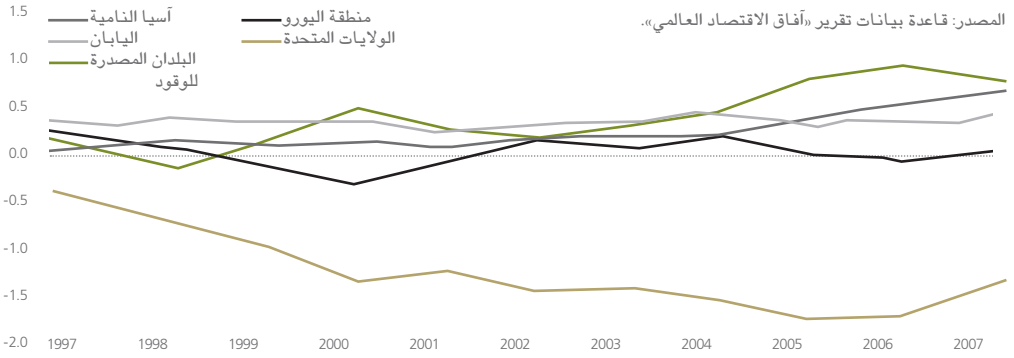

وبينما ظلت الولايات المتحدة تمثل بؤرة الاهتمام في هذه الأزمة، كانت المؤسسات المالية في الاقتصادات المتقدمة الأخرى قد تأثرت بهذه الأوضاع أيضا نتيجة تعرضها لمخاطر المنتجات الائتمانية المهيكلة وضعف الرقابة الاحترازية ونظم إدارة المخاطر في المؤسسات المالية، وإن كان بدرجات متفاوتة. واستجابة للأحداث التي لا تزال تتكشف حتى الآن، باشرت البنوك المركزية الرئيسية في الولايات المتحدة وأوروبا دورا محوريا في احتواء المخاطر النظمية، وذلك بإتاحة قدر كبير من مواردها للتمويل قصير الأجل عبر مختلف التسهيلات القائمة والمنشأة حديثا نظرا لابتعاد البنوك الخاصة عن أسواق المعاملات بين البنوك، كما باتت تشكل الأطراف المقابلة الرئيسية في أسواق الائتمان الآجل في ظل تراجع المؤسسات المالية غير المصرفية. كذلك قامت صناديق الثروة السيادية بدور مهم وفي الوقت المناسب لاحتواء توترات الأسواق المالية، حيث قدمت رؤوس أموال ضخمة إلى كبرى المؤسسات المالية. ومع ذلك، فقد ظلت النظم المالية تعاني من توترات بالغة مع اقتراب السنة المالية للصندوق من الانتهاء، حيث استمرت التوترات في أسواق المعاملات بين البنوك، وظلت فروق العائدات متسعة، وواصل المستثمرون بالاستدانة بيع الأصول في ظل أوضاع السوق غير السائلة (الشكل البياني ٢–٢).

[١٢] يشير هذا المصطلح حسب استخدامه في مطبوعات الصندوق إلى بلغاريا وكرواتيا والجمهورية التشيكية وإستونيا وهنغاريا ولاتفيا وليتوانيا ومالطا وبولندا ورومانيا والجمهورية السلوفاكية وتركيا.

[١٣] المجموعة التي تشكلت في ١٩٩١ من ١٢ جمهورية سوفييتية سابقة هي، أرمينيا وأذربيجان وبيلاروس وجورجيا وكازاخستان وجمهورية قيرغيزستان ومولدوفا وروسيا وطاجيكستان وتركمانستان وأوكرانيا وأوزبكستان.

وقد وجدت البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة نفسها عالقة، وإن كان بدرجات متفاوتة، بين تزايد الضغوط التضخمية وتباطؤ توقعات النمو، وكان تحقيق التوازن الملائم يعتمد على الظروف القطرية والإقليمية السائدة. فلجأ عدد من البنوك المركزية إلى تيسير السياسة النقدية، وكانت أكثرها تيسيرا في الولايات المتحدة، حيث قام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية بواقع ٣٠٠ نقطة أساس في الفترة بين أغسطس ٢٠٠٧ وإبريل ٢٠٠٨. وكانت وتيرة النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة قد انخفضت انخفاضا حادا في الربع الأخير من ٢٠٠٧، وتراجع الاستهلاك واستثمار الأعمال تراجعا ملحوظا في ظل تردي المشاعر السائدة في السوق وتقييد أوضاع الإقراض. ولم يتجاوز النمو في ٢٠٠٧ نسبة ٢,٢٪ منخفضا عن ٢٠٠٦ حيث بلغ ٣٪، وانخفض مرة أخرى إلى ١٪ تقريبا في الربع الأول من ٢٠٠٨ مع تراجع الاستثمارات السكنية نتيجة التصحيح الذي حدث في سوق المساكن الأمريكية، وتباطؤ استهلاك الأسر بدرجة ملحوظة. وقد أسهمت تزايد أسعار النفط في خفض الاستهلاك مع ارتفاع معدل التضخم الكلي على مدار ١٢ شهرا إلى أكثر من ٤٪ في أواخر ٢٠٠٧ وأوائل ٢٠٠٨. وأدى ضعف توقعات النمو في الولايات المتحدة مقارنة بشركائها التجاريين وظهور توقعات بخفض أسعار الفائدة إلى انخفاض الاستثمارات الأجنبية في الأوراق المالية الأمريكية، مما زاد من الضغوط الخافضة على سعر الدولار. وجاء الهبوط في قيمة الدولار الأمريكي مقابل اليورو والين وعملات معومة أخرى كالدولار الكندي وبعض عملات الأسواق الصاعدة ليعطي دفعة لصافي الصادرات، موطن القوة في الاقتصاد الأمريكي، ويساعد على خفض العجز في الحساب الجاري الأمريكي إلى حد ما، ليصل إلى ٥,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٠٧. (يوضح الشكل البياني ٢–٣ أرصدة الحساب الجاري لمختلف البلدان والمناطق كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي العالمي.)

واستمر التوسع الاقتصادي السريع في الاقتصادات الأوروبية المتقدمة في معظم ٢٠٠٧ وأوائل ٢٠٠٨. وكانت قوة الطلب المحلي مدفوعة بالتحسن المطرد في معدلات التوظيف وقوة النشاط الاستثماري. وقد سجلت منطقة اليورو ككل نموا سنويا بلغ ٢,٦٪ في عام ٢٠٠٧، على نحو مقارب لوتيرة النمو السريعة في ٢٠٠٦، في حين سجلت المملكة المتحدة معدل نمو قوي بزيادة قدرها ٣,١٪ رغم التوترات في القطاع المصرفي. وفي الربع الأول من ٢٠٠٨، تسارعت وتيرة النمو في منطقة اليورو حتى بلغ معدل النمو ٣٪ تقريبا، على الرغم من استمرار تراجع مشاعر المستهلكين ومجتمع الأعمال نتيجة التحركات العنيفة في القطاع المالي، وتأثير تزايد أسعار النفط على الدخل الحقيقي المتاح للإنفاق، وارتفاع سعر اليورو، وضعف سوق الصادرات. واستجاب بنك إنجلترا المركزي لضعف توقعات النمو فقام بخفض أسعار الفائدة، بينما حافظ البنك المركزي الأوروبي على ثبات أسعار الفائدة الأساسية.

وظل الاقتصاد الياباني محتفظا بقدرته على الصمود أمام التباطؤ العالمي طوال الربع الأول من عام ٢٠٠٨. فقد سجل إجمالي الناتج المحلي نموا بواقع ٢,١٪ في عام ٢٠٠٧، لتتسارع وتيرته بعد ذلك إلى ٣,٣٪ في الربع الأول من ٢٠٠٨، بدعم من قوة صافي الصادرات واستثمارات الأعمال، وظل الفائض الخارجي في اليابان كبيرا. غير أن نشاط الأعمال أخذ يتباطأ على ما يبدو في الربع الثاني من ٢٠٠٨، وحافظ بنك اليابان المركزي على ثبات أسعار الفائدة.

اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

استمرت الأوضاع المالية في معظم بلدان الأسواق الصاعدة على مدار السنة المالية ٢٠٠٨ في الاستفادة من تحسن الأساسيات الاقتصادية الكلية لهذه البلدان وقوة الميزانيات العمومية للقطاع العام فيها. غير أن بعض البلدان خضعت لضغوط السوق، لا سيما البلدان في أوروبا الصاعدة[١٢] حيث كان نمو الائتمان المحلي مدفوعا بمصادر التمويل الخارجي وعجز كبير في الحساب الجاري يتعين تمويله. وبينما احتفظت الكيانات السيادية في الأسواق الصاعدة بقدرتها على الصمود عموما أمام الاضطرابات في الاقتصادات المتطورة، وظلت أنشطة الإقراض المصرفية محتفظة بقوتها خلال الربع الأخير من ٢٠٠٧، شهدت عملية إصدار سندات الشركات تباطؤًا حادا في الربع الثالث من ٢٠٠٧ وظلت محدودة في أوائل ٢٠٠٨، في الوقت الذي ارتفعت فيه تكلفة التمويل (الشكل البياني ٢–٤).

وقد انخفض معدل النمو في أوروبا الصاعدة في ٢٠٠٧ بنحو نقطة مئوية كاملة ليصل إلى ٥,٧٪ وإن تجاوز معدل النمو في الاقتصادات الأوروبية المتقدمة للسنة السادسة على التوالي. وظل النمو في معظم البلدان الأوروبية الصاعدة مدفوعا بقوة الطلب المحلي الذي تجاوز الإنتاج في ٢٠٠٧ إلى حد بعيد. ونتيجة لذلك، اتسع عجز الحساب الجاري الكلي في المنطقة حتى بلغ ٦,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي. وظل الطلب معتمدا على قوة نمو الائتمان المدفوع بالتدفقات الرأسمالية الوافدة، وبقوة نمو الأجور في بعض البلدان، حيث ازدادت أوضاع سوق العمل ضيقا. وقد زادت الضغوط التضخمية، لا سيما بالقرب من نهاية السنة المالية، من جراء الارتفاع المستمر في أسعار الأغذية والطاقة وتزايد تكاليف العمالة. وواصلت معظم البنوك المركزية في اقتصادات الأسواق الصاعدة تقييد سياساتها النقدية كرد فعل لتراكم الضغوط التضخمية.

واستمر نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة ٨,٥٪ كومنولث الدول المستقلة[١٣] خلال عام ٢٠٠٧، نظرا لقوة نمو الطلب المحلي التي دعمها ارتفاع أسعار السلع الأولية، والطابع التوسعي للسياسات الاقتصادية الكلية، والتدفقات الرأسمالية الوافدة التي ظلت قوية في معظم فترات العام، والنمو الائتماني السريع، وأسعار الأصول الآخذة في الارتفاع.

[١٤] البحرين والكويت وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

الشكل البياني ٢–٤
إصدار السندات الخارجية في الأسواق الصاعدة
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

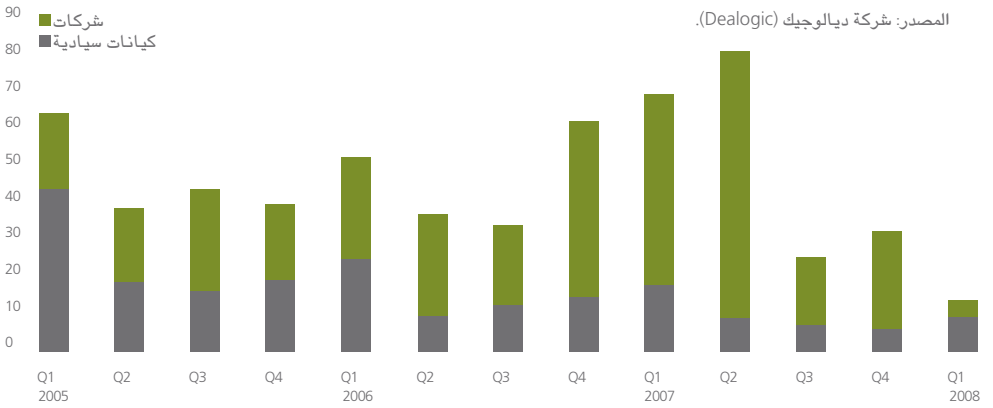

المصدر: شركة ديالوجيك (Dealogic).

وقد احتفظ النمو بقوته في آسيا الصاعدة طوال ٢٠٠٧ رغم بعض مؤشرات الضعف، لا سيما في أوائل ٢٠٠٨، ولا تزال الفوائض الخارجية مرتفعة. وقادت الصين مسيرة النمو حيث زاد إجمالي الناتج بنسبة ١١,٤٪ في ٢٠٠٧ (مقارنة بنفس الفترة الزمنية في السنة السابقة)، مدفوعا بزيادة الاستهلاك وقوة نمو الأنشطة الاستثمارية وارتفاع نسبة صافي الصادرات. وتباطأ النمو قليلا في الهند حتى بلغ ٨,٥٪ في النصف الثاني من ٢٠٠٧ (مقارنة بنفس الفترة الزمنية في السنة السابقة) حيث هدأ النشاط الاستهلاكي استجابة لزيادة تقييد السياسة النقدية، رغم استمرار النشاط الاستثماري بوتيرة نشطة. وقد أسهمت قوة الطلب المحلي في المنطقة، مقترنة بتزايد أسعار المواد الغذائية والطاقة، في تراكم الضغوط التضخمية في عدد من البلدان.

وسجل النشاط الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي نموا بنسبة قدرها ٥,٦٪ في ٢٠٠٧، بزيادة طفيفة عن ٢٠٠٦. وكان التباطؤ الاقتصادي في الولايات المتحدة قد تسبب في خفض معدل النمو في المكسيك المجاورة، بينما ظل النمو قويا في أمريكا الوسطى وبلدان أمريكا الجنوبية المصدرة للسلع الأساسية، وتسارعت وتيرته بدرجة ملحوظة في البرازيل، في ظل التراجع المستمر لأسعار الفائدة الحقيقية وتحسن مستويات التوظيف. وكانت زيادة الطلب المحلي هي المحرك الأساسي للنمو في هذه المنطقة. وقد تراجعت فوائض الحساب الجاري في المنطقة وتسارعت وتيرة التضخم مدفوعة بزيادة استخدام الطاقة الإنتاجية في بعض البلدان وتزايد أسعار الغذاء.

واستنادا إلى أفضل فترات النمو الاقتصادي المستمر منذ الاستقلال، تسارعت وتيرة النشاط الاقتصادي في إفريقيا جنوب الصحراء حتى بلغت ٦,٨٪ في ٢٠٠٧، مدفوعة بالنمو بالغ القوة في البلدان المصدرة للنفط وبدعم من قوة التوسعات في الاقتصادات الأخرى بالمنطقة. وفي البلدان غير المصدرة للنفط، اكتسب النشاط الاقتصادي قوة بفضل زيادة الطلب المحلي، والاستثمار على وجه الخصوص، والنتائج المترتبة على ارتفاع مستوى الاستقرار الاقتصادي الكلي والإصلاحات المنفذة في معظم البلدان.

وظل النمو قويا في الشرق الأوسط أيضا، حيث بلغ ٥,٨٪ في ٢٠٠٧. وعلى الرغم من أن الزيادات في إنتاج النفط كانت محدودة، فقد ساند ارتفاع أسعار النفط العالمية زيادة الإنفاق الحكومي في البلدان المصدرة للنفط وزيادة التوسع في الائتمان المقدم للقطاع الخاص. ورغم زيادة الإنفاق المحلي والواردات، فلم تقل فوائض الحسابات الجارية الكبيرة في هذه البلدان إلا بدرجة طفيفة – لتبلغ ٢٢,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي – نظرا لزيادة إيرادات التصدير بفضل ارتفاع أسعار النفط؛ ولا تزال هذه البلدان تتبع نظام سعر الصرف المربوط أو النظام المعوم محكم التوجيه. وفي بعض البلدان من غير مصدري النفط، أمكن تحقيق نمو أكبر بدافع من الآثار الانتشارية التجارية والمالية الآتية من البلدان المصدرة للنفط إلى جانب الإصلاحات الداخلية. وقد زادت الضغوط التضخمية في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية[١٤] زيادة ملحوظة نتيجة لقوة الطلب المحلي، وتصاعد أسعار المواد الغذائية، وقيود العرض في السوق العقارية مما أدى إلى ارتفاع القيم الإيجارية، وخفض أسعار الفائدة (وهذه الأخيرة لمضاهاة التطورات في كبرى الاقتصادات المتقدمة، وفق مقتضيات نظم ربط سعر الصرف في دول مجلس التعاون الخليجي).

تشجيع الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي والنمو من خلال الرقابة

تشجيع الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي والنمو من خلال الرقابة

تمثل الرقابة محور ولاية صندوق النقد الدولي. والصندوق مسؤول، بموجب اتفاقية تأسيسه، عن الإشراف على النظام النقدي الدولي لتحديد مواطن الضعف التي يمكن أن تؤثر سلبا على استقراره. ويضطلع الصندوق بهذه المسؤولية بوسائل من بينها مراقبة السياسات الاقتصادية الكلية في البلدان الأعضاء البالغ عددها ١٨٥، حيث يتيح للأعضاء التحليل والمشورة بشأن السياسات الاقتصادية بعد تصميمهما حسب ظروف كل بلد على حدة (ويشار إليها باسم الرقابة الثنائية)، ومراقبة الأوضاع والتطورات الاقتصادية في أسواق رأس المال الدولية وتقييم الآثار العالمية للتطورات الاقتصادية والمالية الرئيسية، كأوضاع سوق النفط أو الاختلالات الخارجية (الرقابة متعددة الأطراف). ويكمِّل الصندوق هذه الأنشطة بالرقابة على المؤسسات الإقليمية التي تدير السياسة النقدية والاقتصادية لمجموعات البلدان التي ترتبط معا بترتيبات رسمية كالاتحادات النقدية (وهي الرقابة الإقليمية؛ راجع الإطار ٣–١).

وعندما شهدت الأسواق المالية اضطرابا غير عادي وتباطأ النمو تباطؤا حادا في بعض الاقتصادات المتقدمة، وحدث ارتفاع هائل في الأسعار العالمية للأغذية والنفط في السنة المالية ٢٠٠٨، كثف المجلس التنفيذي للصندوق جهوده من أجل تقوية أنشطة الرقابة التي يضطلع بها الصندوق وتحديثها.[١٥]

[١٥] في يونيو ٢٠٠٨، دعت مجموعة البلدان الثمانية صندوق النقد الدولي إلى التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والسلطات الوطنية الملائمة من أجل إجراء مزيد من التحليل للعوامل الحقيقية والمالية وراء الارتفاع الهائل في أسعار النفط والسلع الأساسية، وتقلب هذه الأسعار، وأثر الارتفاع المستمر في الأسعار على الاقتصاد العالمي، وتقديم تقرير بشأن ما تتوصل إليه من نتائج في هذا الشأن إلى الاجتماعات السنوية للصندوق والبنك الدولي في أكتوبر ٢٠٠٨.

يشمل قرار صندوق النقد الدولي لعام ٢٠٠٧ بشأن الرقابة الثنائية على سياسات البلدان الأعضاء مبدأ يوصي بأن تتجنب البلدان الأعضاء سياسات أسعار الصرف المخلة بالاستقرار الخارجي أيا كان السبب وراء اعتمادها؛ ويعني هذا المبدأ أن البلدان عليها التزام تام بالسعي إلى انتهاج سياسات تتسق مع الاستقرار الخارجي.

الإطار ٣–١
كيف يدير الصندوق أنشطة الرقابة

الرقابة الثنائية: عندما ينضم بلد لصندوق النقد الدولي، يتعهد بالتزامات بموجب المادة الرابعة من اتفاقية الصندوق بالسعي لانتهاج سياسات تشجع النمو الاقتصادي المنتظم واستقرار الأسعار وتجنب التدخل في أسعار الصرف لكسب ميزة تنافسية غير عادلة، ويلتزم البلد أيضا بتزويد الصندوق ببيانات عن اقتصاده. وتفوض المادة الرابعة صندوق النقد الدولي في الإشراف على امتثال البلدان الأعضاء لهذه الالتزامات، ويقوم الصندوق بذلك من خلال الرقابة المستمرة على السياسات الاقتصادية للأعضاء. وإضافة إلى استمرار الصندوق على الاتصال مع السلطات الوطنية من مقره في مدينة واشنطن العاصمة، يوفد الصندوق أفرقة من خبرائه في زيارات إلى كل بلد عضو، وعادة ما تكون سنوية (وغالبا ما يقوم خبراء الصندوق بزيارات غير رسمية بين مواعيد هذه الزيارات الرسمية التي تعرف باسم مشاورات المادة الرابعة). ويقوم فريق خبراء الصندوق ، أثناء مشاورات المادة الرابعة، بتحليل البيانات الاقتصادية والمالية ويناقش مع مسؤولي الحكومة والبنك المركزي التطورات الاقتصادية التي استجدت منذ المشاورات السابقة، بالإضافة إلى مناقشة سياسة سعر الصرف، والسياسة النقدية، وسياسة المالية العامة، وسياسة القطاع المالي، وغيرها من السياسات التي تؤثرا تأثيرا مباشرا على الاستقرار المحلي والخارجي. وقد يلتقي الفريق أيضا مع أعضاء الهيئات التشريعية ومع أطراف غير حكومية كالنقابات العمالية، والدوائر الأكاديمية، والمشاركين في الأسواق المالية. ويعد الفريق ملخصا بالنتائج التي توصل إليها ومشورته بشأن السياسات، ويُقدم هذا الملخص إلى السلطات الوطنية التي لها الخيار في نشره أم لا. ويعد فريق الخبراء تقريرا يتم رفعه إلى المجلس التنفيذي للمراجعة والمناقشة. وتمثل هذه المناقشة اختتاما رسميا لمشاورات المادة الرابعة، ثم تحال آراء المجلس في صورة ملخص إلى حكومة البلد. ومن خلال هذا النوع من مراجعة النظراء، يقدم المجتمع العالمي الإرشاد والمشورة بشأن السياسات لكل عضو من الأعضاء، وتتحقق الاستفادة في السياسات الوطنية من دروس التجارب الدولية. وفي حالة موافقة البلد العضو المعني، يتم نشر تقرير مشاورات المادة الرابعة كاملا ونشرة معلومات معممة تلخص مناقشات المجلس في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت.

ومن خلال مشاورات المادة الرابعة، يسعى الصندوق إلى تحديد مواطن القوة والضعف في السياسات، وكذلك مواطن التعرض للخطر المحتملة، ويسدي المشورة إلى البلدان بشأن الإجراءات التصحيحية الملائمة إذا لزم الأمر. ويكمل المجلس التنفيذي هذه المراجعات المنهجية والمنتظمة للأوضاع في فرادى البلدان الأعضاء بجلسات غير رسمية متكررة. وعلى أساس طوعي، يمكن أيضا للبلدان أن تختار المشاركة في برنامج تقييم القطاع المالي أو أن تطلب إعداد تقارير مراعاة المعايير والمواثيق في مجالات أخرى. وتمثل نتائج هذه التقييمات مدخلا مهما من مدخلات الرقابة.

الرقابة متعددة الأطراف: بالنظر إلى الروابط القائمة بين الاقتصادات الوطنية والنظم المالية والاقتصاد الدولي والأسواق المالية، يراقب الصندوق التطورات الاقتصادية العالمية وتطورات الأسواق المالية العالمية واحتمالات المساعدة على ضمان سير النظام النقدي والمالي الدولي بسلاسة وعلى تحديد جوانب الضعف التي يمكن أن تؤثر سلبا على استقراره. ويضطلع الصندوق بالرقابة متعددة الأطراف من خلال مراجعات مجلسه التنفيذي لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي النصف سنوي، الذي يعرض تحليل خبراء الصندوق للاحتمالات الاقتصادية العالمية والسياسات الملائمة في مختلف البلدان، ويركز تقرير الاستقرار المالي العالمي على التطورات في الأسواق المالية الدولية والمخاطر التي تواجه تلك الأسواق. ويعقد المجلس التنفيذي أيضا مناقشات غير رسمية يتناول فيها التطورات الاقتصادية العالمية وتطورات الأسواق المالية العالمية، ويقوم خبراء الصندوق بمراقبة مستمرة للتطورات في الأسواق المالية المتطورة والصاعدة وكذلك التطورات الاقتصادية على المستوى العالمي.

الرقابة الإقليمية: يكمّل الصندوق أنشطة الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف بالرقابة الإقليمية على الترتيبات الرسمية مثل الاتحادات النقدية التي فوض أعضاؤها المؤسسات الإقليمية في الاضطلاع بمسؤولياتهم بشأن السياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف، وكذلك عن طريق إعداد تقارير عن آفاق الاقتصاد الإقليمي تضم أهم الآراء المتعمقة التي تغطي مجالات متعددة وتتعلق بالبلدان التي تجمعها روابط إقليمية.

ففي يونيو ٢٠٠٧، اعتمد المجلس إطارا جديدا أكثر شمولا للرقابة الثنائية حل محل الإطار الذي كان قائما منذ عام ١٩٧٧. وإضافة إلى ذلك، أعلن المجلس تأييده للجهود الرامية إلى الوصول لفهم أفضل للروابط بين الاقتصادات الوطنية والاقتصاد العالمي والروابط بين الأسواق المالية والاقتصاد الحقيقي، وهو أمر أساسي لاستعادة الثقة في الأسواق المالية العالمية وتحقيق استقرارها وكذلك لتحسين الاحتمالات الاقتصادية العالمية. وأطلق الصندوق مبادرات جديدة، كالعمل التنسيقي بشأن وضع مبادئ طوعية لصناديق الثروة السيادية (راجع أدناه).

وقد سعى المجلس التنفيذي أيضا إلى تعميق فهم الصندوق للروابط على مستوى المالية العامة والروابط المالية. فقد عقد حلقة دراسية في فبراير ٢٠٠٨ لبحث كيفية استعانة البلدان بسياسة المالية العامة من أجل جني منافع العولمة والتعميق المالي (الإطار ٣–٢).[١٦]

الرقابة الثنائية

استكمل المجلس التنفيذي في السنة المالية ٢٠٠٨ مشاورات المادة الرابعة مع ١٢٣ بلدا (راجع الجدول CD-Table 3.1 على اسطوانة السي دي روم). وقد زاد المجلس تركيزه على تقوية المنظور العالمي للصندوق وتحسين دمج نتائج تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وتقرير الاستقرار المالي العالمي، وهما الأداتان الرئيسيتان للرقابة متعددة الأطراف التي يضطلع بها الصندوق (راجع أدناه)، في أنشطة الرقابة الثنائية، وتحسين تحليل الروابط بين الاقتصاد الحقيقي والقطاع المالي، وكذلك تحسين تحليل الآثار الانتشارية بين الاقتصادات الوطنية والاقتصاد الدولي. فعلى سبيل المثال، حدد عدد إبريل ٢٠٠٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ثلاثة خطوط دفاعية يمكن للبلدان المعنية أن تعتمدها في مواجهة آثار الاضطراب في الأسواق، وهي آثار آخذة في الانتشار – وهذه الخطوط الدفاعية تمثل مزيجا من إرخاء السياسة النقدية، وتقديم دفعات تنشيطية مستمدة من المالية العامة، واستخدام الأموال العامة، وذلك حسب الاقتضاء، ويمكن أن تؤدي دورا مكملا عن طريق دعم الطلب والحد من التفاعل السلبي بين الأسواق المالية والاقتصاد الحقيقي – بينما تناول عدد أكتوبر ٢٠٠٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الاستجابات الملائمة على مستوى السياسات في مواجهة التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة.[١٧] أما البعد الإقليمي فيتزايد تأثيره أيضا في توجيه مناقشات الصندوق الثنائية بشأن السياسات، وتولي تقارير القضايا المختارة وتقارير الخبراء مزيدا من التركيز على الآثار الانتشارية الإقليمية والتجارب التي يشهدها أكثر من بلد واحد.

وتمثل الرقابة على أسعار الصرف واحدة من المسؤوليات الأساسية للصندوق. فقد حرص الصندوق منذ إنشائه على تقوية إطاره المتعلق بتقييم أسعار الصرف، وتطويعه حسب التطورات الاقتصادية الكلية والمالية الأساسية في البلدان الأعضاء. وقد قام المجلس التنفيذي في ١٥ يونيو ٢٠٠٧ بتحديث الإطار الذي يستخدمه في أنشطة الرقابة، وذلك بعد مراجعة استمرت عاما كاملا.[١٨] ويعتبر قرار عام ٢٠٠٧ بشأن الرقابة الثنائية على سياسات البلدان الأعضاء أوسع وأشمل بكثير من قرار الرقابة على سياسات أسعار الصرف الصادر في عام ١٩٧٧، وهو القرار الذي صدر في أعقاب انهيار نظام بريتون وودز ويأتي القرار الجديد ليحل محله.[١٩] ومن خلال إرساء توقعات واضحة، يتوقع أن يساعد القرار الجديد على تحسين نوعية رقابة الصندوق ومعاملتها للجميع على قدم المساواة وفعاليتها. وهو يحقق وضوحا وتحديدا أكبر لسياسات أسعار الصرف التي ينبغي أن تتجنبها البلدان والتوقيت الذي تصبح عنده تلك السياسات مثار قلق لدى المجتمع الدولي. ويرد في الإطار ٣–٣ وصف لبعض النقاط البارزة في القرار الجديد.

ويجري العمل الآن لتوضيح الجوانب التشغيلية الأساسية في تطبيق قرار عام ٢٠٠٧، بما في ذلك عن طريق تبادل وجهات النظر بين المديرين التنفيذيين بشأن المفاهيم والمنهجيات الخاصة بتقييم الاستقرار الخارجي، وتحليل أسعار الصرف ومراكز الحساب الجاري، وتقييم سياسات أسعار الصرف، وتوقع تحديث المذكرة التوجيهية بشأن الرقابة (Surveillance Guidance Note) والموجهة إلى خبراء الصندوق في السنة المالية ٢٠٠٩. وفي حلقة دراسية غير رسمية عقدت في نهاية السنة المالية ٢٠٠٨، بدأ المجلس التنفيذي في مراجعة النظام والمنهجية المستخدمين في تصنيف ترتيبات أسعار الصرف القائمة بحكم الواقع لدى البلدان الأعضاء لتوضيح تعاريف مختلف الفئات وإرساء معايير لتطبيقها تكون أكثر تركيزا على الجانب التشغيلي وبعيدة عن الغموض. وسوف يهتدي بهذه المناقشات العدد الذي سيصدر هذا العام من التقرير السنوي حول ترتيبات وقيود الصرف (AREAER)، والذي ينشره الصندوق منذ عام ١٩٥٠. ويتم إعداد هذا التقرير بالتشاور مع سلطات البلدان الأعضاء ولكنه يعكس التقدير المستقل لخبراء الصندوق، وهو يوفر وصفا شاملا لترتيبات أسعار الصرف، وقيود الصرف، والضوابط على التدفقات الرأسمالية، وغير ذلك من تدابير النقد الأجنبي لدى كل أعضاء الصندوق.[٢٠]

وتكملة لجهود المجلس التنفيذي والإدارة العليا للصندوق وخبرائه من أجل الوقوف على مدى فعالية الرقابة، استكمل مكتب التقييم المستقل التابع للصندوق تقييما في السنة المالية ٢٠٠٧ للمشورة التي قدمها الصندوق بشأن سياسة سعر الصرف إلى البلدان الأعضاء في الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٥.

[١٦] راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 08/28 بعنوان "IMF Executive Board Holds Seminar on Globalization, Financial Markets, and Fiscal Policy" على اسطوانة السي دي روم أو في الموقع الإلكتروني للصندوق على شبكة الإنترنت، وعنوانه: www.imf.org/external/np/sec/pn/2008/pn0828.htm.

[١٧] تقرير آفاق الاقتصاد العالمي متاح للاطلاع في الموقع الإلكتروني للصندوق على شبكة الإنترنت، وعنوانه: www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2007/02/index.htm. وعلى الرغم من أن التدفقات الرأسمالية الخاصة الداخلة يمكن أن تؤدي إلى منافع طويلة الأجل إذا أحسن استخدامها، فإنها قد تثير مخاطر كبيرة على الاستقرار الاقتصادي الكلي. وتعتمد الاستجابة الملائمة على مستوى السياسات في مواجهة التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة على الظروف الخاصة بكل بلد على حدة وعلى طبيعة تلك التدفقات الداخلة. وأقوى درس يبرز من التحليل الشامل المقارن بين البلدان للاستجابات على مستوى السياسات في العقدين الماضيين هو أن الحفاظ على الإنفاق الحكومي على مسار ثابت – وليس الدخول في إنفاق مفرط إبان فترات التدفقات الرأسمالية الداخلة الضخمة – يمكن أن يساعد على تخفيف الآثار العكسية للتدفقات الداخلة الكبيرة.

[١٨] راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 07/69 بعنوان "IMF Executive Board Adopts New Decision Over Members' Policies, Bilateral Surveillance" على اسطوانة السي دي روم أو في الموقع الإلكتروني للصندوق على شبكة الإنترنت، وعنوانه: www.imf.org/external/np/sec/pn/2007/pn0769.htm. ويمكن الاطلاع على هذا القرار أيضا على اسطوانة السي دي روم أو في الموقع الإلكتروني للصندوق على شبكة الإنترنت، وعنوانه: www.imf.org/external/np/sec/pn/2007/pn0769.htm#decision.

[١٩] وفق نظام بريتون وودز، والذي أنشئ في عام ١٩٤٤، اتفقت البنوك المركزية للبلدان عدا الولايات المتحدة على الحفاظ على أسعار صرف ثابتة بين عملاتها وبين الدولار الأمريكي، والذي كان قابلا للتحويل إلى ذهب بسعر ثابت هو ٣٥ دولارا للأوقية الواحدة. وقد انهار نظام بريتون وودز في عام ١٩٧١ عندما أنهت الولايات المتحدة التعامل في الذهب بذلك السعر الثابت.

[٢٠] يحتوي الملحق الثاني بعنوان «العمليات والمعاملات المالية» في هذا التقرير، على موجز مقتضب لنظم أسعار الصرف القائمة لدى البلدان الأعضاء في الجدول ٢–٩ بعنوان «تصنيف نظم أسعار الصرف وإطار السياسة النقدية بحكم الواقع». ويمكن الاطلاع على ذلك الملحق على اسطوانة السي دي روم، وفي الموقع الإلكتروني للصندوق على شبكة الإنترنت، وعنوانه: www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2008/eng/index.htm.

الإطار ٣-٢
العولمة والأسواق المالية وسياسات المالية العامة

ناقش المجلس التنفيذي في فبراير ٢٠٠٨ تقريرا بعنوان «العولمة والأسواق المالية وسياسة المالية العامة» أعدته إدارة شؤون المالية العامة التابعة للصندوق.[١] وقد نظرت تلك الحلقة الدراسية في كيفية استعانة البلدان بسياسة المالية العامة من أجل جني منافع العولمة والتعميق المالي.

تأثير العولمة على الماليات العامة: ذكر المديرون التنفيذيون أن الإيرادات كانت قوية حتى وقت قريب، وذلك رغم الاتجاه العام نحو فرض أسعار ضريبية أقل في حالة الضرائب على الشركات. ومع التسليم بأن التنافس الضريبي يمكن أن يمثل ظاهرة صحية، فقد أشاروا إلى أنه ينبغي عدم النظر إلى استمرار قوة الإيرادات على أنه أمر مسلم به، وذكروا أن التنافس الضريبي الضار يمكن أن يؤثر سلبا على الإيرادات لدى البلدان الأعضاء. وعلى جانب النفقات، يمكن أن تسبب العولمة ضغطا صعوديا بسبب المطالبة بالمزيد من الحماية الاجتماعية وزيادة الاستثمار في رأس المال البشري والمادي. ودعا المديرون التنفيذيون أيضا إلى زيادة الاهتمام بالخصوم الاحتمالية على القطاع المالي، وذكروا في هذا الشأن أن التبكير بوضع استراتيجيات التدخل التي تركز على إعادة الهيكلة الاستباقية للمؤسسات المالية المعرضة للخطر يمكن أن يقلل التكلفة التي تتحملها المالية العامة في نهاية الأمر، ولكنهم ذكروا أيضا أن تلك الاستراتيجيات ينبغي أن تتجنب خلق توقعات بتدخل الحكومة لإنقاذ المؤسسات المالية. وعلى وجه العموم، أشار المديرون إلى أن اتخاذ موقف مسبق لسياسة المالية العامة يصبح إجراء مبررا في ظل ضغوط العولمة والتعميق المالي التي تتعرض لها المالية العامة. وليس معنى ذلك بالضرورة انتهاج سياسة مالية عامة أكثر تشددا، وإنما ينبغي أن تتسم سياسة المالية العامة بالمرونة وأن تكون قادرة على الاستجابة للضغوط عن طريق الحفاظ على مجال متاح لحرية الحركة في السياسات المتعلقة بالإيرادات والنفقات.

الوصول إلى الأسواق: يمكن أن يؤدي تعزيز الوصول إلى التمويل في الأسواق الخارجية إما إلى تقوية انضباط المالية العامة أو إلى تراخيه. ويمكن تعزيز أثر الانضباط وفق شروط السوق على سياسة المالية العامة عن طريق زيادة الشفافية ووجود التزام سياسي موثوق باتباع سياسات مالية عامة سليمة. ويمكن أن تؤدي العولمة والتعميق المالي إلى تحسين قدرة البلدان التي تنتهج سياسات سليمة على الاقتراض في الخارج بالعملة المحلية، ومن ثم تزيد من القدرة على تحمل الدين.

سياسة المالية العامة في حالة زيادة التدفقات الرأسمالية: أدت العولمة والتعميق المالي إلى تغيير مدى فعالية سياسة المالية العامة كما أديا إلى زيادة التدفقات الرأسمالية. ويعتمد الدور المحقق للاستقرار الذي تؤديه سياسة المالية العامة في مواجهة التدفقات الرأسمالية الداخلة على ظروف كل بلد على حدة. فإذا كانت التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة تسبب ضغطا على الطلب الكلي وكان المجال المتاح لاستخدام السياسة النقدية محدودا، فقد يكون من الملائم تشديد سياسة المالية العامة. غير أنه في بعض الحالات يمكن أن يتم التصحيح في المقام الأول عن طريق سعر الصرف الحقيقي أو عن طريق فرض ضوابط مؤقتة على رأس المال، وإن كان استخدام سياسة المالية العامة لا يزال مفيدا في هذه الحالات. غير أن عددا قليلا من المديرين التنفيذيين ذكروا أن سياسة المالية العامة قد لا تكون هي أفضل أداة لمواجهة التحولات الكبيرة في التدفقات الرأسمالية، وذلك نظرا إلى طول فترات التأخر في تطبيق تدابير المالية العامة.

الآثار الانتشارية: تؤدي العولمة إلى تعظيم الآثار الانتشارية لسياسات المالية العامة. وقد اتفق بعض المديرين على أن هذه الآثار الانتشارية تقوي مبررات تعزيز التعاون الدولي على مستوى السياسات في بعض الحالات، وإن أعرب عدد آخر من المديرين التنفيذيين عن ترددهم في تأييد منح الصندوق ولاية جديدة في مجال التنسيق.

[١] هذا التقرير متاح للاطلاع في الموقع الإلكتروني للصندوق على شبكة الإنترنت، وعنوانه:
www.imf.org/external/np/pp/2007/eng/111607a.pdf.

توفر المذكرة التوجيهية بشأن الرقابة (الصادرة في مايو ٢٠٠٥) إرشادا لخبراء الصندوق بشأن إدارة أنشطة الرقابة الثنائية، وذلك في ضوء تطورها بمرور الوقت والاستنتاجات التي خلصت إليها مراجعة الرقابة في ٢٠٠٤ والتي تجري كل عامين. وتغطي هذه المذكرة محتوى الرقابة (على وجه الخصوص، اختيار القضايا التي يجري تناولها في مشاورات المادة الرابعة ونوعية تغطية الموضوعات التي تلقى اهتماما خاصا في مراجعات المجلس التنفيذي للرقابة) وتغطي كذلك طرائق الرقابة. وتوفر المذكرة أيضا إرشادا بشأن المعالجة في إطار مشاورات المادة الرابعة للمسائل المرتبطة بالمادتين الثامنة والرابعة عشرة التي تتعلق بالقيود على المدفوعات والتحويلات المتعلقة بالمعاملات الدولية الجارية وممارسات تعدد العملات. بالإضافة إلى ذلك، توفر المذكرة إرشادا بشأن معالجة القضايا الأخرى التي لا تشكل من الوجهة القانونية جزءا من الرقابة بموجب المادة الرابعة ولكن، وفق الإرشاد الصادر من المجلس التنفيذي، يتعين إثارتها في إطار مشاورات المادة الرابعة. وليس هناك التزام على البلدان الأعضاء بموجب الرقابة في إطار المادة الرابعة بأن توفر معلومات أو تسعى إلى انتهاج سياسات معينة في هذه المجالات.

الإطار ٣-٣

قرار عام ٢٠٠٧ بشأن الرقابة الثنائية على سياسات البلدان الأعضاء

يأتي هذا القرار الجديد توسيعا لقرار عام ١٩٩٧ في عدد من الجوانب، حيث يوضح إطار الرقابة الذي تعنيه اتفاقية تأسيس الصندوق (وذلك بدون إضافة أي التزامات جديدة على الأعضاء)، على النحو التالي:

- استحداث مفهوم الاستقرار الخارجي كمبدأ لتنظيم الرقابة الثنائية، وهو يغطي الحسابين الجاري والرأسمالي في ميزان المدفوعات.

- تعيين الطرائق الأساسية للرقابة الفعالة، بما في ذلك طابعها التعاوني، وأهمية الحوار والإقناع، والحاجة إلى الصراحة والمساواة بين الجميع، والتأكيد على أهمية المراعاة الواجبة لظروف كل بلد على حدة، والحاجة إلى منظور متعدد الأطراف وإلى منظور متوسط الأجل.

- توضيح مفهوم التدخل في سعر الصرف لكسب ميزة تنافسية غير عادلة، وهو أمر محظور بموجب المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس الصندوق، وربط ذلك السلوك بمفهوم اختلال سعر الصرف الأساسي.

- توفير مبادئ إرشادية وافية للبلدان الأعضاء في إدارة سياساتها بشأن أسعار الصرف من أجل تغطية كل السياسات التي يمكن أن تؤثر سلبا على الاستقرار الخارجي، بصرف النظر عن الغرض منها، فضلا على توفير مبادئ إرشادية وافية للصندوق في إدارته لأنشطة الرقابة.

وقد أيد المجلس التنفيذي التعريف الذي وضعه خبراء الصندوق لاختلال سعر الصرف الأساسي ولكنهم أكدوا على الحاجة إلى توخي الحذر الملائم عند تطبيق ذلك التعريف، مشددين على أنه ينبغي استخدامه مع التسليم اللازم بجوانب عدم اليقين الكبيرة التي ينطوي عليها القياس في هذا الشأن، وأن عمليات تقدير اختلال سعر الصرف تتطلب التأني في وضع تقديرات الاختلال. فمن الناحية العملية، لا يمكن الحكم على سعر الصرف بأنه في حالة اختلال أساسي إلا إذا تبين أن الاختلال كبير، وينبغي تفسير أي شك معقول لصالح السلطات المعنية عند إثبات ما إذا كان هناك اختلال أساسي من عدمه. وأشار المجلس التنفيذي أيضا إلى أن الحكم على أن سعر الصرف في حالة اختلال، ينبغي تطبيقه بطريقة تنطوي على المساواة بين الجميع بغض النظر عن طبيعة نظام سعر الصرف وحجم الاقتصاد المعني. وأكد عدد من المديرين التنفيذيين على الحساسية المحتملة لدى الأسواق إزاء التقديرات الصادرة بشأن اعتبار سعر صرف ما في حالة اختلال، وأكدوا على الحاجة إلى توخي العناية عند إعلان تلك التقديرات.

وعند مناقشة المجلس ذلك التقييم في مايو ٢٠٠٧، أيد المديرون التنفيذيون بوجه عام الاستنتاج الذي خلص إليه مكتب التقييم المستقل بأنه ينبغي للصندوق أن يسعى إلى تعزيز فعالية تحليلاته ومشورته وحواره مع البلدان الأعضاء، وكذلك علاج أي تصور عن عدم التجانس في رقابته على أسعار الصرف. واتفق معظم المديرين مع النتيجة التي خلص إليها مكتب التقييم المستقل والمتمثلة في أن قواعد اللعبة المتعلقة بالرقابة على أسعار الصرف لا تزال غير واضحة في بعض الجوانب المهمة. فقد شهدت فترة المراجعة مشكلات في تطبيق مختلف جوانب المبادئ الإرشادية القائمة المتعلقة بالسياسات، واتفق معظم المديرين على أنه لا يزال هناك مجال متاح لادخال تحسينات في عدة مجالات، بما في ذلك نوعية تحليل مستويات أسعار الصرف ودمج تحليل الآثار الانتشارية للسياسات في أنشطة الرقابة الإقليمية والثنائية. واتفقوا كذلك على التوصية الصادرة عن مكتب التقييم المستقل بأن تسعى إدارة الصندوق إلى ضمان تنظيم وإدارة العمل الخاص بأسعار الصرف في الصندوق بأسره بما يحقق الفعالية، وذلك بمواكبة العمل الجاري من أجل دمج قضايا القطاع المالي في أنشطة الرقابة التي يضطلع بها الصندوق، كما حثوا على مواصلة تقوية آليات التنسيق القائمة (بما في ذلك لجنة الرقابة والمجموعة الاستشارية المعنية بقضايا أسعار الصرف [CGER] (راجع أدناه)). وأكد معظم المديرين التنفيذيين أن إدارة الصندوق مسؤولة عن تزويد المجلس التنفيذي بكافة المعلومات التي يحتاج إليها لإدارة أنشطة الرقابة وأنها مساءلة أمام المجلس عن كيفية الجمع بين هذا الواجب وحاجة الصندوق إلى أن يعمل كمستشار مؤتمن للبلدان الأعضاء.

واستنادا إلى توصيات مكتب التقييم المستقل التي أيدها المجلس، أعدت إدارة الصندوق وخبراؤه خطة تنفيذ ناقشها المجلس في سبتمبر ٢٠٠٧ (راجع الفصل الخامس).[٢١] وقد ذكر المديرون التنفيذيون أن محور خطة التنفيذ هو القرار الملائم بشأن الرقابة الثنائية عام ٢٠٠٧، وذكروا أن تعزيز العمل المتعلق بقضايا أسعار الصرف يتم أساسا في إطار مشاورات المادة الرابعة. وقد اتفق عدد كبير من المديرين التنفيذيين على أن من شأن تقوية المنهجية وتوسيع نطاق عمل المجموعة الاستشارية المعنية بقضايا أسعار الصرف أن يوفرا مدخلا مهما في عمل الصندوق بشأن أسعار الصرف، رغم تحذير عدد من المديرين من أن قيودا فنية مهمة سوف تظل قائمة فيما يخص تقدير أسعار الصرف التوازنية.

وتصدر المجموعة المذكورة منذ منتصف تسعينات القرن الماضي تقييمات لأسعار صرف العملات في عدد من الاقتصادات المتقدمة بالاعتماد على منظور متعدد الأطراف، بغية توفير المعلومات اللازمة للاسترشاد بها في التحليلات القطرية التي يجريها خبراء الصندوق ضمن تقارير مشاورات المادة الرابعة ولتعزيز الاتساق بين مختلف الأطراف المعنية. وتمثل هذه التقييمات أدوات إضافية تحت تصرف المكاتب المختصة بشؤون البلدان والمؤلفة من خبراء الصندوق، وهي المكاتب المسؤولة عن صياغة تقييمات أسعار الصرف كجزء من أنشطة الرقابة الثنائية التي يتولاها الصندوق. وقد زادت أهمية دور أسعار الصرف في عملية التصحيح الخارجي مع زيادة سرعة تكامل الاقتصاد العالمي. ففي الخمس عشرة سنة الماضية، شهدت التجارة العالمية والتكامل المالي الدولي نموا سريعا جدا، حيث شهدت نسبة التجارة العالمية إلى إجمالي الناتج المحلي العالمي زيادة تفوق ٤٠٪، وشهدت نسبة الحيازات المالية الدولية المتبادلة إلى إجمالي الناتج المحلي العالمي زيادة وصلت إلى أكثر من الضعف. وقد ساهمت بلدان الأسواق الصاعدة مساهمة كبيرة في هذه التطورات، وهو ما يستدل عليه من الزيادة في حصتها في التجارة العالمية – إذ زادت من ٢٧٪ في عام ١٩٩٠ إلى ٤٠٪ في عام ٢٠٠٦ – إلى جانب أهميتها في التدفقات الرأسمالية الدولية. وبناء على ذلك، وسع الصندوق نطاق المنهجيات التي تستخدمها المجموعة الاستشارية المعنية بقضايا أسعار الصرف التابعة له، وهو ما يمكن أن يساعد على قياس مدى الاتساق بين موازين الحسابات الجارية وأسعار الصرف الفعلية الحقيقية من ناحية والأساسيات الاقتصادية التي تستند إليها من ناحية أخرى، كي تغطي حوالي ٢٠ من بلدان الأسواق الصاعدة.[٢٢]

الرقابة متعددة الأطراف

طبق الصندوق مزيدا من الاستمرارية في عمله في مجال الرقابة متعددة الأطراف من أجل مساعدة صانعي السياسات والجمهور وتوعيتهم، على سبيل المثال، فيما يصدره من تحديثات رسمية ربع سنوية للتنبؤات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي والمذكرة ربع السنوية بشأن الاستقرار المالي، وذلك بهدف تكملة وسيلتيه الرئيسيتين المتعلقتين بالرقابة متعددة الأطراف، وهما تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وتقرير الاستقرار المالي العالمي، وهما يصدران مرتين في السنة. وعمق الصندوق أيضا تحليله للروابط المالية الكلية، وأسعار الصرف، والآثار الانتشارية، وخصوصا من الاقتصادات والأسواق المتقدمة.

تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

أقر المجلس التنفيذي في مناقشته التي أجراها في سبتمبر ٢٠٠٧ بشأن تقرير آفاق الاقتصاد العالمي[٢٣] بأن الآفاق المستقبلية العالمية أصبحت محاطة بعدم يقين استثنائي بعد النمو الاقتصادي القوي الذي تحقق في النصف الأول من عام ٢٠٠٧، وأكد على أهمية السياسات السليمة واستمرار توخي الحذر. واتفق المجلس التنفيذي في مناقشته التي أجراها في مارس ٢٠٠٨ على أن آفاق النمو العالمي لعام ٢٠٠٨ تراجعت بدرجة ملحوظة منذ أن صدر تقرير «مستجدات الاقتصاد العالمي» في يناير ٢٠٠٨. وناقش المديرون التنفيذيون تطورات الاقتصاد العالمي وآفاقه المتوقعة إزاء خلفية عدم اليقين الاستثنائي الذي يحيط بالمدة والتكلفة المرجحين للأزمة المالية، والتي انتشرت متجاوزة سوق الرهون العقارية عالية المخاطر في الولايات المتحدة. فقد تباطأ النمو في الاقتصادات المتقدمة متأثرا بضيق الأوضاع المالية، ولكنه لا يزال قويا في الاقتصادات الصاعدة التي تنخرط في مسيرة العولمة بخطى سريعة. وأكد المديرون التنفيذيون أن الخطر الأكبر على الآفاق المتوقعة يكمن في الأحداث التي لا تزال تتكشف في الأسواق المالية. وفي الوقت ذاته، لا يزال كثير من المديرين التنفيذيين يرى أن هناك زخما إيجابيا تحركه القوة المحتملة للطلب المحلي في الاقتصادات الصاعدة سريعة النمو، مع الإقرار بأن هذه البلدان معرضة لمخاطر خارجية سلبية من خلال القناتين التجارية والمالية. ونبه المديرون التنفيذيون أيضا إلى زيادة المخاطر المرتبطة بالضغوط التضخمية وسوق النفط تحت تأثير طفرة أسعار السلع الأساسية في سياق يتسم بضيق أوضاع العرض والطلب وزيادة اهتمام المستثمرين بالسلع الأساسية كفئة من فئات الأصول، بالإضافة إلى عوامل مالية أخرى. ورأى عدد من المديرين أيضا أن زوال الاختلالات العالمية على نحو غير منظم لا يزال خطرا واردا بالرغم من انخفاض سعر الدولار الأمريكي أمام عملات مرنة أخرى وتناقص عجز الحساب الجاري الأمريكي.

وعلى هذه الخلفية، أكد المديرون التنفيذيون أن صانعي السياسات على مستوى العالم يواجهون مجموعة من التحديات سريعة التحرك. فتتمثل أهم الأولويات في الاقتصادات المتقدمة في فعالية التعامل مع الأزمة المالية ومواجهة مخاطر النمو دون المتوقع، مع النظر بعين الاعتبار إلى ضغوط التضخم وضرورة الحفاظ على استمرارية أوضاع المالية العامة على المدى الأطول. ولا يزال التحدي في كثير من الاقتصادات الصاعدة والنامية هو السيطرة على ضغوط التضخم

[٢١] راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 07/119 بعنوان "IMF Executive Board Discusses Implementation Plan Following IEO Evaluation of the IMF's Exchange Rate Policy Advice، ١٩٩٩–٢٠٠٥،" على اسطوانة السي دي روم أو في الموقع الإلكتروني للصندوق على شبكة الإنترنت، وعنوانه: www.imf.org/external/np/sec/pn/2007/pn07119.htm.

[٢٢] في إبريل ٢٠٠٨، نشر الصندوق تقريرا يصف هذه المنهجيات، وهو تقرير بعنوان Exchange Rate Assessments: CGER Methodologies يحمل الرقم ٢٦١ في سلسلة "دراسات عرضية" (Occasional Paper No. 261). راجع الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: www.imf.org/external/pubs/cat/longres.cfm?sk=19582.0.

[٢٣] يمكن الاطلاع على النصين الكاملين لخلاصة مناقشات المجلس لعددي أكتوبر ٢٠٠٧ وإبريل ٢٠٠٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي على اسطوانة السي دي روم وكذلك في التقريرين المشار إليهما، وهما متاحان للاطلاع في الموقع الإلكتروني للصندوق على شبكة الإنترنت. راجع www.imf.org/external/ns/cs.aspx?id=29 للدخول إلى روابط إلى مختلف الأعداد الصادرة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وكذلك الأعداد الصادرة من مستجدات الاقتصاد العالمي.

إلى اليمين: إطلاق عدد إبريل ٢٠٠٨ من «تقرير الاستقرار المالي العالمي»، في العاصمة واشنطن . إلى اليسار: أحد الأسواق في بورت أو برنس، هايتي

مع ضمان ألا يؤدي الطلب المحلي القوي إلى تزايد مواطن التعرض للخطر. فهناك عدد من هذه البلدان يواجه بالفعل تداعيات التباطؤ في الاقتصادات المتقدمة، وسوف تتطلب زيادة كثافة التباطؤ العالمي أو طول مدته الحكمة في استجابات صانعي السياسات في الاقتصادات المتأثرة. ورأى المديرون أنه من المهم ضمان الاتساق بين مناهج السياسات المتبعة في البلدان المختلفة في ظل هذه الظروف العالمية الصعبة.

وبصورة أعم، رحب المديرون بالمشاورات الجارية بين البلدان، لا سيما المشاورات التي تجريها السلطات النقدية في الاقتصادات المتقدمة فيما بينها ومع هيئات دولية مثل صندوق النقد الدولي ومنتدى الاستقرار المالي بصدد التعامل مع الاضطرابات المالية الحالية. فالجهود المشتركة يمكن أن تكون أكثر فعالية بكثير من الجهود المنفردة في مجال تعزيز الثقة وزيادة الطلب. واتفق المديرون على أن الصندوق يتبوأ مكانة متفردة تمكنه من إضافة منظور متعدد الأطراف إلى استجابات السياسات للأزمة الراهنة، فضلا على إتاحة منبر للمناقشات المستمرة وتبادل الآراء، وتعزيز الاتساق بين السياسات القطرية وتقييم آثارها الانتشارية في اقتصاد عالمي يتزايد فيه الاندماج بين مختلف البلدان.

تقرير الاستقرار المالي العالمي

ذكر المديرون التنفيذيون في مناقشتهم التي أجروها في مارس ٢٠٠٨ بشأن تقرير الاستقرار المالي العالمي[٢٤] أن الاستقرار المالي العالمي تراجع بدرجة ملحوظة منذ مناقشاتهم التي أجروها بشأن عدد أكتوبر ٢٠٠٧ من ذلك التقرير، والتي كانوا قد ركزوا فيها أيضا على اضطراب الأسواق المالية، حيث أعقب تدهور الأوضاع في سوق الرهون عالية المخاطر في الولايات المتحدة اهتزازات شديدة في أسواق الائتمان والتمويل الأوسع نطاقا، مما يمثل مخاطر على الآفاق الاقتصادية الكلية في الولايات المتحدة وعلى المستوى العالمي. وقد تمثلت الأولويات الآنية لدى صانعي السياسات في الحد من عدم اليقين، وتخفيف المخاطر التي يواجهها النظام المالي العالمي، واستعادة الثقة. وأكد المجلس على ضرورة إيلاء الاهتمام الشديد، عند المضي قدما في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الاستقرار المالي العالمي الموجهة إلى القطاعين العام والخاص، لترتيب المراحل والأولويات، وللظروف القطرية، وللتنسيق فيما بين الهيئات الدولية والوطنية المعنية. وأكد على دور الصندوق في المساهمة في هذه الجهود بالتعاون مع المؤسسات والأجهزة الوطنية والدولية.

وأيد المديرون التنفيذيون بوجه عام النتيجة الواردة في تقرير الاستقرار المالي العالمي والتي تتمثل في أن الأسواق والمستثمرين، والقطاع الرسمي، والسلطات النقدية، قد أخفقت إخفاقا جماعيا في تقدير مدى الرفع المالي الذي عمدت إليه طائفة واسعة من المؤسسات المالية، وما يصاحبه من مخاطر التصفية غير المنظمة. فجهود القطاع الخاص في مجالات إدارة المخاطر والإفصاح والرقابة والتنظيم في القطاع المالي لم تستطع مواكبة المبتكرات المالية والتحولات المتوالية في نماذج العمل، كما أن استمرار عدم اليقين المحيط بحجم الخسائر ومدى انتشارها أدى إلى زيادة المخاطر النظمية. ومن الممكن أن تكون الخسائر فادحة، وينبغي أن تتحرك المؤسسات المالية بسرعة من أجل إصلاح ميزانياتها العمومية عن طريق زيادة أسهم رأس المال وحجم التمويل متوسط الأجل.

ومن الممكن أن يتعرض الصمود الذي برهنت عليه بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية للاختبار عن طريق التكاليف الآخذة في الارتفاع أو زيادة ضيق أوضاع التمويل الخارجي أو حدوث تحول في مسار الطفرة الأخيرة في أسعار السلع الأساسية. وإذا طال أمد ضعف النمو في الاقتصادات المتقدمة أو اتسع نطاق المشكلات التي تواجهها الأسواق المالية، فإن ذلك يمكن أيضا أن يحدث تأثيرا عكسيا على الأسواق الصاعدة، وهو أمر يعتمد على الظروف القطرية، وذلك مثلا عن طريق زيادة الانكشاف أمام التدفقات الرأسمالية الخارجة المحتملة من الاقتصادات الصاعدة التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الاستثمارات المباشرة الوافدة من الاقتصادات المتقدمة.

[٢٤] يمكن الاطلاع على النصين الكاملين لخلاصة مناقشات المجلس لعددي أكتوبر ٢٠٠٧ وإبريل ٢٠٠٨ من تقرير الاستقرار المالي العالمي على اسطوانة السي دي روم وكذلك في الموقع الإلكتروني للصندوق على شبكة الإنترنت. راجع www.imf.org/external/pubs/ft/GFSR/index.htm.

وقد أقر المديرون بأهمية الفهم السليم لتقييم المنتجات المالية المهيكلة وجانبها المحاسبي من أجل استيعاب عمق ومدى حالة عدم الاستقرار الراهنة في الأسواق المالية. وذكر المجلس أن هناك حوافز توافرت على الاعتماد المفرط على التمويل قصير الأجل بالجملة (short-term wholesale funding) من أجل دعم المنتجات المهيكلة عديمة السيولة الأطول أجلا. وقد تم الاقتراح كذلك بأن تقوم هيئات التصنيف بمراجعة نوعية منهجياتها. ورحب المديرون التنفيذيون بوجه عام بالإجراءات الفورية المبتكرة التي اتخذتها البنوك المركزية من أجل ضخ السيولة في الجهاز المصرفي للحفاظ على سلاسة سير أسواق المعاملات بين البنوك، واتفقوا في الرأي على أن الاضطراب المالي أبرز الحاجة إلى أن تنظر البنوك المركزية بمزيد من التأني في أدوارها في تحقيق الاستقرار المالي وتطبيق السياسة النقدية، وذكروا أن هذه الأدوار تزداد تشابكا. ورغم أن السلطات في فرادى البلدان تتحرك من أجل علاج آثار الأوضاع غير المنظمة في الأسواق المالية، فإنه ينبغي للصندوق أن يضطلع بدور أكبر في المنتديات الدولية من أجل التأثير على السياسات، وذلك بالتعاون مع غيره من الأجهزة الدولية متعددة الأطراف كمنتدى الاستقرار المالي وكذلك مع الهيئات الوطنية.

المشاورات متعددة الأطراف

أطلق الصندوق في السنة المالية ٢٠٠٧ أداة جديدة – هي المشاورات متعددة الأطراف – بغرض تشجيع التعاون فيما بين المجموعات الملائمة من البلدان من أجل مجابهة التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي وفرادى الأعضاء. وقد وفرت أولى المشاورات متعددة الأطراف لمشاركيها الخمسة – وهم الصين ومنطقة اليورو واليابان والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة – منتدى لمناقشة الاختلالات العالمية وكيفية تقليصها بأفضل الطرق مع الحفاظ على قوة النمو العالمي. وقد قام المجلس التنفيذي في السنة المالية ٢٠٠٨ بمراجعة تجربته في هذا الشأن، وخلص إلى أن المناقشات المتعلقة بالمشاورات متعددة الأطراف قد ساعدت على تعميق الاتفاق على منهج متماسك للمدى المتوسط يحدد التدابير التي يمكن أن تخفض الاختلالات تدريجيا بمرور الوقت مع توفير الدعم للنمو العالمي، وأنها عادت بالنفع من المنظورين الإقليمي والدولي، وأنها تحظي بشعور بالملكية القوية. ورغم أن البيانات المنفردة التي أصدرها كل بلد مشارك في المشاورات حول نوايا سياساته ليست طموحة بالدرجة التي أوصى بها الصندوق في مشاورات المادة الرابعة أو في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، فإنها لا تزال تشكل خطوات واسعة إلى الأمام، ومتى تم تنفيذها يتوقع أن تسهم إسهاما كبيرا في الحد من الاختلالات على المدى المتوسط. وإضافة إلى ذلك، كان نشر النوايا المتعلقة بهذه السياسات بمثابة خارطة طريق قيمة للمستقبل. وأوصى المديرون التنفيذيون بأن يواصل الصندوق دوره النشط في مراقبة التقدم المحرز، وأن يضمن القيام بذلك في تقارير خبراء الصندوق حول مشاورات المادة الرابعة مع فرادى البلدان المعنية.

وأعرب المديرون عن اعتقادهم بأن المنهج القائم على المشاورات متعددة الأطراف يمثل أداة قيمة لتقوية وتعميق أنشطة الرقابة متعددة الأطراف التي يقوم بها الصندوق. وأشار المديرون إلى جانبين فريدين تتميز بهما المشاورات الأولى من هذا النوع، وهما المشاركة الطوعية لعدد محدود من البلدان التي يمكن أن تصبح طرفا مساهما أساسيا في تسوية الاختلالات، وكونها إطارا يمكن أن يسمع من خلاله صوت المجتمع الدولي بأسره عن طريق المجلس التنفيذي واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية.[٢٥] وهاتان السمتان، إلى جانب عدم اليقين بشأن المشكلات المستقبلية التي قد تتطلب العلاج، تستدعيان الحفاظ على المرونة في طرائق التنفيذ المقرر استخدامها في الفترة المقبلة.[٢٦]

الرقابة والتواصل الإقليميان

بما أن أعضاء الاتحادات النقدية نقلوا إلى المؤسسات الإقليمية المسؤوليات المفوضة إليهم بشأن السياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف – وهما مجالان أساسيان من مجالات رقابة الصندوق – فإن الصندوق يعقد مناقشات مع ممثلي هذه المؤسسات بالإضافة إلى مشاورات المادة الرابعة مع فرادى الأعضاء في تلك الاتحادات. وفي خلال السنة المالية ٢٠٠٨، ناقش المجلس التنفيذي للصندوق التطورات في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC)، والاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي (ECCU)، ومنطقة اليورو.[٢٧]

الاتحادات النقدية

الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا: شهدت الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا أوضاعا اقتصادية كلية مواتية جدا وقت إجراء مناقشات المجلس التنفيذي في يونيو ٢٠٠٧،[٢٨] وهو ما يعود إلى حد كبير إلى استمرار ارتفاع أسعار النفط. ومع ذلك، تراجعت هذه المنطقة من حيث النمو مقارنة بما تحقق في باقي إفريقيا جنوب الصحراء، ولم تحقق قدرا يذكر من التكامل التجاري والمالي، وزاد اعتمادها على إيرادات النفط، وظلت العوائق الهيكلية المترسخة أمام تنويع النشاط الاقتصادي فيها قائمة. ومن الضروري معالجة هذه المشكلات على وجه السرعة إذا كانت هذه المنطقة تريد تحقيق أهداف التنمية في الألفية الجديدة (راجع الفصل الرابع). ومن ثم رحب المجلس التنفيذي بمجموعة الإجراءات الإصلاحية التي اعتمدها رؤساء دول الجماعة مؤخرا، والتي ترمي إلى تقوية المؤسسات الإقليمية والمضي قدما في عملية التكامل.

الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي: رحب المجلس التنفيذي في مناقشاته التي أجراها في فبراير ٢٠٠٨ بالأداء الاقتصادي القوي الذي حققه أعضاء الاتحاد

[٢٥] اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية جهاز استشاري تابع لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي. وهو يتألف من ٢٤ محافظا (أو مناوبيهم). راجع الإطار ٥–٣ "كيف يدار الصندوق" للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن تكوين اللجنة وأنشطتها.

[٢٦] راجع نشرة المعلومات المعممة رقم PIN 07/97 بعنوان "المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يناقش المشاورات متعددة الأطراف حول الاختلالات العالمية" ("IMF Executive Board Discusses Multilateral Consultation on Global Imbalances,") والتقرير الصادر بعنوان "Staff Report on the Multilateral Consultation on Global Imbalances with China, the Euro Area, Japan, Saudi Arabia, and the United States", على اسطوانة السي دي روم أو في الموقع الإلكتروني التالي للصندوق على شبكة الإنترنت وعنوانه: www.imf.org/external/np/sec/pn/2007/pn0797.htm والموقع www.imf.org/external/np/pp/2007/eng/062907.pdf، على التوالي.

[٢٧] ناقش المجلس التطورات المعنية في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (WAEMU) في أوائل السنة المالية ٢٠٠٩.

[٢٨] راجع نشرة المعلومات المعممة رقم PIN 07/81 بعنوان "IMF Executive Board Concludes 2007 Discussion on Common Policies of Member Countries with CEMAC", على اسطوانة السي دي روم أو في الموقع الإلكتروني التالي للصندوق على شبكة الإنترنت وعنوانه: www.imf.org/external/np/sec/pn/2007/pn0781.htm. وتضم الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا الكاميرون وجمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية وغابون.

النقدي لدول شرق الكاريبي، والذي اتسم بقوة النمو وانخفاض معدلات التضخم بوجه عام. وإذ لاحظ المجلس رغم ذلك أن هذه المنطقة لا تزال تواجه تحديات كبيرة، فقد أعرب عن تأييده للتركيز على السياسات الرامية إلى مواصلة النمو وبناء قدرات الصمود عن طريق تعزيز القدرة التنافسية وتنويع النشاط الاقتصادي. وأكد المجلس أيضا على الحاجة إلى تسريع وتيرة ضبط أوضاع المالية العامة، وتجنب التشوهات في النظم الضريبية، وضبط الإنفاق. وأثنى المجلس على ما تحقق من تقدم صوب تعزيز الإطار التنظيمي المتعلق بالجهاز المصرفي والقطاع المالي بوجه أعم، وأثنى على الجهود المستمرة الرامية إلى تقوية الإطار الرقابي القائم على المخاطر. وأيد المديرون التنفيذيون تجديد الزخم من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي وذكروا أنه يتوقع أن يؤدي تحرير التدفقات الرأسمالية وتدفقات العمالة دورا مهما في تمكين المنطقة من الاستفادة من العولمة بقدر أوفى. وحيث إن جوانب الضعف في البيانات لا تزال تمثل قيدا أساسيا على فعالية عملية صنع القرارات وأنشطة الرقابة، فقد حث المديرون التنفيذيون السلطات القطرية والإقليمية على تعزيز الممارسات الإحصائية وعملية إدارة البيانات.[٢٩]

منطقة اليورو: رحب المديرون التنفيذيون في مناقشاتهم التي أجروها في يوليو ٢٠٠٧، [٣٠] حول سياسات منطقة اليورو بانتقال اقتصاد منطقة اليورو من التعافي إلى التوسع. وأعربوا عن توقعهم بأن يظل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عند مستوى أعلى من الإمكانية في الأجل القريب، وأن تظل المكاسب المتحققة في توظيف العمالة قوية بفضل عوامل من بينها ما تم من إصلاحات في أسواق العمل ونظم الرعاية الاجتماعية. غير أنه نظرا للزيادة المستمرة في استغلال الموارد، يمكن أن يتوقع تراكم ضغوط التضخم تدريجيا، وقد يصبح من الضروري زيادة تشديد السياسات النقدية. وأعرب المديرون التنفيذيون عن رأيهم بأن المركز الخارجي لمنطقة اليورو متوازن تقريبا وأن سعر الصرف الفعلي الحقيقي للتعامل بعملة اليورو يقع داخل نطاق التوازن متوسط الأجل. ورحبوا بالإصلاحات الجارية على قاعدة عريضة وأكدوا على أن مواصلة تنفيذ تلك الإصلاحات، بما يتفق مع التزامات السلطات المعنية في إطار المشاورات متعددة الأطراف (راجع أعلاه)، من شأنه أن يساعد على تقوية احتمالات التسوية المنظمة للاختلالات العالمية في الحسابات الجارية. وفي الفترة القادمة، من المرجح أن يؤدي تشيخ السكان إلى إبطاء كبير في النمو الممكن؛ ومن ثم فإن التحدي الأساسي الذي يواجه المنطقة هو تحقيق تسارع هيكلي مشترك في وتيرة الإنتاجية ومشاركة القوى العاملة. وأكد المديرون التنفيذيون على الحاجة إلى التعجيل بتطبيق التوجيه المتعلقة بأسواق الأدوات المالية، ورحبوا بالخطوات التي تم اتخاذها من أجل دمج النظم القطرية للمدفوعات ومقاصة الأوراق المالية والتسوية، ورحبوا كذلك بالعمل الجاري من أجل تيسير عملية الدمج والاستحواذ في البنوك عبر الحدود.

المبادرات الإقليمية الأخرى في مجال الرقابة والتواصل

اتخذ الصندوق خطوات في السنوات القليلة الماضية من أجل توسيع وتقوية عمله على المستوى الإقليمي. وقد أنشأت بعض إدارات المناطق الجغرافية وحدات مكرسة للقضايا الإقليمية وكذلك مجموعات عمل على مستوى الإدارات معنية بالقضايا متعددة المجالات. فعلى سبيل المثال، تعكف مجموعات العمل التابعة للإدارة الإفريقية على دراسة قضايا مثل زيادة المعونة، وإدارة الموارد الطبيعية، وتطوير أسواق الدين المحلي؛ وفي الإدارة الأوروبية، قضايا مثل التدفقات الرأسمالية الكبيرة العابرة للحدود، والنمو السريع في الائتمان، وانعكاسات التكامل المالي على النمو والرقابة، واستخدام البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الجدد للموارد المقدمة من الاتحاد، والقدرة التنافسية لبلدان البحر المتوسط، ومواطن التعرض للخطر لدى منطقة جنوب شرق أوروبا؛ وفي إدارة نصف الكرة الغربي، قضايا تتعلق بالقطاع المالي، والسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، ومعاشات التقاعد، والنفط والموارد الطبيعية. ويساهم المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ التابع للصندوق، والذي يتخذ من مدينة طوكيو مقرا له، في أعمال البحوث والتواصل بشأن الرقابة الإقليمية.

وإضافة إلى ذلك، تنتج إدارات المناطق الجغرافية الخمسة التابعة للصندوق الآن تقارير آفاق الاقتصاد الإقليمي على أساس نصف سنوي. وعند نشر تلك التقارير، ينظم الصندوق أحداث تواصل مكثفة – كالحلقات الدراسية لموظفي الحكومات والدوائر الأكاديمية، والجلسات الإعلامية للصحافة، والمقابلات مع مسؤولي الصندوق – في بلدان عدة في كل منطقة. وينشر الصندوق في موقعه الإلكتروني على شبكة الإنترنت نشرات صحفية تلخص النتائج الواردة في تقارير آفاق الاقتصاد الإقليمي إلى جانب النصوص الكاملة للتقارير ذاتها، وكذلك النصوص الحرفية والتسجيلات الحية لجلسات الإعلام للصحافة والمبثوثة عبر شبكة الإنترنت والتي تعقد عند نشر تقارير آفاق الاقتصاد الإقليمي.[٣١]

وينظم الصندوق أيضا منتديات إقليمية ومختلفة ويشارك فيها. ففي يونيو ٢٠٠٧، على سبيل المثال، شارك الصندوق في المؤتمر الإقليمي السنوي السادس لمنطقة أمريكا الوسطى، والذي ضم وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية ومراقبي القطاع المالي من أمريكا الوسطى وبنما والجمهورية الدومينيكية لمناقشة مشروعين إقليميين مهمين – وهما توحيد الرقابة على المؤسسات المالية الإقليمية متعددة الأنشطة وضبط أوضاع المالية العامة، بما في ذلك إنشاء اتحاد جمركي لمنطقة أمريكا الوسطى – وكذلك تطوير أسواق سندات الملكية وأسواق الدين الخاص وسياسات المالية العامة الرامية إلى دعم الاستقرار

[٢٩] أعضاء الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي هم أنتيغوا وبربودا ودومينيكا وغرينادا وسانت كيتس ونيفس وسانت لوتشيا وسانت فينسينت وجزر الغرينادين. راجع نشرة المعلومات المعممة رقم PIN 08/12 بعنوان "IMF Executive Board Concludes 2007 Discussion on Common Policies of Member Countries of the Eastern Caribbean Currency Union" على اسطوانة السي دي روم أو في الموقع الإلكتروني التالي للصندوق على شبكة الإنترنت وعنوانه: www.imf.org/external/np/sec/pn/2008/pn0812.htm.

[٣٠] راجع نشرة المعلومات المعممة رقم PIN 07/89 بعنوان "IMF Executive Board Discusses Euro Area Policies" على اسطوانة السي دي روم أو في الموقع الإلكتروني التالي للصندوق على شبكة الإنترنت وعنوانه: www.imf.org/external/np/sec/pn/2007/pn0789.htm.

[٣١] يمكن الاطلاع على تقارير آفاق الاقتصاد الإقليمي في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/external/pubs/ft/reo/reorepts.aspx. ويمكن الاطلاع أيضا على المواد المتعلقة بتقارير آفاق الاقتصاد الإقليمي المنشورة في السنة المالية ٢٠٠٨ في الموقع الإلكتروني للصندوق على شبكة الإنترنت.

الاقتصادي والاجتماعي. وفي أكتوبر ٢٠٠٧، عقد خبراء الصندوق والسلطات المعنية في هندوراس حلقة تطبيقية إقليمية حول أطر الإنفاق متوسطة الأجل. وقد حضر تلك الحلقة التطبيقية المسؤولون المختصون بالميزانية في منطقة أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية وبنما، ومتحدثون من الصندوق والبنك الدولي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية وكولومبيا وإسبانيا. وفي نوفمبر ٢٠٠٧، نظمت إدارة نصف الكرة الغربي التابعة للصندوق مؤتمرا حول الروابط الاقتصادية والمالية في منطقة نصف الكرة الغربي. وعقد الصندوق حلقة دراسية إقليمية في نيجيريا في فبراير ٢٠٠٨ حول العولمة والضرائب، ضمت وزراء المالية وكبار المسؤولين من ١٣ بلدا إفريقيا؛ وعقد الصندوق في تونس العاصمة في مارس ٢٠٠٨ حلقة دراسية رفيعة المستوى بشأن التمويل في إفريقيا (راجع الفصل الرابع). وقد شارك الصندوق أيضا في الاجتماعات التي عقدتها في إبريل وسبتمبر ٢٠٠٧ لجنة تنسيق السياسات التجارية التابعة لبرنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لمنطقة آسيا الوسطى في مدينة مانيلا؛ والاجتماع السنوي لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي، والذي عقد في مدينة جدة في أكتوبر ٢٠٠٧؛ وشارك في مؤتمر حول دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي في منطقة المغرب العربي، عقد في تونس العاصمة في نوفمبر ٢٠٠٧.

وفي يونيو ٢٠٠٧، عقد الصندوق حلقة دراسية حول سياسات التكامل المالي في منطقة الشمال الأوروبي وبحر البلطيق، ناقش فيه خبراء الصندوق ومديروه التنفيذيون وممثل البنك المركزي الأوروبي لدى الصندوق وممثلو الدوائر الأكاديمية دراسة أعدها الصندوق عن ترتيبات الإشراف وإدارة الأزمات عبر الحدود، وهي دراسة تسلط الضوء على الثغرات التي يمكن أن تكون نشأت نتيجة الزيادة المستمرة في التكامل المالي في المنطقة. وحيث إن التكامل المالي يشهد أيضا زيادة مستمرة في أوروبا ككل، وحيث إن معظم البلدان الواقعة في منطقة الشمال الأوروبي وبحر البلطيق مرتبطة بالإطار التنظيمي الأوروبي، فقد يكون من الضروري النظر في مجابهة هذه التحديات في هذا السياق الأوسع الذي يشمل أوروبا.[٣٢]

وكجزء من مبادرة الصندوق المتمثلة في عقد حلقات دراسية دورية حول التطورات والاحتمالات الاقتصادية في منطقة البحر الكاريبي، عقد المجلس التنفيذي للصندوق أول حلقة دراسية من هذا النوع في سبتمبر ٢٠٠٧. [٣٣] وذكر المديرون التنفيذيون أن الطابع المنفتح لاقتصادات منطقة البحر الكاريبي، والمعروفة به هذه المنطقة تاريخيا، قد حقق صالحها جيدا، إذ مكنها من تحقيق مستويات دخل فردي مرتفعة نسبيا. وقد جاء الأداء الاقتصادي الكلي للمنطقة مواتيا في السنوات الأخيرة، كما ساهم التزامها بالتنمية الاجتماعية وتحقيق النمو الذي يراعي العدالة في إحراز تقدم واضح في مجالات الرعاية الصحية والتعليم واستئصال الفقر. ورغم ذلك، فإن لدى المنطقة مكامن للخطر بسبب محدودية تنويع النشاط الاقتصادي فيها؛ واستمرار العجوزات الكبيرة في حساباتها الجارية؛ وضخامة حجم الدين العام؛ والتعرض للكوارث الطبيعية – وعلى وجه الخصوص الأعاصير. ورحب المديرون التنفيذيون بالمبادرة الرامية إلى إقامة السوق والاقتصاد الموحدين لمنطقة البحر الكاريبي، وزيادة التعاون الإقليمي باعتبارهما أمرين أساسيين لتمكين المنطقة من تحقيق أقصى استفادة من العولمة، وأعربوا عن رأيهم بأن زيادة توثيق التكامل بين الأسواق المالية التي لا تزال مقسمة في منطقة الكاريبي يمكن أن يعطي دفعة للنمو. وذكروا أن شدة اعتماد بلدان منطقة البحر الكاريبي على الحوافز الضريبية من أجل جذب المستثمرين تقترن بتكلفة كبيرة من حيث الإيرادات الضائعة، وسلموا بأن تراجع نفاذ الموز والسكر إلى الأسواق الأوروبية على أساس تفضيلي من شأنه أن يؤدي إلى خسائر كبيرة لعدة بلدان في المنطقة. وأكد المديرون التنفيذيون أيضا أهمية التبكير بصرف المعونة والمساعدات المقدمة بشروط ميسرة دعما لجهود تلك البلدان في مجالي التصحيح وإعادة الهيكلة.

[٣٢] الدراسة الصادرة بعنوان "Financial Integration in the Nordic-Baltic Region: Challenges for Financial Policies," متاحة للاطلاع في الموقع الإلكتروني للصندوق، وعنوانه: www.imf.org/external/np/seminars/eng/2007/nordbal/pdf/0607.pdf.

[٣٣] راجع نشرة المعلومات المعممة رقم PIN 07/124 بعنوان "IMF Executive Board Discusses Selected Regional Issues in the Caribbean،" على اسطوانة السي دي روم أو في الموقع الإلكتروني للصندوق، وعنوانه: www.imf.org/external/np/sec/pn/2007/pn07124.htm.

إلى اليمين: تفريغ حمولة من الموز في جزيرة سانت مارتن بالبحر الكاريبي. إلى اليسار: زائر إلى البنك المركزي الأوروبي، في فرانكفورت بألمانيا.

الرقابة على القطاع المالي

يعكف الصندوق منذ فترة على تقوية عمله في مجال الرقابة على القطاع المالي على المستويات، الثنائي ومتعدد الأطراف والإقليمي وذلك بصفة مستمرة، حيث يعمل على تطوير الأدوات التحليلية لتقييم استقرار القطاع المالي، على المستويين المؤسسي والنظمي، والمنهجيات التحليلية الكمية لتحديد وقياس وتقييم تأثير مخاطر الائتمان والسيولة في القطاع المالي وتحسين اختبارات القدرة على تحمل الضغوط. ويطبق الصندوق هذه الأدوات بالفعل في عمله، لا سيما في سياق برامج تقييم القطاع المالي. وقد شملت المبادرات التي قام بها الصندوق في السنة المالية ٢٠٠٨ في هذا الشأن، أعمالا تحليلية وأخرى على مستوى السياسات بشأن مدى تأثر النشاط الاقتصادي بالأزمة المالية التي بدأت في منتصف عام ٢٠٠٧؛ وزيادة التركيز على الروابط المالية الكلية في الأقسام المعنية بقضايا الساعة ضمن تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وزيادة التركيز على تحليل القطاع المالي في إطار مشاورات المادة الرابعة واستمرار التركيز على برامج تقييم القطاع المالي؛ والتدريب الداخلي حول قضايا القطاع المالي؛ ومبادرات جمع البيانات التي تركز على وضع المؤسسات المالية إزاء القطاعات الأخرى وما يرتبط بذلك من مخاطر؛ والأعمال التحليلية والتجريبية حول كيفية تكامل إصلاحات القطاعين المالي والحقيقي. وقد واصل خبراء الصندوق تعاونهم مع منتدى الاستقرار المالي ومجموعات العمل التابعة له، وكذلك واصلوا التشاور مع القطاع الخاص، والهيئات التنظيمية والسلطات القطرية، وهيئات وضع المعايير، وغيرها من الأجهزة.

تقييم الأزمة المالية وإصدار التوصيات

طلبت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، في بيانها الصادر في أكتوبر ٢٠٠٧، إلى الصندوق أن يمعن النظر في الأسباب الأساسية للاضطراب الذي اندلع في الأسواق المالية في أغسطس ٢٠٠٧ والدروس المستفادة منه على مستوى السياسات. واستجابة لهذا، قامت خمس مجموعات عمل تابعة لإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية بالصندوق، بالتعاون الوثيق مع مجموعات العمل المعنية التابعة لمنتدى الاستقرار المالي وغيره من الأطراف المعنية، بدراسة الأسباب الهيكلية للأزمة المستمرة ووضعت مجموعة من التوصيات ذات طابع متوسط الأجل. وقد ناقش المجلس التنفيذي في إبريل ٢٠٠٨ نتائج عمل المجموعات المشار إليها، ويرد ملخص لهذه النتائج في الإطار ٣–٤.[٣٤] أما الاستجابات الأقصر أجلا على مستوى السياسات التي قد تلزم للمساعدة على إدارة وتخفيف الأزمة، فترد مناقشتها في عدد إبريل من تقرير الاستقرار المالي العالمي (راجع أعلاه).

وحتى عندما كان الاضطراب في الأسواق المالية آخذ في التطور مع نهاية السنة المالية ٢٠٠٨، وتوافق الآراء بشأن الاستجابات الملائمة على مستوى السياسات لا يزال في طور التكوين، كانت استجابة الصندوق في مجال الرقابة قد تمت بالفعل. وتشير التطورات الأخيرة إلى أن هناك مجالا لتعزيز الرقابة ومشورة السياسات في المجالات التالية:

- ينبغي أن يسعى الصندوق، في حواره مع الجهات الرقابية والتنظيمية، إلى التأكد من أن ممارسات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية ملائمة، لا سيما فيما يخص منتجات التمويل المهيكل المعقدة، وأن اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي تجريها مؤسسات القطاع الخاص والجهات الرقابية اختبارات قوية.

- إن كثيرا من هذه القضايا مهم كذلك في حوار الصندوق مع البنوك المركزية. ففي البلدان التي لا تمارس فيها البنوك وظائف رقابية، من الأهمية بمكان تقييم درجة التعاون مع جهات الرقابة المصرفية والترتيبات المتعلقة بالإجراءات المنسقة والتدخل المبكر في حالة العسر في القطاع المالي.

- وينبغي أن يولي الصندوق اهتماما خاصا لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط ولأطر تسوية أوضاع البنوك لدى السلطات المعنية في بلدان الأسواق الصاعدة، وخصوصا البلدان التي إما تتحمل عجوزات كبيرة في الحساب الجاري ممولة باستخدام

[٣٤] راجع التقرير الصادر بعنوان "The Recent Financial Turmoil—Initial Assessment, Policy Lessons, and Implications for Fund Surveillance،" والذي ناقشه المجلس التنفيذي، ويمكن الاطلاع عليه على اسطوانة السي دي روم، وكذلك في الموقع الإلكتروني للصندوق، وعنوانه www.imf.org/external/np/pp/eng/2008/040908.pdf.

إلى اليمين: التجار والمتخصصون في مقصورة بورصة نيويورك . إلى اليسار: مسكن تم استرداد ملكيته لبيعه بالمزاد، في لونغ آيلاند، نيويورك.

تدفقات منشئة للدين أو لديها قطاعات مالية تهيمن عليها بنوك تنتمي إلى أسواق متطورة أو البلدان التي تجمع بين هاتين السمتين. ورغم أن بلدان الأسواق الصاعدة أثبتت حتى الآن صمودها أمام الاضطراب في الأسواق المالية، فإن مخاطر العدوى المالية تعتبر كبيرة في حالة البلدان التي تتميز بهذه الخصائص.

برنامج تقييم القطاع المالي

تمثل التقييمات التي تتم في إطار برنامج تقييم القطاع المالي، وهو مبادرة مشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مدخلا مهما من مدخلات الرقابة، ويواصل الصندوق تنفيذها على أساس انتقائي. وقد استحدث الصندوق والبنك الدولي هذا البرنامج في عام ١٩٩٩ بهدف تزويد البلدان الأعضاء بتقييم شامل لنظمها المالية على أساس طوعي. ويمثل هذا البرنامج الأساس الذي تستند إليه تقييمات استقرار النظام المالي (FSSAs) – وهي تقييمات للمخاطر على الاستقرار الاقتصادي الكلي الناشئة عن القطاع المالي، بما في ذلك قدرة ذلك القطاع على امتصاص الصدمات الاقتصادية الكلية. ويمكن تنفيذ برامج تقييم القطاع المالي بالنسبة للاتحادات النقدية، خاصة حيثما وجدت هياكل تنظيمية ورقابية مهمة على المستوى الإقليمي. وقد تم استكمال برنامج تقييم القطاع المالي على المستوى الإقليمي بالنسبة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC) والاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي (ECCU)، وفي نهاية السنة المالية كان هناك برنامج لتقييم القطاع المالي جار تنفيذه بالنسبة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (WAEMU).

ومع وصول مجموع التقييمات الأولية المستكملة أو التي يجري استكمالها الآن إلى ١٢١ تقييما، يركز الصندوق والبنك الدولي تركيزا متزايدا على تحديثات برنامج تقييم القطاع المالي. وتشتمل العناصر الأساسية للتحديث على تحليل الاستقرار المالي، والتحديثات الوقائعية الخاصة بمراعاة المعايير والمواثيق المتضمنة في التقييم الأولي،[٣٥] وإعادة النظر في القضايا الجوهرية التي طرحت في التقييم الأولي.

وقد تم في السنة المالية ٢٠٠٨ استكمال ١٧ برنامجا لتقييم القطاع المالي، تم تحديث ١٢ منها؛[٣٦] بينما لا يزال ٤٥ برنامجا (٢٤ منها تحديثات) في حيز التنفيذ أو تم الاتفاق عليها ويتم تخطيطها.

التعاون مع المؤسسات الأخرى

يتعاون الصندوق أيضا تعاونا وثيقا مع المنظمات الأخرى بشأن قضايا القطاع المالي. فقد عزز تعاونه مع البنك الدولي في هذا المجال في سياق خطة العمل المشتركة بين البنك والصندوق بشأن الإدارة (راجع الفصل الخامس). وزاد الصندوق من قوة تحليله لمواطن التعرض للخطر في الاقتصادات المتقدمة والتعاون مع هيئات وضع المعايير (مثل لجنة بازل المعنية بالرقابة المصرفية)، والبنوك المركزية، ووزارات المالية، إلى جانب منتدى الاستقرار المالي ومجموعة العشرين.

وقد أعد الصندوق مذكرة بشان الاستقرار المالي العالمي لعرضها على الاجتماع الذي عقده منتدى الاستقرار المالي في مارس ٢٠٠٨ وتولى رعاية عدد من المؤتمرات والحلقات الدراسية حول قضايا القطاع المالي أو اشترك في رعايتها (الإطار ٣–٥).

عملية تحليل مواطن التعرض للخطر

توفر عملية تحليل مواطن التعرض للخطر والتي بدأها الصندوق في عام ٢٠٠١ تقييمات منتظمة مقارنة بين البلدان لمواطن التعرض للخطر ومخاطر وقوع الأزمات في اقتصادات الأسواق الصاعدة. وقد وضع الصندوق منهجية جديدة في السنة المالية ٢٠٠٨ تمكنه من التمييز بين مواطن التعرض للخطر الأساسية وبين مخاطر وقوع الأزمات في بلدان الأسواق الصاعدة، مما ييسر تحديد مواطن الضعف الأساسية في البيئة الإيجابية عندما تكون مخاطر وقوع الأزمات ضعيفة. ويعتزم الصندوق توسيع نطاق هذا العمل ليشمل الأسواق المتطورة. وقد ركزت عملية تحليل مواطن التعرض للخطر التي قام بها الصندوق في ربيع ٢٠٠٨ على تأثير الاضطراب المالي العالمي على اقتصادات الأسواق الصاعدة، والمخاطر المتمثلة في أن طفرات أسعار الأصول يمكن أن تنتهي بوقوع تصحيحات حادة وأن الهبوط في التدفقات الرأسمالية الداخلة يمكن أن يزيد من حدة حلقة مفرغة جديدة من الهبوط في أسعار الأصول ونوعية القروض واحتمالات النمو.

صناديق الثروة السيادية

تزايدت أهمية صناديق الثروة السيادية في النظام النقدي والمالي الدولي، وتشير التقديرات إلى زيادة أصول تلك الصناديق إلى ١,٩ – ٢,٨ تريليون دولار، هذا بالإضافة إلى النمو الهائل في حيازات الاحتياطيات الدولية، والتي وصلت إلى ٦ تريليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٧. وتتيح صناديق الثروة السيادية مجموعة من المنافع الاقتصادية والمالية المختلفة. فهي في بلدان المنشأ تسهل تحويل الثروة للأجيال التالية، وتفيد في اجتناب دورات الرواج والكساد، وتسهم في استقرار المالية العامة، وتسمح بمزيد من التنويع في الأصول الأجنبية في الحافظة، وفي الوقت ذاته يمكن أن يكون لها تأثير معزز للاستقرار في الأسواق المالية العالمية، كما يمكنها تعزيز السيولة، وهو ما يستدل عليه من قيام تلك الصناديق مؤخرا بضخ رؤوس أموال إلى عدة بنوك كبيرة (راجع الفصل الثاني) – ولكنها يمكن أيضا أن تثير تحديات أمام صانعي السياسات.

وفي الاجتماعات السنوية لعام ٢٠٠٧، ومع التسليم بالدور الإيجابي لصناديق الثروة السيادية في تعزيز سيولة الأسواق وتخصيص الموارد المالية، رحبت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية بتحليل الصندوق للقضايا المتعلقة بمستثمري التدفقات من صناديق الثروة السيادية والأطراف المتلقية لتلك التدفقات، بما في ذلك إجراء حوار بشأن تحديد أفضل الممارسات في هذا الشأن.[٣٧] وقد عقد صندوق النقد الدولي في نوفمبر

[٣٥] تصف التحديثات الوقائعية التطورات ذات الصلة بالامتثال للمعايير والمواثيق، ولكنها لا تعيد تقييم المراتب الواردة في برنامج تقييم القطاع المالي الأولي.

[٣٦] تشير هذه الأرقام إلى عمليات تقييم استقرار القطاع المالي التي ناقشها المجلس في السنة المالية ٢٠٠٨.

[٣٧] يمكن الاطلاع على البيان الصحفي رقم PR 07/236، في الملحق الثالث على اسطوانة السي دي روم، أو في الموقع الإلكتروني للصندوق على شبكة الإنترنت، وعنوانه: www.imf.org/external/np/cm/2007/102007a.htm.

الإطار ٣-٤

ملخص التوصيات المتعلقة بالسياسات والصادرة عن مجموعة العمل التابعة لإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية

النتائج	الدروس المستفادة والتوصيات
ممارسات إدارة المخاطر كشفت ممارسات إدارة المخاطر في كثير من المؤسسات المالية عن وجود جوانب قصور في التقدير الذاتي وفي الحوكمة. فقد أفرطت المؤسسات المعنية في الاعتماد على الاستراتيجيات القائمة على النماذج والتي تستند إلى بيانات تاريخية محدودة، وذلك دون إيلاء الاعتبار الواجب للقيود التي ترد على تلك البيانات. واتسمت الاستراتيجيات التحوطية بفرط التركز، كما اقترنت بعدم إيلاء الاهتمام الكافي لمخاطر ذيل المنحنى ومخاطر السيولة وخصوصا في حالة المنتجات المالية المهيكلة.	ينبغي أن يقوم مديرو المخاطر بالفحص الدقيق للافتراضات التي تستند إليها نماذج إدارة المخاطر وتسعيرها وتمحيص هيكل المخاطر لدى المؤسسات التي ينتمون إليها، بما في ذلك الاستراتيجيات التحوطية، ومخاطر الطرف المقابل، والآثار اللاحقة التي يمكن أن تنشأ من صدمات الأسواق. ويلزم أن يتأكد كبار المديرين من أن هياكل الحوكمة الداخلية قوية وأن المسؤوليات المتعلقة بالمعلومات وصنع القرارات محددة تحديدا جيدا وملائما. ويلزم أن تضطلع الجهات الرقابية بدور أنشط في مراقبة عملية إدارة المخاطر وأن تحث على إجراء اختبارات القدرة على تحمل الضغوط بشكل أدق، وخصوصا في أوقات الرخاء. وقد ترغب الجهات التنظيمية في أن تنظر فيما إن كان عدم وضوح وتشابك منتجات ائتمانية مركبة، كالتزامات الدين المعززة بضمان التي تتألف من حوافظ سندات تتمثل في أوراق مالية مضمونة بأصول (ABS CDOs)، تؤثر سلبا على الانضباط وفق شروط السوق وتتطلب تدابير احترازية أو غيرها من التدابير، مع توقي خطر فرط التنظيم في الوقت ذاته.
التقييم والإفصاح والمحاسبة جاء عمق الأزمة ومدتها نتيجة لعوامل منها المعاملة المحاسبية للمنتجات الائتمانية المهيكلة وجوانب القصور في نماذج التقييم وفي إعداد التقارير المالية.	ينبغي أن تتأكد الجهات الرقابية من أن المؤسسات المالية تضع نماذج قوية للتسعير وإدارة المخاطر واختبار القدرة على تحمل الضغوط. وينبغي النظر في الارتقاء بالمعايير الاحترازية (على سبيل المثال، أرصدة رأس المال الاحتياطية) في حالة المنتجات المالية المركبة. وينبغي أن تحث الجهات الرقابية على تحسين العمليات الداخلية ضمن الكيانات الخاضعة للتنظيم فيما يتعلق بإدارة مخاطر بناء نماذج التقييم. وينبغي السعي إلى تحقيق التقارب بين المعايير المحاسبية والتنظيمية بين البلدان، وكذلك التقارب بين شروط الإفصاح من البنوك، لا سيما عندما يكون هناك دور للمؤسسات المالية العالمية. وينبغي تعزيز الإفصاح عن الحيازات خارج الميزانيات العمومية، والأدوات الاستثمارية المهيكلة (SIVs) والكيانات الاستثمارية. وينبغي اتخاذ خطوات من أجل تحسين اكتشاف السعر ومدى سيولة الأدوات المالية المورقة التي يكون من الصعب تقييمها – مثلا، زيادة تنميط وتطوير السجل المركزي.

النتائج	الدروس المستفادة والتوصيات
ممارسات هيئات التصنيف	
أخفقت منهجيات تصنيف المراتب الائتمانية في تسجيل المخاطر المتضمنة في المنتجات المهيكلة. وقد أفرط مستثمرو المنتجات المهيكلة في الاعتماد على المراتب الائتمانية ولم يقدروا مواطن التعرض للخطر أمام التغيرات الحادة في الأسعار وتخفيض المراتب بأكثر من نقطة واحدة.	ينبغي أن تقوم هيئات تصنيف المراتب الائتمانية بتحسين طرق تحديد المراتب وممارساته. وكحد أدنى، ينبغي أن تستحدث تلك الهيئات مراتب متمايزة للمنتجات المهيكلة، وأن تنشر معلومات عن قابلية تعرض مراتب تلك المنتجات للتخفيض، وأن تفصح عن مزيد من المعلومات عن منهجيات تحديد المراتب. ويمكن استخدام إجراءات الموافقة وإصدار التراخيص للحد من تعارض المصالح المحتمل في نشاط تصنيف المراتب الائتمانية والحفز على إدخال تحسينات على الشفافية وعلى الإفصاح عن منهجيات تحديد المراتب. وينبغي أن تقوم السلطات القطرية والهيئات الدولية الرئيسية العاملة في مجال وضع المعايير بمراجعة مدى فائدة وفعالية المراتب الائتمانية في التنظيمات الاحترازية، وخصوصا في ضوء التغيرات الممكنة في سلم المراتب المطبق على المنتجات المهيكلة.
الرقابة وإدارة المخاطر	
لم تكن الرقابة الموحدة بالقدر الملائم، ولم تأخذ الجهات الرقابية في الحسبان بالقدر الملائم المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية الجديدة، ولم تعالج التدهور في معايير ضمان الاكتتاب. كما انكشفت الثغرات في أطر إدارة الأزمات وتسوية أوضاع البنوك.	سوف يسمح الإطار الوارد في اتفاقية بازل ٢ بتطبيق منهج في الرقابة يكون أكثر حساسية للمخاطر، ويتعين على البلدان التي لديها بنوك نشطة على المستوى الدولي أن تسرع باعتماد ذلك الإطار. ولكن يلزم توخي العناية في إدارة الانتقال إلى تطبيق اتفاقية بازل ٢، حيث إن التطبيق الجزئي أو الناقص من شأنه أن يثير مخاطر؛ وقد يكون من الضروري مد تطبيق الحدود الدنيا لرأس المال؛ كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتحليل الأثر الناتج من فترة التطبيق المتوازي للإطارين القديم والجديد. ويتعين تقوية الممارسات الرقابية، مثل مدى تكرار الرقابة الميدانية والاستعانة بالمدققين الخارجيين، ويلزم توفير الموارد الملائمة للمدققين الخارجيين من أجل أداء واجباتهم على نحو فعال. وينبغي تطبيق الرقابة الموحدة وإعداد التقارير الاحترازية على الكيانات المدرجة خارج الميزانيات العمومية، مع إيلاء مزيد من الاهتمام لمخاطر السمعة والخصوم الاحتمالية. ومن الضروري تقوية أطر تسوية أوضاع البنوك والتأمين على الودائع، وزيادة فعالية التنسيق بين الهيئات المعنية. وينبغي إحاطة البنوك المركزية علما وإشراكها بقدر جيد. وينبغي أن تسري معايير الحدود الدنيا الخاصة بضمان الاكتتاب وحماية المستهلكين على كل الوسطاء الماليين من أجل الحد من الإفراط في تحمل المخاطر والإفراط في مراجحة القواعد التنظيمية.
وضع السيولة لدى البنك المركزي	
أدت جوانب القصور في أطر السيولة الطارئة القائمة إلى عرقلة سير أسواق المعاملات بين البنوك وزادت من حدة الاضطراب.	يتعين أن تتمكن البنوك المركزية من أن تقرض لمجموعة عريضة من الأطراف المقابلة بما فيه الكفاية، وتمكينها من قبول مجموعة عريضة بما فيه الكفاية من الضمانات مع تجنب مخاطر الطرف المقابل/مخاطر الائتمان المفرطة في الوقت ذاته. وينبغي الحرص على تجنب الوصم بلا داع بسبب استخدام السيولة المتوافرة لدى البنك المركزي. وهناك مبررات لتحسين التعاون فيما بين البنوك المركزية، بما في ذلك عن طريق إنشاء مجموعة من خطوط المبادلات الطارئة تكون أكثر دواما من أجل علاج مشكلات السيولة بالعملة الأجنبية، والسعي إلى تحقيق المزيد من التقارب بين الأطر التشغيلية.

الإطار ٣–٥

التعاون والتواصل بشأن قضايا القطاع المالي

تولى الصندوق في السنة المالية ٢٠٠٨ رعاية عدد من المؤتمرات والحلقات الدراسية حول العولمة المالية والاستقرار المالي أو اشترك في رعايتها.

ففي ديسمبر ٢٠٠٧، استضاف المكتب الإقليمي للصندوق لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، بالاشتراك مع مشروع جودة الأسواق في سياق برنامج مراكز التميز للقرن الحادي والعشرين بجامعة كيو اليابانية، ومركز البحوث والتدريب الماليين التابع لهيئة الخدمات المالية اليابانية، مؤتمرا كان موضوعه «الاستقرار المالي والرقابة على القطاع المالي: الدروس المستفادة من العقد الماضي والخطوات المقبلة». وقد عقد المؤتمر في مدينة طوكيو، وضم مجموعة مختارة من كبار المسؤولين من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والمؤسسات المالية الدولية، والدوائر الأكاديمية، وممثلي القطاع الخاص، وغيرهم من الأطراف المعنية، من أجل مراجعة ما سبق إحرازه من تقدم في مجالي الإصلاح المصرفي والرقابة على القطاع المالي وبحث أوضاعه في السنوات العشر الماضية. وقد ركزت المناقشات على مدى استعداد النظم المالية في البلدان النامية في المنطقة للتكيف مع التغيرات الجارية في صورة الأوضاع المالية العالمية، بما في ذلك من خلال التطبيق الفعال للمعايير الواردة في اتفاقية بازل ٢.

وشارك الصندوق أيضا في رعاية حلقات دراسية ومؤتمرات مع البلدان الأعضاء ومراكز البحث. ففي سبتمبر ٢٠٠٧، اشترك الصندوق مع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في شيكاغو في استضافة «المؤتمر الدولي السنوي العاشر للنشاط المصرفي: العولمة والمخاطر النظمية»، والذي أتاح محفلا لصانعي السياسات من البلدان المتقدمة وبلدان الأسواق الصاعدة والدوائر الأكاديمية لمناقشة الصورة الراهنة للنشاط المصرفي عبر الحدود؛ وكيفية إمكان تسبب العولمة في زيادة المخاطر النظمية أو احتوائها؛ والمصادر المحتملة للمخاطر النظمية (لا سيما البنوك، وشركات التأمين، والصناديق التحوطية، وغيرها من المشاركين في أسواق رأس المال)؛ والجهود التنظيمية الرامية إلى علاج المخاوف النظمية؛ وبدائل السياسات التي يتعين النظر فيها. وفي يناير ٢٠٠٨، اشترك الصندوق مع مؤسسة بروكينغز في واشنطن العاصمة في استضافة حلقة دراسية موضوعها «هل هناك مرحلة هبوط في النشاط الاقتصادي العالمي؟: الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٠٨».[١] وفي إبريل ٢٠٠٨، شارك الصندوق في رعاية المؤتمر المعني بالتمويل الكلي الدولي في واشنطن، وذلك بالتعاون مع برنامج بحوث الاقتصاد والتمويل العالميين التابع لمركز البحوث الاقتصادية والاجتماعية في المملكة المتحدة. وشمل المشاركون، إضافة إلى خبراء الصندوق، ممثلين عن البنوك المركزية لعدة بلدان أعضاء وعددا من كبار الأكاديميين. وكان ذلك المؤتمر بمثابة منتدى أمكن فيه للمشاركين عرض البحوث النظرية والتجريبية الصادرة مؤخرا حول تضييق الفجوة بين المنهج «الاقتصادي الكلي للاقتصاد المفتوح» ومنهج «التمويل» في تناول القضايا المالية الدولية.

[١] النص الحرفي لوقائع هذه الحلقة الدراسية متوافر على اسطوانة السي دي روم، وكذلك في الموقع الإلكتروني للصندوق على شبكة الإنترنت، وعنوانه: www.imf.org/external/np/tr/2008/tr080131.htm.

إلى اليمين: الأفق في أبو ظبي، بالإمارات العربية المتحدة. إلى اليسار: نقل الخضروات في فنوم بنه، في كمبوديا.

٢٠٠٧ اجتماع المائدة المستديرة السنوي الأول في واشنطن لمديري الأصول والاحتياطيات السيادية وذلك لتسهيل تبادل الأفكار والخبرات في مجال إدارة الاحتياطيات وغيرها من الأصول السيادية. وحضر ذلك الاجتماع مندوبون رفيعو المستوى من البنوك المركزية ووزارات المالية وصناديق الثروة السيادية في ٢٨ بلدا عضوا. وقد غطت المناقشات اتجاهات تراكم الاحتياطيات وانعكاساتها على الميزانيات العمومية للبنوك المركزية.

وفي المناقشات التي أجراها المجلس التنفيذي حول صناديق الثروة السيادية في مارس ٢٠٠٨،[٣٨] أعرب معظم المديرين التنفيذيين عن رأيهم بأن الصندوق يتبوأ وضعا يسمح له تماما بتسهيل وتنسيق وضع مبادئ وممارسات متفق عليها بوجه عام لصناديق الثروة السيادية، وشددوا على أن هذا العمل ينبغي أن يمضي جنبا إلى جنب مع العمل الذي تضطلع به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وغيرها. وأعرب المديرون التنفيذيون عن تأييدهم لاتباع منهج تعاوني شامل إزاء صناديق الثروة السيادية يضم الأعضاء والأطراف المعنيين، واتفقوا على أن يكون اعتماد هذه المبادئ والممارسات على أساس طوعي.

وفي البيان الصادر في إبريل ٢٠٠٨،[٣٩] رحبت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية بمبادرة الصندوق الرامية إلى اضطلاعه بالتيسير والتنسيق مع صناديق الثروة السيادية لوضع مجموعة من أفضل الممارسات، وصرحت بأنها تتطلع إلى مراجعة ما يتم إحرازه من تقدم في اجتماعها التالي.

وقد اجتمع ممثلو صناديق الثروة السيادية في مقر الصندوق في واشنطن يومي ٣٠ إبريل والأول من مايو ٢٠٠٨، مع ممثلين من البلدان التي تستثمر فيها هذه الصناديق، وممثلي منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمفوضية الأوروبية. وقد تمخض المؤتمر عن إنشاء مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية بصفة رسمية، لكي تقدم بحلول أكتوبر ٢٠٠٨ مجموعة من المبادئ الطوعية المنظمة لهذه الصناديق استنادا إلى المبادئ والممارسات القائمة بالفعل، وتتضمن توضيحا كافيا لممارساتها الاستثمارية وأهداف نشاطها الاستثماري.[٤٠] وسوف يوفر الصندوق مهام الأمانة لمجموعة العمل المذكورة، والتي تتألف من ممثلين لبلدان أعضاء في الصندوق يبلغ عددها ٢٥ بلدا. ويشترك في رئاسة مجموعة العمل ممثل رفيع لهيئة استثمار أبو ظبي مع مدير إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية بصندوق النقد الدولي، اللذين تولت اختيارهما صناديق الثروة السيادية المشاركة.

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

يواصل الصندوق مشاركته القوية في العمل الخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولكن مع التركيز على المجالات التي يتمتع فيها بأعلى ميزة نسبية، وهي تقييمات البلدان التي تعتبر مهمة من الوجهة النظمية أو التي تمثل مخاطرة تتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب – مثلا، الاقتصادات الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل التي تطورت نظمها المالية بوتيرة أسرع من تطور ضماناتها الوقائية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتنطوي هذه العوامل على جوانب تآزر قوية مع أعمال الصندوق الأخرى بشأن تقييمات القطاع المالي، ويواصل الصندوق دمج قضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ولايته الأوسع نطاقا بشأن الرقابة، مع استكشاف العلاقات بين غسل الأموال والقطاعات غير الرسمية والاقتصاد الرئيسي. ويوفر عمل الصندوق في مجال المساعدة الفنية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب دعما لعمله في مجال التقييمات. وسوف يكون عمل الصندوق في الفترة القادمة مدفوعا بالطلب بالدرجة أكبر وسيعتمد في المقام الأول على التمويل الخارجي.

مؤشرات السلامة المالية

تعتبر مؤشرات السلامة المالية مجموعة جديدة نسبيا من الإحصاءات الاقتصادية تستخدم، إلى جانب مؤشرات اقتصادية ومالية أخرى، في تقييم مدى القوة المالية ومواطن التعرض للخطر في القطاع المالي للبلد المعني. وقد تعاون الصندوق تعاونا وثيقا مع الهيئات القطرية والمؤسسات الإقليمية والدولية المعنية في وضع مجموعة أساسية ومجموعة محبذة من مؤشرات السلامة المالية. وفي عام ٢٠٠١، وافق المجلس التنفيذي على مؤشرات السلامة

[٣٨] راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 08/41 PIN بعنوان "IMF Executive Board Discusses a Work Agenda on Sovereign Wealth Funds," على اسطوانة السي دي روم، أو في الموقع الإلكتروني للصندوق على شبكة الإنترنت، وعنوانه: www.imf.org/external/np/sec/pn/2008/pn0841.htm. ويمكن الاطلاع أيضا على دراسة مرجعية أعدها خبراء الصندوق بعنوان "Sovereign Wealth Funds—A Work Agenda" على اسطوانة السي دي روم. أو في الموقع الإلكتروني للصندوق على شبكة الإنترنت، وعنوانه: www.imf.org/external/np/pp/eng/2008/022908.pdf.

[٣٩] يمكن الاطلاع على البيان الصحفي رقم PR 08/78، في الملحق الثالث على اسطوانة السي دي روم. أو في الموقع الإلكتروني للصندوق على شبكة الإنترنت، وعنوانه: www.imf.org/external/np/cm/2008/041208.htm.

[٤٠] يوفر الموقع الإلكتروني لمجموعة العمل الدولية المذكورة على شبكة الإنترنت، وعنوانه www.iwg-swf.org/ والذي تم إطلاقه في يونيو ٢٠٠٨، إمكانية اطلاع أعضاء المجموعة على وثائق العمل السرية. وهو يتيح أيضا معلومات صادرة عن المجموعة لاطلاع الجمهور العام الراغب في ذلك، كما يتيح أيضا روابط للمواقع الإلكترونية لصناديق الثروة السيادية على شبكة الإنترنت. ويمكن إرسال الاستفسارات إلى صندوق النقد الدولي عن طريق الموقع الإلكتروني المذكور.

المالية، ووافق في عام ٢٠٠٣ على برنامج عمل يهدف إلى بناء قدرات البلدان الأعضاء على إعداد مؤشرات السلامة المالية وتوسيع نطاق إعداد التقارير والتحليل بشأن مؤشرات السلامة المالية ضمن عمل الصندوق. وكجزء من برنامج العمل المشار إليه، أصدر الصندوق مطبوعة بعنوان مرشد إعداد مؤشرات السلامة المالية وأطلق في عام ٢٠٠٤ عملية الإعداد المنسقة على أساس طوعي. وقد تعهدت البلدان المشاركة في عملية الإعداد المنسقة والبالغ عددها ٦٢ بلدا بإعداد المجموعة الأساسية من مؤشرات السلامة المالية، وهي ١٢ مؤشرا، وإعداد أكبر عدد ممكن من المؤشرات المندرجة ضمن المجموعة المحبذة وعددها ٢٨ مؤشرا، وتقديمها مصحوبة بسلاسل البيانات الأساسية وما يرتبط بها من بيانات وصفية إلى الصندوق لنشرها. ويقوم الصندوق في سياق عمله المعتاد بمراقبة مؤشرات السلامة المالية كجزء من أنشطته في مجال الرقابة المعززة على النظم المالية، وكثيرا ما يتم إدراجها في تقارير خبراء الصندوق وتقارير برنامج تقييم القطاع المالي.

وفي نوفمبر ٢٠٠٧، قام المجلس التنفيذي بمراجعة لتجربة الصندوق في برنامج العمل، وناقش مقترحات تتعلق بالمضي في عمل الصندوق بشأن مؤشرات السلامة المالية في الفترة القادمة.[٤١] وقد أعرب المديرون التنفيذيون عن رأيهم بأن مؤشرات السلامة المالية تمثل نقطة بداية مهمة من أجل تحليل الاستقرار المالي وعنصرا أساسيا في مجموعة الأدوات التي يستخدمها الصندوق في تقييم السلامة المالية. وأكدوا على أن استخدام مؤشرات السلامة المالية يظل جزءا أساسيا من أنشطة الرقابة وتقارير تقييم القطاع المالي وعملية تحليل مواطن التعرض للخطر التي يتولاها الصندوق، ورحبوا بإعداد تقارير عن مؤشرات السلامة المالية ضمن تقارير خبراء الصندوق. وإذ ذكر المجلس التنفيذي أنه من الضروري توخي الحذر عند تفسير مؤشرات السلامة المالية، وذلك نظرا لتنوع النظم المحاسبية والتنظيمية والقانونية التي تستند إليها تلك المؤشرات، فقد دعا إلى تحقيق مزيد من التقدم في تحسين قابليتها للمقارنة بين البلدان، وحث على مواصلة جهود الصندوق وغيره من الهيئات الدولية من أجل تنسيق منهجيات إعداد البيانات المعنية وإعداد التقارير بشأنها. وأعرب المديرون التنفيذيون عن رأيهم بأن هناك قيمة واضحة في قيام الصندوق بجمع مؤشرات السلامة المالية ونشرها بصورة منتظمة، مع إنشاء قاعدة بيانات عامة مركزية لمؤشرات السلامة المالية تكون متاحة للاطلاع لدى البلدان الأعضاء والمؤسسات الدولية والأسواق. واتفقوا على أنه ينبغي حث البلدان على إبلاغ مؤشرات السلامة المالية إلى الصندوق، ولكن دون مطالبتها بذلك.

إطار توفير البيانات لأغراض الرقابة وغيره من مبادرات البيانات

تقديم البيانات إلى الصندوق لأغراض الرقابة

قدم خبراء الصندوق في نهاية السنة المالية ٢٠٠٨ مراجعة للمجلس التنفيذي بشأن إطار السياسات المتعلق بتقديم البيانات لأغراض الرقابة، وتمت مناقشتها في أوائل السنة المالية ٢٠٠٩. وقد أعرب المجلس عن رأيه بأن الإطار المشار إليه لا يزال ملائما بوجه عام، ولكنه اقترح بذل جهود من أجل توضيح تقييمات خبراء الصندوق لمدى ملاءمة البيانات، وتعزيز عملية إبلاغ البيانات لأغراض تقييمات الاستقرار الخارجي، وتحسين المشاركة والتغطية القطريتين في مبادرات البيانات المتعلقة بالقطاع المالي، واتخاذ الإجراءات الملائمة في حالات البلدان التي لا تقوم بتقديم البيانات رغم توافر القدرات الملائمة لديها على ذلك.

شفافية المالية العامة وشفافية البيانات

أبرزت حالات عدم الاستقرار التي شهدتها الأسواق المالية في العصر الحديث، بما في ذلك حالات العسر الأخيرة في أسواق القروض والأوراق المالية، ضرورة توافر إحصاءات نقدية ومالية تتميز بالدقة والشمول وتكون قابلة للمقارنة بين البلدان ومتاحة للاطلاع على نطاق واسع في الوقت المناسب. وفي السنة المالية ٢٠٠٨، قام الصندوق بعدة مبادرات من أجل تعزيز شفافية بيانات القطاع المالي ونوعيتها لدى البلدان الأعضاء (الإطار ٣–٦). فقد عقد الصندوق اجتماعا جديدا لمجموعة العمل المعنية بقواعد بيانات الأوراق المالية واستضاف حلقة تطبيقية نظمتها لجنة إيرفنغ فيشر المعنية بإحصاءات البنوك المركزية. ونشر الصندوق مطبوعة بعنوان «مرشد إلى إعداد الإحصاءات النقدية والمالية». والهدف من هذا المرشد الجديد هو مساعدة البلدان على إعداد بيانات عالية الجودة وفقا لأفضل الممارسات القائمة. وفي السنة المالية ٢٠٠٨، استمرت الزيادة في عدد الاقتصادات التي تقوم بإبلاغ بيانات وضع الاستثمار الدولي لأغراض إعداد المطبوعات الإحصائية الصادرة عن الصندوق، حيث وصل عددها إلى ١١٣ بلدا في نهاية عام ٢٠٠٧.

وقد وافق المجلس التنفيذي في مايو ٢٠٠٧ على تعديل ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة. ويعتبر هذا الميثاق عنصرا محوريا في إجراءات الصندوق الرامية إلى تشجيع الشفافية والحوكمة الجيدة. وقد جاءت تلك التعديلات بعد عملية تشاور واسعة شاركت فيها السلطات القطرية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية والدوائر الأكاديمية والقطاع الخاص. وقام الصندوق أيضا بنشر صيغ معدلة من دليل شفافية المالية العامة والمرشد إلى شفافية إيرادات الموارد. وتم حتى الآن نشر الممارسات السائدة في ٨٦ بلدا بموجب ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة، وذلك كجزء من المبادرة الطوعية الخاصة بالمعايير والمواثيق والتي أطلقها الصندوق في عام ١٩٩٩.[٤٢] وتمثل شفافية المالية العامة واحدا من ١٢ موضوعا تغطيها هذه المبادرة، والتي يستجيب الصندوق والبنك الدولي وفقا لها لطلبات الأعضاء بإعداد ملخصات عن مراعاتها لمعايير الممارسات السليمة في ثلاثة مجالات عريضة – هي شفافية عمليات الحكومة وصنع قراراتها، ومعايير القطاع المالي، ومعايير سلامة الأسواق

[٤١] راجع نشرة المعلومات المعممة رقم PIN 07/135 بعنوان "IMF Executive Board Concludes Financial Soundness Indicators — Experience with the Coordinated Compilation Exercise and Next Steps," على اسطوانة السي دي روم، أو في الموقع الإلكتروني للصندوق على شبكة الإنترنت، وعنوانه: http:// www.imf.org/external/np/sec/pn/2007/pn07135.htm.

[٤٢] يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن مبادرة المعايير والمواثيق ونسخ من التقييمات القطرية في الموقع الإلكتروني للصندوق على شبكة الإنترنت، وعنوانه /www.imf.org/external/np/rosc/rosc.asp.

الإطار ٣-٦
المبادرات المتعلقة ببيانات القطاع المالي

يمكن أن تساهم أسواق السندات المقومة بالعملة المحلية والعاملة بكفاءة في تحقيق نمو اقتصادي قوي ومتواصل وتحقيق الاستقرار المالي في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، ولكن بيانات أسواق السندات القابلة للمقارنة على المستوى الدولي محدودة. وفي عام ٢٠٠٧، دعا وزراء مالية مجموعة الثمانية صندوق النقد الدولي وغيره من المنظمات الدولية المعنية إلى تحسين نوعية هذه البيانات وقابليتها للمقارنة واتساقها.

واستجابة لتلك الدعوة، عقد الصندوق اجتماعا جديدا لمجموعة العمل المعنية بقواعد بيانات الأوراق المالية، والتي يتولى هو رئاستها لمناقشة استحداث قاعدة بيانات عالمية للأوراق المالية. أما العضوان الآخران اللذان كانت تضمهما مجموعة العمل هذه عندما أنشأها الصندوق في عام ١٩٩٩، فهما بنك التسويات الدولية والبنك المركزي الأوروبي. وقد توقف عمل تلك المجموعة في عام ٢٠٠١ إلى أن حدث المزيد من التقدم في عمل البنك المركزي الأوروبي من أجل إنشاء قاعدة بيانات مركزية للأوراق المالية. وفي سبتمبر ٢٠٠٧، اجتمع ممثلون عن بنك التسويات الدولية، والبنك المركزي الأوروبي، والبنك الدولي، وبنك ألمانيا المركزي، وبنك المكسيك المركزي، ونظام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بمقر صندوق النقد الدولي للاطلاع على البيانات المتوافرة عن أسواق الدين المحلية في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية وتحديد أي ثغرات فيها. وأشار المشاركون إلى أن بنك التسويات الدولية والبنك المركزي الأوروبي لديهما قواعد بيانات عن سندات الدين المحلية والدولية يمكن تطويرها لتلبية احتياجات مستخدمي الإحصاءات. ومتابعة لما تم في هذا الاجتماع، استضاف الصندوق في مارس ٢٠٠٨ حلقة تطبيقية نظمتها لجنة إيرفنغ فيشر المعنية بإحصاءات البنوك المركزية. وقد اجتمع في تلك الحلقة التطبيقية مشاركون شملوا ممثلين عن المنظمات الدولية والإقليمية المعنية فضلا على البنوك المركزية والمكاتب الإحصائية في مجموعة واسعة من البلدان. واتفقوا على الحاجة إلى مرشد بشأن إعداد إحصاءات الأوراق المالية، حيث لا يوجد أي معيار دولي في هذا المجال حتى الآن. وسوف يركز المرشد المشار إليه في البداية على سندات الدين ولكنه سوف يوسع في حينه كي يغطي الأوراق المالية وحيازات الأوراق المالية الأخرى.

وإضافة إلى ذلك، نشر الصندوق في إبريل ٢٠٠٨ مطبوعة بعنوان "مرشد إلى إعداد الإحصاءات النقدية والمالية» ويهدف المرشد إلى توفير مساعدة مباشرة لمعدي البيانات على المستوى القطري والمسؤولين عن تطبيق الأطر المنهجية والإحصائية التي يحتوي عليها دليل الإحصاءات النقدية والمالية الذي نشره صندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠٠. وبإدراج عملية إعداد بيانات التدفقات، يمثل المرشد والدليل هذان تقدما رئيسيا في مجال الإرشاد الذي يوفره الصندوق للبلدان منذ عام ١٩٤٨ بشأن الإحصاءات النقدية؛ وقد كان التركيز ينصب فيما سبق على إعداد وإبلاغ بيانات الميزانيات العمومية (أرصدة نهاية الشهر) في حالة البنك المركزي وشركات الإيداع الأخرى. أما هذا المرشد فينصب تركيزه على التنسيق بين البيانات المصدرية والمنهجية المستخدمة في إعداد وعرض الإحصاءات عبر البلدان. ويصف هذا المرشد أيضا الإطار الموحد لإبلاغ البيانات النقدية من البلدان إلى صندوق النقد الدولي. وفي عام ٢٠٠٤، استحدث صندوق النقد الدولي استمارات إبلاغ البيانات الموحدة (SRF) كي تستخدمها البلدان في إبلاغ بيانات الميزانيات العمومية الخاصة بشركات الإيداع وشركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد وغيرها من الشركات المالية التي تندرج ضمن أنواع المؤسسات. وحتى الآن، أرسى أكثر من ١٠٠ بلد/إقليم عملية إعداد التقارير الشهرية للبيانات باستخدام نماذج الإبلاغ الموحدة، ويتم نشر السلاسل الزمنية المأخوذة من هذه البيانات في الإحصاءات المالية الدولية: ملحق عن الإحصاءات النقدية والمالية، وهي مطبوعة ربع سنوية تصدر عن الصندوق. ويستحدث هذا المرشد أيضا بيانات تكميلية توضيحية تشمل فئات فرعية – حسب نوع العقد – في حالة المشتقات المالية. أما الإحصاءات التي يرد وصفها في هذا المرشد، والتي تسجل توزيع الأصول المالية والخصوم وإعادة توزيعها فيما بين قطاعات الاقتصاد المعني، فهي تمثل مدخلا مهما في منهج الميزانية العمومية الذي يستخدمه صندوق النقد الدولي في تحليل مواطن التعرض للخطر لدى أي بلد أمام الصدمات الخارجية أو الداخلية.

وأخيرا، سوف يبادر الصندوق في السنة المالية ٢٠٠٩ في جمع مؤشرات السلامة المالية ونشرها بصفة منتظمة، كما يرد وصفه في الصفحات ٣٤ و ٣٦.

بالنسبة لقطاع الشركات. وقد صممت هذه التقييمات لمساعدة البلدان على تقوية مؤسساتها الاقتصادية، وإرشاد عمل الصندوق والبنك الدولي في هذا الشأن، وإرشاد المشاركين في الأسواق (راجع الإطار ٣–١ CD-) (Box 3-1على اسطوانة السي دي روم).[٤٣]

وفي فبراير ٢٠٠٨، نشر الصندوق والبنك الدولي صيغا جديدة معززة من قاعدة بيانات إحصاءات الدين الخارجي ربع السنوية (QEDS) ومجمع البيانات المشترك لإحصاءات الدين الخارجي (JEDH). وقاعدة بيانات إحصاءات الدين الخارجي ربع السنوية، التي أطلقت في البداية في عام ٢٠٠٤ تضم إحصاءات الدين الخارجي التي عادة ما تنشرها فرادى البلدان المشتركة في المعيار الخاص لنشر البيانات التابع لصندوق النقد الدولي. وعملا على زيادة تعزيز توافر بيانات الدين الخارجي، وجه الصندوق والبنك الدولي دعوة إلى مجموعة من البلدان منخفضة الدخل المشتركة في النظام العام لنشر البيانات التابع للصندوق من أجل إبلاغ مجموعة مبسطة من البيانات ربع السنوية التي تركز على الدين الخارجي القائم على القطاع العام. وقد قبل تلك الدعوة أربعة عشر بلدا ، وبدأت ١٢ بلدا منها بالفعل في توفير البيانات المطلوبة. والقصد من ذلك هو زيادة عدد البلدان القائمة بالإبلاغ بمرور الوقت.[٤٤] أما مجمع البيانات المشترك لإحصاءات الدين الخارجي، فهو مشروع مشترك بين بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي. وهو يمثل خطوة جديدة من المؤسسات المشاركة فيها من أجل تسهيل وتشجيع نشر بيانات الدين الخارجي على المستوى العالمي من أكبر عدد ممكن من البلدان.[٤٥]

المسح المنسق للاستثمار المباشر

قرر صندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠٧ إجراء المسح المنسق للاستثمار المباشر بالتعاون مع الشركاء في مجموعة العمل المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، والبنك المركزي الأوروبي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وقد وجهت الدعوة إلى كل أعضاء الصندوق وعدد قليل من غير الأعضاء للمشاركة. وحسب الوضع في إبريل ٢٠٠٨، كان ١٣٥ بلدا قد أشارت إلى استعدادها للمشاركة في ذلك المسح. وسوف ينطوي هذا المسح على جمع معلومات عن مراكز الاستثمار المباشر القائمة، موزعة حسب حصص رأس المال والدين، ثم حسب أصول الدين وخصوم الدين، وحسب البلد المقابل، حسب الوضع في نهاية عام ٢٠٠٩. وسوف يسجل هذا المسح أيضا المجاميع العالمية والتوزيع الجغرافي للمراكز، وبذلك يساهم في تحسين فهم العولمة. ويتوقع أن تتوافر النتائج الأولى بحلول نهاية عام ٢٠١٠ أو في أوائل عام ٢٠١١، ومن المقرر أن يقوم الصندوق بنشرها. وقد تم تشكيل فريق عمل في عام ٢٠٠٧ من أجل مساعدة الصندوق على إعداد مرشد للبلدان التي تجيب على أسئلة المسح.[٤٦] ويعتبر هذا المسح هو أول مشروع من نوعه يتولاه الصندوق بطريقة منسقة بشأن بيانات الاستثمار المباشر. وهو إلى حد كبير، مصوغ وفق نموذج ناجح جدا هو المسح المنسق لاستثمارات الحافظة، والذي يجري تنفيذه تحت رعاية الصندوق على أساس سنوي منذ عام ٢٠٠١.[٤٧]

مبادرات معايير البيانات

لا تزال معايير البيانات تؤدي دورا مهما في تقوية رقابة الصندوق. ويشهد تطبيق مبادرات معايير البيانات التي وضعها الصندوق نموا مستمرا، حيث بلغ عدد المشتركين في المعيار الخاص حتى الآن ٦٤ مشتركا، بينما بلغ عدد المشاركين في النظام العام حتى الآن ٩٢ مشاركا، يمثلون معا ٨٥٪ من أعضاء الصندوق. وفي فبراير ٢٠٠٨، ناقش المجلس التنفيذي في حلقة دراسية غير رسمية تقريرا يتضمن مراجعة لتجربة النظام العام لنشر البيانات على مدى ١٠ سنوات، وهو يشير إلى الاتجاهات المستقبلية الممكنة ويؤكد على نشر البيانات وخطط التحسين التي تركز على دورية البيانات وحداثتها. وهناك برنامج للتواصل مع البلدان الأعضاء يمضي تنفيذه (وقد تم إجراء عمليتي مشاورات في إبريل ٢٠٠٨، إحداهما في جنوب إفريقيا والأخرى في تايلند). وسوف يناقش المجلس التنفيذي في خريف ٢٠٠٨ المراجعة السابعة لمبادرات معايير البيانات التابعة للصندوق.

المراجعة التي تجري كل ثلاثة أعوام لأنشطة الرقابة

راجع المجلس التنفيذي عمل الصندوق الرقابي على فترات منتظمة خلال الثلاثين عاما الماضية.[٤٨] وفي جلسة إحاطة عقدها المجلس في إبريل ٢٠٠٨ استنادا إلى مذكرة مخصصة أعدها خبراء الصندوق، بدأ المديرون التنفيذيون مناقشة تصميم المراجعة التي تجري كل ثلاثة أعوام لأنشطة الرقابة، والتي سوف توفر لهم فرصة لمناقشة القضايا الاستراتيجية المرتبطة بإعادة توجيه التركيز في رقابة الصندوق، بما في ذلك التركيز، ونوعية التحليل في المجالات الأساسية – أي الروابط المالية الكلية والمنظور متعدد الأطراف في أنشطة الرقابة الثنائية – والصراحة والاتساق في تقييم الاستقرار الخارجي، ومدى فعالية الاتصال المتعلق بالرقابة. ومن المقرر أن تشمل المراجعة بيان أولويات الرقابة، والذي يتوقع له أن يساعد على تركيز أنشطة الرقابة التي يقوم بها الصندوق ككل، ودعم الحوار بشأن السياسات مع الأعضاء، وتعزيز المساءلة.

[٤٣] راجع النشرة الصحفية رقم PR 07/95 بعنوان "IMF Launches Revised Fiscal Transparency Code and Manual," على اسطوانة السي دي روم، أو في الموقع الإلكتروني للصندوق على شبكة الإنترنت، وعنوانه www.imf.org/external/np/sec/pr/2007/pr0795.htm. كما أن الميثاق والدليل المذكورين متاحان أيضا للاطلاع في الموقعين الإلكترونيين التاليين للصندوق على شبكة الإنترنت، وعنوانهما www.imf.org/external/pp/longres.aspx?id=4175، و www.imf.org/external/pp/longres.aspx?id=4177، على التوالي.

[٤٤] أنشئ المعيار الخاص لنشر البيانات في عام ١٩٩٦ لإرشاد البلدان التي لديها القدرة على دخول أسواق رأس المال أو تسعى لدخولها والتي تستوفي بالفعل معايير عالية الجودة لبياناتها الإحصائية. أما النظام العام لنشر البيانات فقد أنشئ في عام ١٩٩٧ من أجل مساعدة البلدان على تحسين نظمها الإحصائية، والاشتراك فيه مفتوح أمام كل أعضاء الصندوق. والمعيار الخاص والنظام العام معياران طوعيان، ولكن متى اشترك بلد في المعيار الخاص لنشر البيانات، فإن مراعاة ذلك المعيار تصبح إلزامية. راجع الإطار ٣–١ (CD-Box 3-1) على اسطوانة السي دي روم، والتقرير الصادر بعنوان *The IMF's Data Dissemination Initiative After 10 Years* في الموقع الإلكتروني للصندوق على شبكة الإنترنت، وعنوانه: www.imf.org/external/pubs/ft/books/2008/datadiss/dissemination.pdf.

[٤٥] راجع النشرة الصحفية رقم PR 08/37 بعنوان "IMF and World Bank Expand Databases on External Debt Statistics," على اسطوانة السي دي روم. أو في الموقع الإلكتروني للصندوق على شبكة الإنترنت، وعنوانه www.imf.org/external/np/sec/pr/2008/pr0837.htm.

[٤٦] يمكن الاطلاع على هذا المرشد في الموقع الإلكتروني للصندوق على شبكة الإنترنت، وعنوانه www.imf.org/external/np/sta/cdis/index.htm.

[٤٧] يمكن الاطلاع على البيانات المتعلقة بالمسح المنسق لاستثمارات الحافظة في الموقع الإلكتروني للصندوق على شبكة الإنترنت، وعنوانه www.imf.org/external/np/sta/pi/cpis.htm.

[٤٨] بموجب قرار عام ١٩٧٧ بشأن الرقابة، كانت مراجعات إجراءات الرقابة وتنفيذ الرقابة يجريان مرة كل عامين في الفترة من عام ١٩٨٨ إلى عام ٢٠٠٤. ووفقا للاستراتيجية متوسطة الأجل، ينص القرار الجديد الصادر في عام ٢٠٠٧ على إجراء المراجعات مرة كل ثلاثة أعوام.

دعم البرامج وبناء القدرات

دعم البرامج وبناء القدرات

يقدم صندوق النقد الدولي الدعم لبلدانه الأعضاء من خلال مجموعة مختلفة من الأدوات حسب احتياجاتها. ويوجد لدى الصندوق عدد من تسهيلات الإقراض المختلفة (الجدول ٤–١) وكذلك آليات من أجل توفير دعم السياسات دون تمويل، كما يقدم أيضا المساعدة الفنية والتدريب بناء على طلب البلدان الأعضاء بما يتسق مع أغراضه. ويراجع المجلس التنفيذي للصندوق هذه الأدوات بانتظام لضمان الاستمرار في استيفاء الحاجات المتنامية للبلدان الأعضاء.

ويُعد النظر في طلبات الأعضاء للحصول على المساعدة المالية ودعم البرامج والموافقة على تلك الطلبات من مسؤوليات المجلس الأساسية إلى جانب الرقابة. وبموجب تسهيلات الإقراض التي يقدمها الصندوق، فهو يوفر تمويلا مؤقتا لإتاحة الوقت للبلدان الأعضاء لتصحيح سياساتها للتغلب على المشكلات قصيرة الأجل في موازين مدفوعاتها، مثل عدم كفاية النقد الأجنبي لشراء الواردات المطلوبة أو أداء المدفوعات المتعلقة بالالتزامات الخارجية، وتحقيق الاستقرار في اقتصاداتها، وتجنب حدوث مشكلات مشابهة في المستقبل. ويقدم الصندوق التمويل لدعم برامج الإصلاح الاقتصادي التي تضعها البلدان الأعضاء ذاتها بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، ويُتوقع أن يتيح ذلك الحوافز اللازمة وأن يمكِّن البلد المعني من استعادة الثقة في سياساته، ومن جذب تمويل إضافي من المصادر الأخرى. ويقوم المجلس بصفة منتظمة بمراجعة أداء البلدان الأعضاء وفق برامجها، وفي معظم الحالات تُصرف الموارد عند تحقيق أهداف البرامج.

وتُقدَّم المساعدة الفنية والتدريب لمعاونة البلدان الأعضاء في الوفاء بالالتزامات التي تتعهد بها عند الانضمام لعضوية الصندوق – وهي الالتزام باتباع سياسات داعمة للاستقرار المالي والاقتصادي الكلي، والنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، وترتيبات الصرف المنظمة، وبتزويد الصندوق في الوقت المناسب ببيانات دقيقة وعالية الجودة عن اقتصاداتها. كذلك يتم استخدام المساعدة الفنية والتدريب كأداتين لمساعدة البلدان الأعضاء في تنفيذ التوصيات الناتجة عن مشاورات المادة الرابعة التي يجريها الصندوق مع كل منها (راجع الفصل الثالث). ومن ثم فقد أصبح تنسيق ودمج بناء القدرات ضمن العمل الرقابي والبرامجي من أهم أهداف المجلس التنفيذي للصندوق. ويقدم الصندوق المساعدة الفنية والتدريب في مجالات خبرته الأساسية، بما في ذلك السياسة الاقتصادية الكلية، وإدارة الضرائب والإيرادات، وإدارة الإنفاق العام، والسياسة النقدية، ونظم الصرف، وإصلاحات القطاع المالي، وإدارة الديون، والإحصاءات الاقتصادية الكلية والمالية. وفي الأعوام الأخيرة، تزايد طلب البلدان الأعضاء أيضا على المساعدة الفنية من الصندوق في معالجة القضايا المتصلة بالعولمة والاستثمار مثل منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وزيادة الاستثمارات العامة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وإدارة المخاطر على المالية العامة، واعتماد المعايير والمواثيق الدولية المعنية بالبيانات، والإدارة المالية وإدارة الموازنة، وتصحيح مواطن الضعف التي حددها برنامج تقييم القطاع المالي المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتنفيذ تحليلات إمكانية الاستمرار في تحمل الدين.

المساعدة المالية والمشورة بشأن السياسات

تفرض رسوم (فوائد) على التمويل المقدم من الصندوق بموجب تسهيلاته الائتمانية، وتفرض في بعض الأحيان رسوم إضافية، وذلك حسب نوع التمويل ومدته ومقدار ائتمان الصندوق القائم. ويقدم الصندوق معظم هذا التمويل من خلال اتفاقات الاستعداد الائتماني التي تعالج مشكلات موازين المدفوعات قصيرة الأجل، والاتفاقات الممددة التي تركز على مصاعب أداء المدفوعات الخارجية الناتجة عن مشكلات هيكلية أطول أجلا. وفي السنة المالية ٢٠٠٨، وافق المجلس التنفيذي للصندوق على استخدام موارد الصندوق وفق هذه التسهيلات بقيمة ٩٣٤,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (الجدول ٤–٢)، وشمل ذلك ثلاثة اتفاقات وقائية للاستعداد الائتماني – لكل من الغابون (٣٦ شهرا، ٧٧,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة)، وهندوراس (١٢ شهرا، ٣٨,٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة)، والعراق (١٥ شهرا، ٤٧٥,٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة) – واتفاق ممدد مع ليبريا يبلغ ٣٦ شهرا (٣٤٢,٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة) وهو ممدد على نحو مختلط مع التمويل الميسر بموجب «تسهيل النمو والحد من الفقر»، الأداة الرئيسية للصندوق في تقديم الدعم المالي للبلدان منخفضة الدخل (راجع أدناه). وفضلا على ذلك، وافق المجلس على خفض اتفاق الاستعداد الائتماني القائم مع باراغواي بمقدار ٣٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

ويقدم صندوق النقد الدولي قروضا مدعمة من خلال «تسهيل النمو والحد من الفقر» الذي يركز على الحد من الفقر في سياق استراتيجية اقتصادية موجهة للنمو، وتخفيف أعباء الديون بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبيك) والمبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون («MDRI"). ويجب على البلد منخفض الدخل الذي يسعى إلى عقد اتفاق بموجب "تسهيل النمو والحد من الفقر" أو تخفيف أعباء الديون، أن يقوم بإعداد تقرير عن استراتيجية الحد من الفقر من خلال عملية قائمة على المشاركة يتم فيها إشراك الأطراف المحلية المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني، استنادا إلى الاستراتيجية التي وضعها ويمتلكها البلد المعني؛ ويرفع "تقرير استراتيجية الحد من الفقر" لمجلسي الصندوق والبنك الدولي. واعتمد المجلس التنفيذي في السنة المالية ٢٠٠٨ أربعة اتفاقات جديدة بموجب "تسهيل النمو والحد من الفقر" (لكل من غينيا وليبريا ونيكاراغوا وتوغو)، بلغ مجموع الالتزامات بموجبها ٤٢٤,٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (الجدول ٤–٣). وبالإضافة إلى ذلك اعتمد المجلس زيادة مقدارها ٩,٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة في الاتفاق القائم بموجب "تسهيل النمو والحد من الفقر" مع بوركينا فاسو. واعتبارا من ٣٠ إبريل ٢٠٠٨، حصلت برامج الإصلاح في ٢٥ بلدا عضوا على دعم اتفاقات "تسهيل النمو والحد من الفقر"، بلغ مجموع الالتزامات بموجبها ١,١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة وبلغت الأرصدة غير المسحوبة ٠,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. وبلغ مجموع القروض القائمة المقدمة بشروط ميسرة ٣,٩ مليار وحدة حقوق السحب الخاصة في ٣٠ إبريل ٢٠٠٨ (الشكل البياني ٤–١).

ويقدم صندوق النقد الدولي المساعدات المالية الطارئة إلى البلدان الأعضاء الخارجة من مرحلة الصراعات (المساعدة الطارئة في مرحلة ما بعد الصراعات (EPCA)) وفي حالات الكوارث الطبيعية (المساعدة الطارئة لمواجهة الكوارث

الجدول ٤–١
تسهيلات الإقراض التابعة للصندوق

التسهيل الائتماني (سنة الاعتماد)	الغرض	الشروط	مراحل عمليات الشراء والمراقبة
الشرائح الائتمانية وتسهيل الصندوق الممدد[٤]			
اتفاقات الاستعداد الائتماني (١٩٥٢)	تقديم مساعدات متوسطة الأجل إلى البلدان التي تواجه مصاعب قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات	اعتماد البلد العضو سياسات تبعث على الثقة في أن مشكلات ميزان مدفوعاته سوف تحل خلال فترة معقولة	عمليات شراء (دفعات منصرفة) ربع سنوية مشروطة بمراعاة معايير الأداء والشروط الأخرى
تسهيل الصندوق الممدد (١٩٧٤) (الاتفاقات الممددة)	توفير مساعدات أطول أجلا لدعم الإصلاحات الهيكلية التي تعالج مشكلات أطول أجلا في ميزان المدفوعات لدى الأعضاء.	اعتماد البلد العضو برنامجا مدته ٣ سنوات يشتمل على جدول أعمال للإصلاحات الهيكلية، وتقديم بيان سنوي مفصل بالسياسات التي يعتزم اتباعها في الاثني عشر شهرا التالية.	عمليات شراء (دفعات منصرفة) ربع سنوية أو نصف سنوية مشروطة بمراعاة معايير الأداء والشروط الأخرى.
التسهيلات الخاصة			
تسهيل الاحتياطي التكميلي (١٩٩٧)	توفير مساعدات قصيرة الأجل للبلدان في حالات مصاعب في ميزان المدفوعات الناشئة من أزمات فقدان ثقة السوق.	لا يتاح هذا التسهيل إلا في سياق اتفاقات الاستعداد الائتماني المقترنة ببرنامج وسياسات معززة لمعالجة حالة فقدان ثقة الأسواق.	التسهيل متاح لمدة سنة؛ مع تركيز صرف الموارد في بداية البرنامج في سياق عمليتي شراء (دفعتين منصرفتين) أو أكثر.
تسهيل التمويل التعويضي (١٩٦٣)	توفير مساعدات متوسطة الأجل تغطي النقص في حصيلة صادرات البلد العضو أو الارتفاع المفرط في تكاليف استيراد الحبوب.	لا يتاح إلا عندما يكون النقص في حصيلة الصادرات أو الارتفاع المفرط في تكاليف الواردات ناجما عن ظروف خارجة عن سيطرة سلطات البلد العضو إلى حد كبير، وأن يكون العضو قد أبرم اتفاقا مشروطا من حيث الشريحة الائتمانية العليا؛ أو عندما يكون مركز ميزان مدفوعاته – بعيدا عن نقص حصيلة الصادرات أو زيادة تكاليف الواردات – مركزا مرضيا.	تصرف الموارد بموجبه، عادة على مدى ستة أشهر على الأقل طبقا للنصوص الخاصة بمراحل عمليات الشراء في الاتفاق.
مساعدات الطوارئ	توفير مساعدات في حالات مصاعب ميزان المدفوعات المرتبطة بما يلي:		لا توجد، وإن كانت المساعدات المقدمة في مرحلة ما بعد الصراعات يمكن تجزئتها إلى عمليتي شراء أو أكثر.
(١) الكوارث الطبيعية (١٩٦٢)	الكوارث الطبيعية	بذل جهود معقولة للتغلب على مصاعب ميزان المدفوعات.	
(٢) مرحلة ما بعد الصراعات (١٩٩٥)	مرحلة ما بعد الاضطرابات الأهلية أو الاضطراب السياسي أو الصراع المسلح على الصعيد الدولي	التركيز على بناء القدرات المؤسسية والإدارية لتمهيد السبيل لعقد اتفاق للحصول على شريحة ائتمانية عليا أو اتفاق في إطار تسهيل النمو والحد من الفقر.	
التسهيلات الموجهة للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل			
تسهيل النمو والحد من الفقر (١٩٩٩)	توفير مساعدات أطول أجلا لمعالجة المصاعب الهيكلية المتأصلة في ميزان المدفوعات، وتحقيق نمو متواصل من شأنه الحد من الفقر.	عقد اتفاق مدته ٣ سنوات في إطار تسهيل النمو والحد من الفقر، ووضع برنامج مدعم بموارد من التسهيل المذكور يستند إلى تقرير استراتيجية الحد من الفقر الذي يعده البلد المعني في إطار عملية قائمة على المشاركة وتكامل السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات الهيكلية، وسياسات الحد من الفقر	صرف دفعات نصف سنوية (أو ربع سنوية أحيانا) مشروطة بمراعاة معايير الأداء واستكمال المراجعات.
تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية (٢٠٠٦)	توفير مساعدات قصيرة الأجل لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات والناشئة عن صدمة خارجية.	اعتماد برنامج مدته من سنة واحدة إلى سنتين ينطوي على تصحيحات اقتصادية كلية تسمح للعضو المعني بالتكيف مع الصدمة، مع اعتبار الإصلاح الهيكلي أمرا مهما للتكيف مع الصدمة، أو من أجل تخفيف تأثير الصدمات المستقبلية	صرف دفعات نصف سنوية أو ربع سنوية مشروطة بمراعاة معايير الأداء، وكذلك استكمال المراجعة في معظم الحالات.

[١] باستثناء تسهيل النمو والحد من الفقر وتسهيل مواجهة الصدمات الخارجية، يتم تمويل القروض التي يقدمها الصندوق من رأس المال الذي تكتتب فيه البلدان الأعضاء؛ وتخصص لكل عضو حصة تمثل التزامه المالي. ويوفر العضو جزءا من حصته بالعملات الأجنبية المقبولة لدى الصندوق – أو بوحدات حقوق السحب الخاصة (راجع الإطار٥–٢) – والباقي بعملته المحلية. ويتم صرف القرض المقدم من الصندوق أو يقوم المقترض بالسحب منه عن طريق شراء أصول بالعملات الأجنبية من الصندوق بعملته المحلية. ويتحقق سداد القرض بأن يقوم المقترض بإعادة شراء عملته من الصندوق بالعملة الأجنبية. ويمول الإقراض بموجب تسهيل النمو والحد من الفقر وتسهيل مواجهة الصدمات من الصندوق الاستئماني المشترك بين تسهيل النمو والحد من الفقر وتسهيل مواجهة الصدمات الخارجية (حتى الآن لم يجر تقديم أي تمويل بموجب تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية).

[٢] يتم تحديد معدل الرسم على الأموال المنصرفة من حساب الموارد العامة بهامش يزيد على سعر الفائدة الأسبوعي على حقوق السحب الخاصة. ويطبق معدل الرسم على الرصيد اليومي لكل المبالغ المسحوبة القائمة من حساب الموارد العامة في كل ربع سنة من السنة المالية للصندوق. وإضافة إلى ذلك، يتم تحصيل رسم خدمة غير متكرر بواقع ٠,٥٪ على كل عملية سحب من موارد الصندوق في حساب الموارد العامة، وذلك فيما عدا المسحوبات من الشريحة الاحتياطية. وهناك رسم التزام يحصل مقدما (يمثل ٢٥ نقطة أساس على الملتزم بها في حدود ١٠٠٪ من الحصة، و١٠ نقط أساس على ما يتجاوز ذلك) ينطبق على المبلغ الذي قد يتم سحبه في كل فترة (سنوية) بموجب اتفاق استعداد ائتماني؛ ويتم رد هذا الرسم على أساس تناسبي عند إجراء المسحوبات اللاحقة بموجب ذلك الاتفاق.

حدود استخدام الموارد[1]	الرسوم[2]	شرط إعادة الشراء (السداد)[3] جدول السداد الإلزامي (بالسنوات)	جدول توقعات إعادة الشراء (بالسنوات)	الأقساط
١٠٠٪ من الحصة سنويا، و٣٠٠٪ من الحصة على أساس تراكمي	معدل الرسم الأساسي + الرسوم الإضافية (بواقع ١٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ٢٠٠٪ من الحصة و٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ٣٠٠٪ من الحصة)[5]	٥ – ٣,٢٥	٤ – ٢,٢٥	ربع سنوية
١٠٠٪ من الحصة سنويا، و٣٠٠٪ من الحصة على أساس تراكمي.	معدل الرسم الأساسي + الرسوم الإضافية (بواقع ١٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ٢٠٠٪ من الحصة و٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ٣٠٠٪ من الحصة).	١٠ – ٤,٥	٧ – ٤,٥	نصف سنوية
لا توجد حدود لاستخدام الموارد، ولا يتاح هذا التسهيل إلا في حالة تجاوز الموارد المستخدمة طبقا للاتفاق العادي حدها السنوي أو حدها التراكمي.	معدل الرسم الأساسي + الرسوم الإضافية (بواقع ٣٠٠ نقطة أساس، ثم يرتفع بمقدار ٥٠ نقطة أساس بعد سنة واحدة من الدفعة المنصرفة الأولى ومن ثم بعد كل ستة أشهر حتى يبلغ الحد الأقصى. وهو ٥٠٠ نقطة أساس).	٣ – ٢,٥	٢,٥ – ٢	نصف سنوية
٤٥٪ من الحصة كحد أقصى بالنسبة لكل عنصر – أي نقص حصيلة الصادرات والارتفاع المفرط في تكاليف استيراد الحبوب – مع تطبيق حد مركب على العنصرين معا نسبته ٥٥٪ من الحصة.	معدل الرسم الأساسي	٥ – ٣,٢٥	٤ – ٢,٢٥	ربع سنوية
٢٥٪ من الحصة بوجه عام، وإن كان من الممكن إتاحة مبالغ أكبر في الحالات الاستثنائية.	معدل الرسم الأساسي، غير أن هناك إمكانية لدعم معدل الرسم بحد أقصى هو ٠,٥٪ سنويا بشرط توافر الموارد.	٥ – ٣,٢٥	لا ينطبق	ربع سنوية
١٤٠٪ من الحصة، والحد الأقصى في الظروف الاستثنائية هو ١٨٥٪.	٠,٥٪	١٠ – ٥,٥	لا ينطبق	نصف سنوية
٢٥٪ من الحصة سنويا، و٥٠٪ من الحصة على أساس تراكمي عدا الظروف الاستثنائية	٠,٥٪	١٠ – ٥,٥	لا ينطبق	نصف سنوية

[3] وفيما يخص عمليات الشراء التي تمت بعد ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٠، يتوقع أن يجري الأعضاء عمليات إعادة الشراء (عمليات السداد) وفقا للجدول الزمني لتوقعات إعادة الشراء؛ وبناء على طلب العضو المعني، يجوز للصندوق أن يعدل جدول توقعات إعادة الشراء إذا اتفق المجلس التنفيذي على أن الوضع الخارجي للعضو المعني لم يتحسن بما يكفي لإجراء عمليات إعادة الشراء.

[4] المقصود بالشرائح الائتمانية هو حجم عمليات الشراء (الدفعات المنصرفة) من حيث نسبتها من حصة العضو المعني في الصندوق؛ فمثلا، تندرج الدفعات المنصرفة التي تكون في حدود ٢٥٪ من حصة العضو ضمن الشريحة الائتمانية الأولى، وهي تقتضي من الأعضاء أن يبذلوا جهودا معقولة من أجل التغلب على المشكلات التي يواجهونها في موازين مدفوعاتهم. ويشار إلى طلبات الدفعات التي تتجاوز ٢٥٪ باسم المسحوبات من الشريحة الائتمانية العليا؛ وهي تتم على أقساط كلما أوفى المقترض بأهداف أداء محددة. وترتبط هذه الدفعات المنصرفة عادة باتفاق الاستعداد الائتماني أو الاتفاق الممدد. ويعتبر استخدام موارد الصندوق خارج نطاق الاتفاقات نادرا، ويتوقع له أن يظل كذلك.

[5] تم استحداث هذا الرسم الإضافي في نوفمبر ٢٠٠٠.

الجدول ٤–٢
الترتيبات المعتمدة للسنة المالية ٢٠٠٨ بموجب التسهيلات الرئيسية
(بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)

العضو	نوع الاتفاق	تاريخ السريان	المبلغ المعتمد
الغابون	استعداد ائتماني لمدة ٣٦ شهرا	٧ مايو ٢٠٠٧	٧٧,٢
هندوراس	استعداد ائتماني لمدة ١٢ شهرا	٧ إبريل ٢٠٠٨	٣٨,٩
العراق	استعداد ائتماني لمدة ١٥ شهرا	١٩ ديسمبر ٢٠٠٧	٤٧٥,٤
ليبريا	تسهيل الصندوق الممدد لمدة ٣٦ شهرا	١٤ مارس ٢٠٠٨	٣٤٢,٨
المجموع الجزئي			**٩٣٤,٢**
باراغواي (تخفيض)[١]	استعداد ائتماني لمدة ٢٧ شهرا	١٥ أكتوبر ٢٠٠٧	(٣٥,٠)
المجموع			**٨٩٩,٢**

[١] يظهر فقط مقدار التخفيض.

المصدر: إدارة المالية بصندوق النقد الدولي.

الجدول ٤–٣
الاتفاقات المعتمدة للسنة المالية ٢٠٠٨ بموجب «تسهيل النمو والحد من الفقر»
(بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)

العضو	تاريخ السريان	المبلغ المعتمد
اتفاقات جديدة		
غينيا	٢١ ديسمبر ٢٠٠٧	٤٨,٢
ليبريا	١٤ مارس ٢٠٠٨	٢٣٩,٠
نيكاراغوا	٥ أكتوبر ٢٠٠٧	٧١,٥
توغو	٢١ إبريل ٢٠٠٨	٦٦,١
المجموع الجزئي		**٤٢٤,٨**
الزيادة[١]		
بوركينا فاسو	٩ يناير ٢٠٠٨	٩,٠
المجموع الجزئي		**٩,٠**
المجموع		**٤٣٣,٨**

[١] في حالة الزيادة، يظهر فقط مقدار الزيادة.

المصدر: إدارة المالية بصندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٤–١
القروض القائمة المقدمة بشروط ميسرة، السنوات المالية ١٩٩٩ – ٢٠٠٨
(بمليارات وحدات حقوق السحب الخاصة)

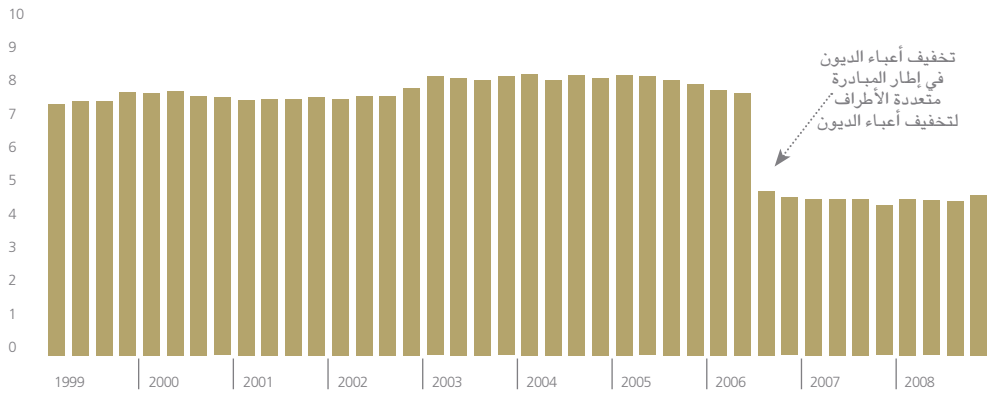

الطبيعية (ENDA)). ويمكن للبلدان المؤهلة للحصول على إقراض بشروط ميسرة بموجب "تسهيل النمو والحد من الفقر"، أن تستفيد من التمويل بموجب "تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية" (ESF)، كما أنها مؤهلة للحصول على المساعدة الطارئة بأسعار فائدة مدعمة.[٤٩] وأثناء السنة المالية ٢٠٠٨، اعتمد المجلس التنفيذي مساعدات طارئة بلغ مجموعها ٢١٨,٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة. وقد تمت الموافقة على طلبين للحصول على «المساعدة الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية» من هذا المبلغ (١٣٣,٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة لبنغلاديش، و٢,١ مليون وحدة حقوق السحب الخاصة لدومينيكا) وثلاثة طلبات بموجب «المساعدة الطارئة في مرحلة ما بعد الصراعات» (تمت الموافقة على طلبين بلغ مقدار كل منهما ٤٠,٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة لكوت ديفوار، وطلب واحد بمقدار ١,٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة لغينيا–بيساو). ويوجد ائتمان مستحق بموجب «المساعدة الطارئة في مرحلة ما بعد الصراعات» على ثلاثة بلدان اعتبارا من ٣٠ إبريل ٢٠٠٨ – وهي كوت ديفوار وغينيا–بيساو ولبنان – بلغ مقداره ١٣٣,٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وائتمان مستحق بموجب «المساعدة الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية على خمسة بلدان – هي بنغلاديش ودومينيكا وغرينادا وملديف وسري لانكا – بلغ مجموعها ٢٤٥,٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

واختار عدد من البلدان في السنوات الأخيرة سداد الائتمان المستحق عليها للصندوق قبل المواعيد المقررة. فعلى سبيل المثال، قامت بوليفيا والعراق وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة أثناء السنة المالية ٢٠٠٨ باستكمال السداد المسبق لالتزاماتها المستحقة للصندوق والتي بلغ مجموعها ٣٣٠,٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

وبوجه أعم، تحول عدد من البلدان الأعضاء من العلاقة المالية والرقابية مع الصندوق إلى علاقة تقوم أساسا على الرقابة، وذلك بفضل تحسن أوضاعها الاقتصادية الكلية وسهولة حصولها على رؤوس الأموال الخاصة بعد مرور خمس سنوات من النمو العالمي الاستثنائي الكبير وقوة الأوضاع في الأسواق المالية. وتراجعت حاجة البلدان الأعضاء متوسطة الدخل للحصول على تمويل من الصندوق بصفة خاصة على مدى السنوات القليلة الماضية، والتي كانت في العادة هي المستخدم الرئيسي لموارد الصندوق ضمن الشرائح الائتمانية، وتراجعت الموافقات على عقد اتفاقات الاستعداد الائتماني والاتفاقات الممددة. وقد استفاد كذلك العديد من البلدان منخفضة الدخل من تحسن سياسات الاقتصاد الكلي، والبيئة العالمية المواتية، وقوة الطلب على السلع الأساسية. وبرغم أن الطلب على التمويل بموجب «تسهيل النمو والحد من الفقر» لا يزال قويا، فقد اعتمد عدد أقل من اتفاقات «تسهيل النمو والحد من الفقر» أثناءَ السنة المالية ٢٠٠٨ مقارنة بالسنوات السابقة، ويُعزى ذلك في جانب منه إلى التحول نحو استخدام «أداة دعم السياسات» التي أنشأها الصندوق (PSI؛ راجع أدناه).

اقتصادات الأسواق الصاعدة

أصبحت اقتصادات الأسواق الصاعدة كمجموعة تمثل مصدرا لقوة الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة، وتراجع طلبها على الدعم المالي التقليدي من الصندوق. وقام العديد من هذه الاقتصادات ببناء احتياطيات كبيرة لأغراض تأمين الذات، كما أبدى صمودا في مواجهة الاضطرابات الأخيرة في الأسواق المالية. وقد شهد مصدران من مصادر الخطر تراجعا نتيجة لارتفاع درجة المرونة في أسعار الصرف وزيادة الاعتماد على الديون المقومة بالعملة المحلية. وأكد المجلس التنفيذي أهمية تقوية إدارة الديون في هذه الاقتصادات، وقام العديد من الأسواق الصاعدة الرئيسية بتطبيق سياسات لتعزيز الأساسيات الاقتصادية، وذلك بمشاركة من الصندوق. غير أن الاضطرابات المستمرة في السوق يمكن أن تؤدي إلى زيادة المخاطر أمام أولئك الذين يعتمدون على التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل في تمويل العجوزات الكبيرة في الحساب الجاري والنمو السريع في الائتمان المحلي.

أدوات جديدة لاقتصادات الأسواق الصاعدة

نظرا لاستمرار تطور المخاطر التي تتعرض لها الأسواق الصاعدة، يواصل الصندوق البحث لمعرفة ما إذا كانت أدواته المالية تفي باحتياجات اقتصادات الأسواق الصاعدة. وقد لاقى اقتراح خط الموارد السريع (RAL)[٥٠] دعما مشجعا. ومع ذلك، لا تزال البلدان الأعضاء تبدي آراء مختلطة بشأن بعض العناصر في التصميم، ولم يتم بعد التوصل إلى إجماع في الآراء حول نوع الأداة التي ستفيد البلدان الأعضاء بشكل أكبر. غير أنه نظرا للاضطرابات المالية العالمية الأخيرة، يدفع الصندوق عمله قدما نحو تحديد الطرائق لعمل أداة جديدة للسيولة، كما ينظر في اقتراحات طرحها بعض المديرين التنفيذيين بشأن خط للاستقرار المالي للبلدان الآخذة في الاندماج في أسواق رأس المال العالمية والتي تسلك طريق الإصلاحات في القطاع المالي.

البلدان منخفضة الدخل

يواصل الصندوق العمل عن كثب مع البلدان منخفضة الدخل، بينما يحدث تحولا في تركيز دوره من خلال التركيز على المجالات الأساسية لخبرته – سياسات ومؤسسات الاقتصاد الكلي التي تدعم الاستقرار اللازم لتحقيق النمو المستمر والحد من الفقر – وتقليص العمل بشأن القضايا الهيكلية غير الأساسية. وبينما تصمم أعمال تقديم المشورة بشأن السياسات والتمويل والمساعدة في مجال بناء القدرات التي يقوم بها الصندوق (راجع أدناه) حسب احتياجات كل بلد على حدة، فإنها تعتمد أيضا على خبرته مع مختلف البلدان الأعضاء والآفاق المتاحة

[٤٩] سمحت المساهمات الثنائية منذ عام ٢٠٠١ أن يقوم الصندوق بتقديم «المساعدة الطارئة في مرحلة ما بعد الصراعات» للبلدان منخفضة الدخل بسعر فائدة منخفض بلغ ٠,٥٪ في السنة، واستفادت من ذلك ١٦ بلدا منخفض الدخل حتى الآن. وحينما تم تمديد الدعم ليشمل «المساعدة الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية» في مطلع عام ٢٠٠٥، وضع المجلس التنفيذي هدفا مبدئيا لرفع المساهمات الإضافية التي تتراوح بين ٤٥–٦٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة لتغطي الاحتياجات التقديرية لفترة الخمس سنوات حتى عام ٢٠٠٩. ومنذ عام ٢٠٠٥ تعهد ١٧ بلدا بتقديم ما يعادل ٢٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة، مما حدا بالصندوق للقيام بتكثيف جهوده لتعبئة الموارد. والهدف الحالي هو تأمين مساهمات بمقدار ١٠٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة لتغطية تكاليف الدعم المتوقعة حتى عام ٢٠١٤. وللاطلاع على قائمة البلدان التي تعهدت بالمساهمة في «تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية» و«المساعدة الطارئة» أو التي أسهمت فيها، راجع الجدولين ٤–١ و٤–٢ على اسطوانة السي دي روم.

[٥٠] تغير اسم الأداة المقترحة من «خط الائتمان الاحتياطي لزيادة الموارد» إلى «خط الموارد السريع» ليمثل انعكاس الغرض منه بطريقة أفضل.

إلى اليمين: شارع في مونروفيا، ليبريا. إلى اليسار: مدير عام صندوق النقد الدولي وأعضاء المجلس التنفيذي يلتقون بالرئيس التنزاني جاكايا كيكويت في دار السلام، تنزانيا.

أمامه. ويجري العمل على تطوير اللجنة المشتركة بين الإدارات والمعنية بالبلدان منخفضة الدخل في الصندوق من أجل زيادة التركيز وتحسين الاتساق في عمل الصندوق بشأن السياسات في البلدان منخفضة الدخل، وزيادة تبادل المعلومات ومشاركة الصندوق مع المانحين. ومع تحقيق بعض البلدان منخفضة الدخل للنمو والتطور، فمن المرجح أن يولي الصندوق مزيدا من الاهتمام لقضايا مثل استجابة السياسات للتدفقات الرأسمالية الداخلة، والانتعاش والكساد في أسعار السلع الأساسية، وتطور الأسواق المالية، بينما ستظل قضايا النمو والحد من الفقر والقدرة على الاستمرار في تحمل أعباء الديون في طليعة أولوياته. ومن المقرر أن يجري المجلس التنفيذي فحصا معمقا لدور الصندوق في البلدان منخفضة الدخل في مطلع السنة المالية ٢٠٠٩.

توضيح دور الصندوق في البلدان منخفضة الدخل

من أجل توضيح دور الصندوق وتعزيز مشاركته مع البلدان منخفضة الدخل، قام المدير العام لصندوق النقد الدولي بزيارة بوركينا فاسو ونيجيريا والسنغال وتنزانيا في شهر فبراير ٢٠٠٨ لإجراء مناقشات مع القادة الأفارقة وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني حول التحديات التي تواجه إفريقيا جنوب الصحراء ودور الصندوق في المنطقة، وكذلك للاستماع إليهم مباشرة بشأن أفضل الأساليب التي يمكن أن يدعم الصندوق بها جهود أعضائه لتعزيز النمو والحد من الفقر. وقام المديرون التنفيذيون للصندوق أيضا بزيارة عدد من البلدان الإفريقية في شهر فبراير، واجتمعوا مع رؤساء دول ومسؤولين رفيعي المستوى ومع طائفة كبيرة من الأطراف المعنية، بما في ذلك ممثلي القطاعين العام والخاص، والمجتمع المدني، والشركاء في عمليات التنمية.

وفي يونيو ٢٠٠٧، ناقش المجلس التنفيذي أيضا خطة التنفيذ للتوصيات التي أيدها والواردة في تقرير مكتب التقييم المستقل بشأن صندوق النقد الدولي وتقديم المعونة إلى إفريقيا جنوب الصحراء (راجع الفصل الخامس). وبينما أكد المجلس تحسن أداء الاقتصاد الكلي في المنطقة خلال الفترة من ١٩٩٩–٢٠٠٥ وعزا هذا التحسن في جانب منه إلى دور مشورة الصندوق وإجراءاته، فقد حدد المجالات التي يتعين أن يتحقق فيها مزيد من التحسن، بما في ذلك دور الصندوق في الجهود الرامية إلى تخفيف حدة الفقر، وتعبئة المعونة، وإعداد سيناريوهات بديلة لإحراز أهداف التنمية للألفية الجديدة، وتطبيق تحليلات الأثر على الفقر والأثر الاجتماعي.[٥١]

ولا يزال الدعم المالي الذي يقدمه الصندوق للبلدان منخفضة الدخل مهما في حد ذاته إلى جانب دوره في تحفيز الدعم من الجهات المانحة الأخرى. وقد ناقش المجلس التنفيذي في أكتوبر ٢٠٠٧ دور صندوق النقد الدولي في العملية المعنية باستراتيجية الحد من الفقر وتعاونه مع الجهات المانحة، مؤكدا على أن التركيز الأولي لعمل الصندوق في البلدان منخفضة الدخل في سياق عملية استراتيجية الحد من الفقر ينبغي أن يوجه نحو تقديم المشورة، وكذلك تقديم المساعدة الفنية اللازمة بشأن السياسات لتصميم الأطر الاقتصادية الكلية الملائمة وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية[٥٢] التي تمثل أهمية بالغة من الناحية الاقتصادية الكلية. وبينما أشار المديرون إلى أن تقارير استراتيجية الحد من الفقر أصبحت هي الإطار التشغيلي المقبول لجهود البلدان نحو الحد من الفقر وفي تنسيق الدعم الخارجي لجهودها الرامية إلى إحراز أهداف التنمية للألفية الجديدة، فقد اتفقوا على أن مساهمة الصندوق الرئيسية في جهود إحراز أهداف الألفية تكمن في مساعدة البلدان للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، والقدرة على الاستمرار في تحمل أعباء الديون، وأطر المالية العامة الملائمة، مع مراعاة أنه ينبغي للصندوق مواصلة السعي نحو تقديم معونة يمكن التنبؤ بها بسهولة أكبر وتتسم بفعالية أكثر.

واتفق المديرون التنفيذيون على أن التعاون الوثيق مع الشركاء الآخرين في عملية التنمية مطلب ضروري لتحقيق فعالية مشاركة الصندوق في العمل مع البلدان الأعضاء منخفضة الدخل والنجاح في إعادة تركيز دور الصندوق، كما دعوا إلى تعميق هذا التعاون مع التأكيد بشكل أكبر على تحديد مجالات الاختصاص وتقسيم

[٥١] للاطلاع على مزيد من المعلومات، راجع التقرير السنوي ٢٠٠٧ لصندوق النقد الدولي، الصفحتين ٤٢–٤٣، وفي موقع مكتب التقييم المستقل على شبكة الإنترنت www.ieo-imf.org

[٥٢] يمكن الاطلاع على خلاصة مناقشات المجلس في النشرة المعممة رقم 07/130 بعنوان "IMF Executive Board Discusses the Fund's Role in the Poverty Reduction Strategy Process and Its Collaboration with Donors" على اسطوانة السي دي روم، وفي موقع الصندوق على شبكة الإنترنت، www.imf.org/external/np/sec/pn/2007/pn07130.htm.

العمل. وفي نفس الوقت شدد المديرون التنفيذيون على أن ملكية البلد المعني لعملية المعونة مطلب ضروري لنجاح التنسيق مع الجهات المانحة، وأكدوا أن التوصل إلى تفاهم على المستوى القطري بين السلطات، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والشركاء الآخرين في عملية التنمية هو من العناصر الحيوية في التعاون مع المانحين. وقام الصندوق في السنة المالية ٢٠٠٨ بتعزيز أواصر التعاون مع البنك الدولي بشأن تنفيذ خطة العمل المشترك بين إدارتي الصندوق والبنك والمشروعات التجريبية في مجالات الإدارة المالية العامة، والقطاع المالي، وإدارة الموارد الطبيعية في عدد من البلدان الإفريقية (راجع الفصل الخامس).

تخفيف أعباء الديون وإدارة الدين

حقق مزيد من البلدان منافع من تخفيف أعباء الديون بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون («هيبيك») والمبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون (MDRI) أثناء السنة المالية ٢٠٠٨، وأُدخلت تغييرات على إطار مبادرة "هيبيك" لإضافة البرامج التي يتابعها خبراء الصندوق من أجل استيفاء معايير معينة للأدوات التي يمكن أن تستخدمها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في بناء سجل أداء للوصول إلى نقطة اتخاذ القرار بموجب مبادرة هيبيك (راجع أدناه). وكانت ليبريا، إحدى ثلاثة بلدان مؤهلة للاستفادة من مبادرة "هيبيك" مع وجود متأخرات مطولة مستحقة للصندوق، هي أولى البلدان المستفيدة من هذا التغيير حيث بلغت نقطة اتخاذ القرار في شهر مارس (راجع الإطار ٤–١).[٥٣]

واعتبارا من ٣٠ إبريل ٢٠٠٨ وصل ٣٣ بلدا إلى نقطة اتخاذ القرار بموجب المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (مبادرة "هيبيك" المعززة)، ووصل منها ٢٣ بلدا إلى نقطة الإنجاز المحددة له. وبلغ مجموع التزامات صندوق النقد الدولي بموجب مبادرة "هيبيك" ٢,٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، وبلغ المنصرف منها ١,٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. وأثناء السنة المالية ٢٠٠٨، وصلت ثلاثة من البلدان الأعضاء (أفغانستان وجمهورية إفريقيا الوسطى وليبريا) إلى نقطة اتخاذ القرار المحددة لها، ووصل كذلك بلد آخر (غامبيا) إلى نقطة الإنجاز المحددة له. وفضلا على ذلك، وافق المجلس التنفيذي على صرف مساعدة تكميلية بموجب مبادرة "هيبيك" إلى سان تومي وبرينسيبي.

وأُطلقت المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون في مَطلع عام ٢٠٠٦ من أجل تحقيق تخفيض جديد في ديون البلدان منخفضة الدخل المؤهلة وتحرير الموارد التي يمكن أن تستخدمها من أجل إحراز أهداف التنمية للألفية الجديدة. وفي ظل إطار التمويل القائم بموجب المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون، يمكن تخفيف أعباء الديون عن البلدان الأعضاء المؤهلة بنسبة ١٠٠٪ على الرصيد الكامل للدين المستحق لصندوق النقد الدولي بنهاية ديسمبر ٢٠٠٤، والذي يظل قائما في الوقت الذي يؤهل فيه البلد العضو للاستفادة من تخفيف أعباء الديون و لا تشمله المساعدة بموجب مبادرة "هيبيك".[٥٤] (راجع الجدولين ٤–٣ و٤–٤ على اسطوانة السي دي روم).

وفي يناير ٢٠٠٨، قام المجلس التنفيذي بتعديل وثيقة إنشاء الحساب الاستئماني لمبادرة "هيبيك" و "تسهيل النمو والحد من الفقر" من أجل إضافة البرامج التي يتابعها خبراء الصندوق، وتستوفي معايير السياسات المقترنة بالبرامج التي تدعمها اتفاقات ضمن الشرائح الائتمانية العليا أو بموجب "تسهيل النمو والحد من الفقر"، إلى الأدوات التي يمكن أن تستخدمها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في بناء سجل أداء إيجابي للوصول إلى نقطة اتخاذ القرار بموجب مبادرة "هيبيك".[٥٥] ويهدف هذا التعديل إلى منح الائتمان إلى هذه البلدان، في ظل ظروف ملائمة، استنادا إلى أدائها الإيجابي في تنفيذ برامج قوية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وتنفيذ الإصلاح الهيكلي خلال الفترة التي يعمل فيها الصندوق والمؤسسات الدولية الأخرى على تأمين ضمانات التمويل اللازمة، لكي يتسنى تسوية المتأخرات وتخفيف أعباء الديون.

وفي سبتمبر ٢٠٠٧، نظر المجلس التنفيذي في حالة تنفيذ مبادرة "هيبيك" والمبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون، وناقش مسألة تمويل المساعدة التي يقدمها الصندوق بشروط ميسرة وتخفيف أعباء الديون عن البلدان الأعضاء منخفضة الدخل.[٥٦] وأعرب المديرون التنفيذيون عن قلقهم من أنه رغم تقديم المساعدات في إطار مبادرة "هيبيك" والمبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون وما نتج عنها من تخفيض لنسب الديون، فلا تزال إمكانية الاستمرار في تحمل الدين على المدى البعيد تمثل تحديا بارزا أمام معظم البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وأكدوا أنه يتعين على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون زيادة تعبئة الإيرادات المحلية، وتنويع إنتاجها وقواعد صادراتها، وتقوية مؤسساتها العامة لمعالجة مواطن الضعف الأساسية لديها وضمان إمكانية الاستمرار في تحمل أعباء ديونها في المدى البعيد. وشدد المديرون بقوة أيضا على أهمية تعزيز إدارة الدين العام، وشجعوا البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على اتباع استراتيجيات تمويلية مسؤولة ترتكز على تحليلات لإمكانية استمرارها في تحمل أعباء الديون. وإضافة إلى ذلك، أكدوا أنه ينبغي لخبراء الصندوق الاستمرار في معاونة هذه البلدان عن طريق المساعدة الفنية لتحسين قدراتها في مجال إدارة الدين والإسهام في وضع استراتيجياتها المعنية بالدين في الأجل المتوسط. ودعوا جميع الدائنين إلى التأكد من أن ما يقدمونه من قروض للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لا يتسبب في تراكمها السريع من جديد، ومن الشفافية في تقديم هذه القروض.

وقد تم إنشاء مشروع بالتعاون مع البنك الدولي يهدف إلى تعزيز قدرات البلدان منخفضة الدخل على إدارة الديون، وحصل المسؤولون في البلدان المعنية على التدريب اللازم ليتمكنوا من استخدام إطار إمكانية الاستمرار في تحمل الدين كأداة للسياسات (راجع "بناء المؤسسات والقدرات" أدناه). وعمل خبراء الصندوق في السنة المالية ٢٠٠٨ بالتعاون الوثيق مع المجموعة المعنية بائتمان التصدير التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتعريف مبادئ الإقراض القابل للاستمرار التي تم الاتفاق بشأنها في يناير ٢٠٠٨. وتلزم المبادئ هيئات ائتمان التصدير التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان

[٥٣] راجع البيان الصحفي رقم 08/52 بعنوان "IMF Executive Board Fully Restores Liberia's IMF Status, Approves Financial Support Amounting to US$952 Million and HIPC Decision Point Designation"، على اسطوانة السي دي روم أو في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت www.imf.org/external/np/sec/pr/2008/pr0852.htm. وحتى يتأهل البلد المعني للحصول على المساعدة في إطار مبادرة هيبيك، يجب أن ينتهج سياسات اقتصادية قوية مدعمة من الصندوق والبنك الدولي. وبعد إرساء سجل أداء إيجابي جيد ووضع تقرير عن استراتيجية الحد من الفقر أو تقرير مؤقت عن استراتيجية الحد من الفقر، يقال إن ذلك البلد وصل إلى نقطة اتخاذ القرار الخاصة به، وعندها يقرر الصندوق والبنك الدولي رسميا أهلية البلد ويلتزم المجتمع الدولي بتخفيض ديون ذلك البلد إلى مستوى يمكن الاستمرار في تحمله. ويجب عندئذ على ذلك البلد أن يواصل سجل أدائه الإيجابي بدعم من المجتمع الدولي، فينفذ الإصلاحات الأساسية على مستوى السياسات، ويحافظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، ويعتمد تقرير وتطبيق استراتيجية الحد من الفقر. ويتوقع عندئذ أن يقوم الدائنون في إطار نادي باريس وغيرهم من الدائنين الثنائيين والتجاريين بإعادة جدولة الالتزامات التي سيحين موعد سدادها. ويصل البلد المعني إلى نقطة الإنجاز الخاصة به متى بلغ الأهداف المحددة عند نقطة اتخاذ القرار، وبعدها يتلقى البلد رصيد تخفيف أعباء الديون الملتزم به.

[٥٤] عندما بدأت المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون، كان تقدير التكلفة التي يتحملها الصندوق لتخفيف أعباء الديون بموجب المبادرة هو ٢,٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة.

[٥٥] يمكن الاطلاع على خلاصة مناقشات المجلس التنفيذي في نشرة المعلومات المعممة رقم ٠٨/٠٣ بعنوان "IMF Executive Board Modifies HIPC Initiative" على اسطوانة السي دي روم، وفي موقع الصندوق على شبكة الإنترنت، www.imf.org/external/np/sec/pn/2008/pn0803.htm.

[٥٦] يمكن الاطلاع على خلاصة مناقشات المجلس التنفيذي في نشرة المعلومات المعممة رقم ٠٧/٢٢ بعنوان "IMF Executive Board Discusses Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative and Multilateral Debt Relief Initiative (MDRI) Status of Implementation and the Financing of the Fund's Confessional Assistance and Debt Relief to Low-Income Member Countries" على اسطوانة السي دي روم، وفي موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت، www.imf.org/external/np/sec/pn/2007/pn07122.htm. واستندت مناقشات المجلس إلى تقرير مشترك للصندوق والبنك الدولي بعنوان "Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative and Multilateral Debt Relief Initiative (MDRI) Status of Implementation". ويمكن الاطلاع عليه في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت www.imf.org/external/np/pp/2007/eng/082807.pdf، إلى جانب تقرير مشترك للصندوق والمؤسسة الدولية للتنمية، "Enhanced Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative Status of Non-Paris Club Official Bilateral Creditor Participation," في موقع الصندوق على شبكة الانترنت www.imf.org/external/np/pp/2007/eng/091007.pdf، وأجريت مناقشات المجلس على خلفية هذا التقرير.

الإطار ٤–١
ليبريا: تسوية المتأخرات المستحقة للصندوق

قامت ليبريا بتسوية متأخراتها المستحقة للصندوق في مارس ٢٠٠٨ بعد تسوية المتأخرات التي كانت مستحقة للبنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي في ديسمبر ٢٠٠٧، وقدم أعضاء نادي باريس معاملة ميسرة لديون ليبريا في إبريل ٢٠٠٨. ويجري العمل على اتخاذ خطوات إضافية للحفاظ على علاقات طبيعية مع الدائنين الآخرين.

بعد انقضاء فترة شهدت استمرار المتأخرات المستحقة لصندوق النقد الدولي منذ عام ١٩٨٤، قامت ليبريا في ١٤ مارس ٢٠٠٨ بتطبيع علاقاتها مع الصندوق من خلال تسوية المتأخرات التي بلغت ٥٤٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة. وقد أدى تعزيز التعاون مع الصندوق، بما في ذلك الأداء المرضي بموجب البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق والمعني بجودة سياسات الشريحة الائتمانية العليا، إلى التمهيد لتسوية المتأخرات المستحقة على ليبريا. وساعدت القروض المرحلية اليومية التي قدمتها الولايات المتحدة على تسوية متأخرات ليبريا وما تبعها من زيادة الحصص بموجب المراجعة العامة الحادية عشرة. بالإضافة إلى ذلك، أسهم عدد كبير من البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي في برنامج التمويل اللازم لتخفيف أعباء الديون عن ليبريا. ويرجع تسهيل هذه المساهمات الثنائية إلى توزيع جانب من الرصيد في حساب الطوارئ الخاص (١) (SCA-1) لدى الصندوق، المتراكم كاحتياطيات للوقاية من الخسائر الائتمانية المحتملة، وإلى المتحصلات المتحققة من تعديلات الرسوم المؤجلة التي تم استخدامها في موازنة الأثر الذي أحدثته متأخرات ليبريا في دخل الصندوق (راجع الفصل الخامس).

وبعد تسوية المتأخرات المستحقة على ليبريا، أعاد المجلس التنفيذي إليها قوة التصويت والحقوق الأخرى ذات الصلة وكذلك أهليتها لاستخدام موارد الصندوق العامة، كما أنهى تعليق حقها في استخدام حقوق السحب الخاصة. وبناء على ذلك، وفي ضوء وجود ضمانات مواتية بشأن توافر موارد لتمويل عمل الصندوق لتخفيف أعباء الديون عن ليبريا، اعتمد المجلس التنفيذي في السنة المالية ٢٠٠٨ طلب ليبريا لعقد اتفاقات يبلغ مجموعها ٥٨٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة بموجب "تسهيل النمو والحد من الفقر" و"تسهيل الصندوق الممدد"، وقرر أن ليبريا قد وصلت إلى نقطة اتخاذ القرار بموجب المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، واعتمد طلب ليبريا للحصول على مساعدة مؤقتة بموجب مبادرة "هيبيك".

الاقتصادي بمراعاة شروط التيسير في البلدان منخفضة الدخل التي حددها الصندوق والبنك الدولي، حيثما وجدت، وأن تأخذ في الحسبان نتائج تحليلات القدرة على مواصلة تحمل الديون بشأن البلدان منخفضة الدخل الأخرى. كذلك أنشأ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي صفحات على شبكة الإنترنت مخصصة لتسهيل إتاحة المعلومات للمانحين والدائنين عن تحليلات القدرة على الاستمرار في تحمل الديون وقضايا التيسير القطرية.[٥٧]

الدعم غير المالي

يقدم الصندوق دعما غير مالي للبرامج في البلدان منخفضة الدخل من خلال أدوات دعم السياسات. وقد تمت الموافقة على تقديم أداتين لدعم السياسات في السنة المالية ٢٠٠٨ (موزامبيق والسنغال)، ورفع ذلك عدد البلدان التي تمت الموافقة على حصولها على أدوات دعم السياسات إلى ستة بلدان حتى الآن (جاءت الموافقة على أدوات دعم السياسات لنيجيريا في السنة المالية ٢٠٠٦، ولكل من الرأس الأخضر وتنزانيا وأوغندا في السنة المالية ٢٠٠٧). ووضع المجلس التنفيذي إطار أدوات دعم السياسات في السنة المالية ٢٠٠٦ لتلبية متطلبات البلدان منخفضة الدخل التي لم تعد في حاجة إلى مساعدة مالية من الصندوق أو لا ترغب في الحصول عليها ولكنها تطلب مشورة الصندوق بشأن سياساتها الاقتصادية ومراقبتها وتأييدها. كذلك تقوم أدوات دعم السياسات بوظيفية «توجيه الإشارات»– أي أنها توفر معلومات غير مباشرة عن الأداء والآفاق الاقتصادية للبلدان المعنية، ويمكن للأطراف الخارجية (كالدائن من القطاع الخاص، والجهات المانحة، والجمهور بوجه عام) الاستناد إلى تلك المعلومات فيما تتخذه من قرارات. وهذه الأدوات مصممة على غرار تسهيل النمو والحد من الفقر وتحقق العديد من أغراضه وهي تستند إلى وضع استراتيجية للحد من الفقر، شأنها شأن الاتفاقات المعقودة في إطار ذلك التسهيل وعمليات تخفيف أعباء الديون. وفي حالة حدوث صدمة خارجية، يمكن لأدوات دعم السياسات الملتزمة بالمسار المقرر أن توفر أساسا للوصول بسرعة إلى موارد تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية.

التوسع في تقديم المعونة

تعهد المجتمع الدولي بالتوسع في تقديم المعونة وتحسين طرائق تقديمها إلى البلدان منخفضة الدخل لمساعدتها على إحراز أهداف التنمية للألفية الجديدة (الإطار ٤–٢). وعمل صندوق النقد الدولي لمساعدة البلدان على إيجاد

[٥٧] راجع «إطار القدرة على الاستمرار في تحمل الديون في البلدان منخفضة الدخل: مقدمة» ("The Debt Sustainability Framework for Low-Income Countries: Introduction") ويمكن الاطلاع عليه في موقع صندوق النقد الدولي التالي على شبكة الإنترنت www.imf.org/external/pubs/ft/dsa/lic.htm.

الإطار ٤–٢

تقرير الرصد العالمي يخلص إلى خروج التقدم نحو أهداف الألفية عن المسار

يقوم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بمتابعة تقدم البلدان منخفضة الدخل نحو إحراز أهداف التنمية في الألفية الجديدة وينشران سويا ما يتوصلان إليه من نتائج سنويا في «تقرير الرصد العالمي». وقد خلص العدد الخامس من «تقرير الرصد العالمي» الصادر في إبريل ٢٠٠٨ بعنوان «تقرير الرصد العالمي: أهداف التنمية للألفية الجديدة والبيئة – جدول أعمال لتنمية شاملة وقابلة للاستمرار» *(Global Monitoring Report: MDGs and the Environment–Agenda for Inclusive and Sustainable Development)* إلى أنه برغم أن العالم عازم على تخفيض الفقر الشديد إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، فليس من المرجح أن تحرز البلدان الفقيرة أهداف خفض وفيات الأطفال والأمهات. ويرجح أن يكون هناك قصور شديد أيضا في تحقيق أهداف استكمال التعليم الابتدائي والتغذية والمرافق الصحية.[١]

وأكد التقرير الربط بين البيئة والتنمية ودعا إلى اتخاذ تدابير عاجلة بشأن تغير المناخ، وحذر من أن البلدان النامية هي الأكثر تعرضا للمعاناة من تغير المناخ وتدهور الموارد الطبيعية. ويتعين دعم البلدان النامية في معالجة الروابط بين النمو والتطور وتحقيق إمكانية استمرار البيئة من أجل الاعتماد على المكاسب المتحققة بصعوبة.

ويختلف التقدم نحو إحراز أهداف التنمية للألفية الجديدة اختلافا كبيرا بين البلدان والمناطق وحسب مجموعات الدخل. وتشهد إفريقيا جنوب الصحراء تأخرا من كافة الجوانب، بما في ذلك هدف الحد من الفقر رغم ما تشهده العديد من بلدان المنطقة في الوقت الراهن من تحسن أداء النمو. غير أنه لا تزال هناك إمكانية لتحقيق أهداف التنمية للألفية الجديدة في معظم البلدان بفضل تعزيز الجهود التي تبذلها البلدان ذاتها وشركائها في التنمية. ويحتوي التقرير على جدول متكامل يتألف من ست نقاط مع وضع النمو القوي الشامل على رأسها، ويدعو إلى زيادة فعالية المعونة، ونجاح نتائج محادثات جولة الدوحة التجارية، وزيادة التركيز على تقوية البرامج في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والتغذية، وتمويل نقل التكنولوجيا لدعم الجهود نحو تخفيف حدة آثار تغير المناخ والتكيف معه.

[١] راجع البيان الصحفي رقم 08/75 بعنوان "Progress Toward Nutrition, Health, Education, and Other Development Goals Off Track, Global Monitoring Report Finds" على اسطوانة السي دي روم أو في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت، www.imf.org/external/np/sec/pr/2008/pr0875.htm. ويمكن الاطلاع على تقرير الرصد العالمي في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت، www.imf.org/external/pubs/ft/gmr/2008/eng/gmr.pdf.

بيئة اقتصادية كلية تمكنها من الاستفادة من المعونة بفعالية، وذلك بتقديم مشورته بشأن السياسات، والدعم المالي (بما في ذلك تخفيف أعباء الديون)، والمساعدة الفنية. وفي يوليو ٢٠٠٧، ناقش المجلس التنفيذي انعكاسات التوسع المزمع في تقديم المعونة إلى البلدان منخفضة الدخل على دور الصندوق وتصميم برامج السياسات المدعمة بموارد الصندوق– لا سيما تصميم سياسات المالية العامة، والسياسات النقدية، وسياسات أسعار الصرف (الإطار ٤–٣).[٥٨]

أسعار الغذاء والوقود

شكل صندوق النقد الدولي في السنة المالية ٢٠٠٨ فرقة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بأسعار الغذاء والوقود، والتي قدمت برنامج عملها في جلسة إعلام نظمت للمجلس التنفيذي في إبريل ٢٠٠٨. وأجرى المجلس مناقشة واسعة النطاق بشأن رد الفعل الملائم إزاء أزمة الأغذية والوقود، واستخدام تسهيلات الصندوق، وتقديم المشورة بشأن السياسات. ووافق المجلس على برنامج العمل، ويجري عمل الفرقة على ثلاثة أصعدة على النحو التالي: تشخيص المشكلة؛ والتعاون مع المؤسسات الأخرى المشاركة في فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية، التي تضم عددا من وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي، من أجل ضمان تنسيق مساهمة الصندوق (بما في ذلك الدعم المالي) مع الجهود الدولية لمعالجة المصاعب التي تنشأ من زيادات الأسعار؛ وتقديم المشورة بشأن السياسات إلى البلدان الأكثر عرضة للمخاطر، مع ضمان قدرة السياسات الموضوعة على الاستمرار في المديين المتوسط والبعيد.

وقدم الصندوق مذكرة شاملة حول خيارات السياسات كخلفية يستند إليها نقاش وزراء المالية للبلدان الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا،[٥٩] كما أنه يقدم مشورة للبلدان المؤهلة للاستفادة من «تسهيل النمو والحد من الفقر» وبلدان أخرى بشأن الاستجابات الممكنة على صعيد السياسات إزاء تصاعد أسعار الأغذية، لا سيما التدابير التي تستهدف الفقراء. وقام خبراء الصندوق بزيارة هايتي في إبريل ٢٠٠٨، وهو مستورد كبير صاف للأغذية، لتقييم أثر ارتفاع أسعار الأغذية على البرنامج الاقتصادي للحكومة ومناقشة نوع الدعم الذي من شأنه أن يفي باحتياجات هايتي على النحو الأفضل. وطلب عدد من البلدان، معظمها في إفريقيا، الحصول على مزيد من الدعم المالي (من خلال اتفاقات «تسهيل النمو والحد من الفقر» المعقودة معها) لتغطية ارتفاع تكاليف استيراد

[٥٨] أُجريت المناقشة في سياق استعراض تقريرين أعدهما خبراء الصندوق يتضمنا تحليلا لعمل الصندوق مؤخرا بشأن مراعاة تدفقات المعونة الإضافية. ويمكن الاطلاع على هذه التقارير في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت، بعنوان "Aid Flows–The Role of the Fund and Operational Issues for Program Design," في موقع الصندوق www.imf.org/external/np/pp/2007/eng/061407.pdf، وتقرير "Fiscal Policy Response to Scaled-Up Aid" في الموقع التالي: www.imf.org/external/np/pp/2007/eng/060507.pdf. ويمكن الاطلاع على خلاصة مناقشات المجلس في نشرة المعلومات المعممة رقم ٠٧/٨٣ بعنوان "IMF Executive Board Discusses Operational Implications of Aid Inflows for IMF Advice and Program Design in Low-Income Countries," على اسطوانة السي دي روم، أو في موقع الصندوق التالي على شبكة الإنترنت: www.imf.org/external/np/sec/pn/2007/pn0783.htm.

[٥٩] يمكن الاطلاع على تقرير "Food and Fuel Price Increases in Sub-Saharan Africa: Background Note for WAEMU Meeting on April 23, 2008 in Abidjan" على اسطوانة السي دي روم.

الإطار ٤-٣

التوسع في تقديم المعونة للبلدان منخفضة الدخل: الانعكاسات التشغيلية

ناقش المجلس التنفيذي في يوليو ٢٠٠٧ الانعكاسات التشغيلية للتوسع في تقديم المعونة على المشورة التي يقدمها الصندوق وتصميم برامجه. وأشار المديرون التنفيذيون إلى أن التوسع في تقديم المعونة ليس ملحوظا على نطاق واسع، مؤكدين أنه ينبغي أن تظل جهود الصندوق في البلدان منخفضة الدخل مركزة على مجالات اختصاصه الأساسية. ورحب المديرون بما خلصت إليه التقارير من أن البرامج المدعمة بموارد الصندوق قد أصبحت أكثر مراعاة لاستخدام المعونة، وأكثر دعما للإنفاق الموجه لتخفيض الفقر.

وأيد المديرون التركيز على تحديد أفضل الممارسات لتصميم سياسات الاقتصاد الكلي في البرامج المدعمة بموارد الصندوق في سياق تدفقات المعونة الإضافية المتقلبة وغير المؤكدة، وأكدوا أنه ينبغي أن تعتمد صياغة سياسة الاقتصاد الكلي، في ظل بيئة التوسع في تقديم المعونة، على رؤية أطول أجلا لخطط الإنفاق وتوافر الموارد الممكنة، واستخدام الأطر متوسطة الأجل كأداة السياسات المناسبة لهذا الغرض. وإذ أشار المديرون إلى التقلب الذي يغلب على مدفوعات المعونة المنصرفة، قالوا إنه من المفيد توزيع الإنفاق على فترات زمنية مختلفة لكي تحصل البرامج على التمويل الكافي، وشددوا على الحاجة إلى مراقبة الإنفاق بعناية لضمان استمرارية القدرة على تحمل الدين، وذكروا أن عدم كفاءة الإنفاق لن تؤدي إلا إلى إضافة مزيد من أعباء الديون دون تحسين النتائج الاقتصادية والاجتماعية.

وشدد المديرون على أهمية مراعاة التنسيق بين سياسة المالية العامة والسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف في إدارة تدفقات المعونة المتلقاة، وأشار عدد كبير منهم إلى أن التوسع في تقديم المعونة يعزز دواعي المرونة في سعر الصرف، بينما يمكن أن يتسبب نظام التعويم الموجه في خلق تحديات صعبة أمام تصميم السياسات والبرامج. وأشاروا إلى دور الصندوق الحيوي المتواصل في تقديم المشورة للبلدان الأعضاء حول سياسات سعر الصرف، وأوصوا بأن تسعى البرامج النقدية إلى التوفيق بين استيعاب المعونة من ناحية واستقرار الأسعار وكفاية الاحتياطيات من ناحية أخرى، مع تجنب إزاحة الاستثمار الخاص.

وأعرب المديرون عن اعتقادهم بأن تدابير خفض الاعتماد على المعونة في نهاية المطاف ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية الكلية لإدارة المعونة الإضافية. وشددوا على أن تقوية مؤسسات المالية العامة ونظم الإدارة المالية العامة تمثل عاملا حيويا في كفاءة استخدام المعونة الإضافية، ودعوا البلدان منخفضة الدخل إلى إعداد خطط عمل ذات تسلسل ملائم وأولويات محددة لتعزيز نظم الإدارة المالية العامة، استنادا إلى تقييم تشخيصي للنظم القائمة. وينبغي أن تحدد خطط العمل أولويات تدابير الإصلاح تمشيا مع القدرة المحلية على القيام بهذه الإصلاحات. ومع تنامي الاتجاه نحو اللامركزية، أكد المديرون الحاجة إلى نظم فعالة للإدارة المالية العامة على مستويات الحكومة دون المركزية حيث يتركز معظم الإنفاق الاجتماعي. وأكد المديرون ضرورة استمرار الدعم من المانحين للبلدان منخفضة الدخل في إنشاء وتنفيذ خطط العمل المعنية بالإدارة المالية العامة، بما في ذلك المساعدة الفنية.

الأغذية، ووافق المجلس التنفيذي في مطلع السنة المالية ٢٠٠٩ على تقديم دعم مالي من خلال «تسهيل النمو والحد من الفقر» لسبعة بلدان ستتأثر موازين مدفوعاتها تأثرا حادا بارتفاع تكاليف الواردات من الأغذية والوقود. كذلك ينظر المجلس في أساليب تعديل «تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية» من أجل زيادة الاستفادة منه.

واجتمعت المجموعة التشاورية الإفريقية في إبريل ٢٠٠٨ في مقر الصندوق في واشنطن العاصمة[٦٠] لمناقشة تأثير ارتفاع أسعار الأغذية والوقود في العالم والتحديات التي تمثلها أمام صانعي السياسات في إفريقيا جنوب الصحراء وعلى مستوى العالم. واتفقت المجموعة على أنه ينبغي أن تهدف السياسات إلى مساعدة أولئك الأقل قدرة على تحمل الزيادات السعرية، وألا تهدد في نفس الوقت المكاسب المتحققة بصعوبة على صعيد الاستقرار الاقتصادي، وأشارت إلى أنه رغم أن الدعوم المؤقتة الموجهة لمستحقيها يمكن أن تساعد في حماية المجموعات الأكثر تعرضا للخطر من تأثير الصدمات، فمن الضروري العمل على ضمان ألا تصبح هذه الدعوم دائمة. وبرغم أنه ينبغي أن تهدف البلدان إلى إنشاء شبكة للأمان الاجتماعي تتسم بالكفاءة، أشارت المجموعة إلى أن هذا الأمر ليس بالسهل دائما وأن بعض ثاني الحلول الفضلى ربما يكون مناسبا.

واتفقت المجموعة على أن البلدان التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاج الغذاء ينبغي أن تزيل المعوقات أمام الإنتاج الزراعي المحلي (مشيرين إلى قيام العديد منها بذلك) وأنه ينبغي أن تتجنب البلدان اتباع سياسات تحدث تشوهات مثل الدعم غير المستهدف. وأكد المدير العام استعداد صندوق النقد الدولي لدعم البلدان في تصميم سياسات الاقتصاد الكلي من أجل التعامل مع الصدمات، بما في ذلك إيجاد الحيز المالي لشبكات الأمان. وأيدت المجموعة الدعوة الموجهة إلى المانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف لزيادة المعونة من الأغذية بقدر كبير.

المعونة من أجل التجارة

ناقش المجلس التنفيذي في سبتمبر ٢٠٠٧ تقريرا مشتركا للصندوق والبنك الدولي حول الجهود التي يبذلها المجتمع متعدد الأطراف لدعم اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي.[٦١] ورحب المديرون التنفيذيون بالمبادرات التي أطلقتها منظمة التجارة العالمية والمؤسسات الأخرى لزيادة المعونة الموجهة للتجارة وتحسين تنسيقها وتوصيلها. وإذ أعرب المديرون عن أسفهم لاستمرار العقبات العديدة التي تفرضها الاقتصادات المتقدمة والنامية على التجارة في المنتجات ذات الاهتمام لأقل البلدان نموا، أشاروا إلى وجود الكثير من فرص التجارة غير المستغلة بسبب قيود البنية التحتية وغيرها من قيود العرض على المستوى المحلي وكذلك جوانب الضعف في السياسات ذات الصلة والمسائل المتعلقة بنظام الحوكمة، وإلى أن المعونة الموجهة للتجارة يمكن أن تساعد أقل البلدان نموا لزيادة الاستفادة من الفرص التجارية القائمة والجديدة. وذكر المديرون أيضا أن المزايا التي تعود من المعونة الموجهة للتجارة يمكن أن تزداد إذا ما اقترنت بأطر معززة للسياسات، بما في ذلك إجراء مزيد من الإصلاحات التجارية.

واتفق المديرون التنفيذيون على أنه يلزم توخي التحديد السليم لأولويات فرادى البلدان فيما يخص الإصلاحات ذات الصلة بالتجارة وتعزيز القدرة التنافسية، بالاستناد إلى الدراسات التشخيصية عن التجارة التي يتم إعدادها في ظل «الإطار المتكامل المعزز للمساعدة الفنية المتعلقة بالتجارة لأقل البلدان نموا» (EIF) ودمجها في الاستراتيجيات القومية للتنمية والحد من الفقر. وأكد المديرون التنفيذيون أيضا أهمية تأمين المزيد من التمويل للإطار المتكامل المعزز، وحثوا المانحين على الوفاء بكل ما تعهدوا بتقديمه من المعونة المتعلقة بالتجارة.

تصميم البرامج

استكمل المجلس التنفيذي أثناء السنة المالية ٢٠٠٨ مراجعة لسياسة استخدام موارد الصندوق ضمن الشرائح الائتمانية وبموجب «تسهيل الصندوق الممدد» و«تسهيل النمو والحد من الفقر»، وسياسة الاستخدام الاستثنائي لموارد الصندوق؛ كذلك ناقش المجلس تقرير مكتب التقييم المستقل حول الشرطية الهيكلية في البرامج المدعمة بموارد الصندوق، ونظر في اتباع منهج جديد للدول الهشة بموجب برنامج ذي مرحلتين هو «برنامج المساعدات من أجل النهوض الاقتصادي».

سياسة استخدام الموارد

يجري المجلس التنفيذي مراجعات دورية لسياسة استخدام موارد الصندوق – وهي الحدود والمبادئ التوجيهية التي تحكم مقدار التمويل الذي يوفره الصندوق للبلدان الأعضاء من أجل دعم برامجها الاقتصادية. وتشمل هذه المراجعات النظر في الحدود العادية التي تنطبق على استخدام الموارد ضمن الشرائح الائتمانية (عادة بموجب اتفاقات الاستعداد الائتماني) وبموجب تسهيل الصندوق الممدد، إلى جانب إطار الاستخدام الاستثنائي الذي يوجه القرارات بشأن التمويل بما يتجاوز الحدود العادية. وتتناول المراجعات أيضا سياسات الإقراض بموجب "تسهيل النمو والحد من الفقر". وفي ختام آخر المراجعات التي أجراها المجلس في فبراير ٢٠٠٨، اتفق معظم المديرين التنفيذيين على استمرار ملاءمة المبادئ التوجيهية والحدود الموضوعة لسياسة استخدام موارد الصندوق، وأيدوا الإبقاء على الحدود الراهنة رغم ما رآه بعض المديرين التنفيذيين من ضرورة زيادة حدود استخدام الموارد نظرا لأن الموارد المتاحة لبعض البلدان الأعضاء ذات الاقتصادات الديناميكية لم تواكب سرعة التدفقات التجارية والرأسمالية. وأكد المديرون

[٦٠] كان هذا الاجتماع هو الثالث للمجموعة التي تشكلت في إبريل ٢٠٠٧ لتعزيز حوار الصندوق بشأن السياسات مع المجموعة الإفريقية. وتتألف من أعضاء المجموعة الإفريقية ومدير عام صندوق النقد الدولي.

[٦١] راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 08/14 بعنوان "IMF Executive Board Discusses Aid for Trade" على اسطوانة السي دي روم أو في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت: www.imf.org/external/np/sec/pn/2008/pn0814.htm. ويمكن الاطلاع على تقرير "Aid for Trade: Harnessing Globalization for Economic Development" في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت، www.imf.org/external/np/pp/2007/eng/080107.pdf.

التنفيذيون أيضا أنه ينبغي أن تظل قرارات استخدام الموارد قائمة على حاجة العضو للتمويل، وقدرته على سداد التزاماته تجاه الصندوق، بما في ذلك قوة برنامجه التصحيحي، ومقدار التزاماته المالية القائمة للصندوق. ورأي معظم المديرين أن إطار الاستخدام الاستثنائي وحدود استخدام الموارد وأعراف الإقراض الحالية بموجب "تسهيل النمو والحد من الفقر" لا تزال ملائمة بشكل عام، وأعربوا عن اعتقادهم بعدم وجود ما يدعو لإجراء تغييرات في الوقت الراهن.[٦٢]

الشرطية الهيكلية والبرامج المدعمة من الصندوق

ناقش المجلس التنفيذي في ديسمبر ٢٠٠٧ تقييما أجراه مكتب التقييم المستقل للشرطية الهيكلية في البرامج المدعمة بموارد الصندوق. واتفق المديرون التنفيذيون بوجه عام مع النتائج التي خلص إليها مكتب التقييم المستقل، وأشاروا إلى ما تقدمه تقييمات المكتب من دفعة مؤثرة للجهود الجارية بهدف زيادة تركيز الصندوق على مجالات اختصاصه الرئيسية وتوثيق صلته بها. وأشاد المجلس بالتحول الذي توصل إليه مكتب التقييم المستقل في عناصر الشرطة الهيكلية نحو مجالات اختصاص الصندوق الرئيسية، ولكن معظم المديرين أعربوا عن قلقهم إزاء ما خلص إليه مكتب التقييم المستقل من عدم انخفاض عدد الشروط الهيكلية بصورة ملحوظة، واحتمال تغطية بعض عناصر الشرطية الهيكلية لمجالات ليست بالحيوية لأهداف البرامج. وأيد المجلس بوجه عام تكثيف الجهود الرامية إلى ترشيد الشرطية، مع اعتماد محدودية الشرطية كمبدأ توجيهي في هذا الشأن والتركيز على التدابير التي تعتبر حيوية لتحقيق أهداف البرامج. وكان أحد المجالات الأخرى التي أثارت المخاوف هي ما خلص إليه مكتب التقييم المستقل من أن معدلات الامتثال للشرطية الهيكلية ظلت منخفضة في كثير من الحالات، وأن الشرطية الهيكلية لم تحث في أغلب الأحيان على زيادة الإصلاحات. ودعا المجلس إلى زيادة الاعتماد على آراء السلطات المعنية عند وضع الشرطية وذلك من أجل تعزيز الشعور الوطني بملكية الإصلاحات بوجه عام. ونظر المجلس التنفيذي في خطة الإدارة لتنفيذ التوصيات التي أيدها المجلس في مطلع السنة المالية ٢٠٠٩.

الدول الهشة

نظر المجلس التنفيذي في مارس ٢٠٠٨ في منهج جديد لمساعدة الدول الهشة – برنامج ذي مرحلتين هو "برنامج المساعدات من أجل النهوض الاقتصادي".[٦٣] وبموجب المرحلة الأولى من "برنامج المساعدات من أجل النهوض الاقتصادي" المقترح، يقدم الصندوق مساعدة فنية وليس تمويلا. وسوف تسمح المرحلة الثانية بالتمويل مع وجود شرطية محدودة ولكنها مركزة جيدا بغية زيادة تعزيز الأداء الاقتصادي وتنفيذ السياسات لتمكين البلدان المتلقية من استيفاء معايير التمويل ضمن الشريحة الائتمانية العليا في أسرع وقت ممكن.

واتفق المديرون التنفيذيون بوجه عام على أن المجال متاح لتحسين قدرة الصندوق على مساعدة الدول الهشة منخفضة الدخل، وأشار كثير منهم إلى أنه من المفيد اتباع منهج للبرامج متوسط الأجل يتسم بالتدرج والمرونة. وشددوا على أنه ينبغي للصندوق التركيز على مساعدة البلدان الهشة في إعادة بناء قدراتها المؤسسية للعمل بالمشورة بشأن سياسات الاقتصاد الكلي وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الأساسية. واتفق المديرون على أن مشاركة الصندوق يمكن أن تساعد في حفز الدعم المالي الدولي للبلد المعني وإرساء الأسس لتخفيف أعباء الديون. ورأي العديد من المديرين فائدة من اتباع المنهج المقترح، بينما أعرب عدد آخر منهم عن رأيه بأنه يمكن إحراز التحسنات اللازمة فيما يخص مشاركة الصندوق في الدول الهشة منخفضة الدخل في سياق الأدوات الموجودة لدى الصندوق كالمساعدة الفنية، والرقابة، وخطابات التقييم، والبرامج التي يراقبها خبراء الصندوق، والمساعدة الطارئة للبلدان في مرحلة ما بعد الصراعات. وسوف تعاود الإدارة عرض اقتراحات تشغيلية على المجلس تعكس آراءه، ونتائج التواصل الخارجي مع البلدان الأعضاء أثناء اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إبريل ٢٠٠٨، وكذلك عرض خطط إضافية للتواصل الخارجي مع المانحين والأطراف المعنية الأخرى.

[٦٢] راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 08/30 بعنوان "IMF Executive Board Concludes Review of Access Policy in the Credit Tranches and Under the EFF and the PRGF, and Exceptional Access Policy," على اسطوانة السي دي روم أو موقع الصندوق على شبكة الإنترنت، www.imf.org/external/np/sec/pn/2008/pn0830.htm.

[٦٣] يضع الصندوق تعريفا تقريبيا للدول الهشة بأنها البلدان التي يصاب أداؤها الاقتصادي والاجتماعي بضرر بالغ بسبب ضعف الحوكمة، ومحدودية القدرة الإدارية، واستمرار التوترات الاجتماعية، والميل نحو الصراعات وعدم الاستقرار السياسي (بما في ذلك البلدان الخارجة من دائرة الصراعات). ويمكن الاطلاع على خلاصة مناقشات المجلس في النشرة المعممة رقم 08/43 بعنوان "IMF Executive Board Discusses the Fund's Engagement in Fragile States and Post-Conflict Countries–A Review of Experience." على اسطوانة السي دي روم وفي موقع الصندوق التالي على شبكة الإنترنت www.imf.org/external/np/sec/pn/2008/pn0843.htm. واستندت المناقشة التي أجراها المجلس التنفيذي إلى تقرير أعده خبراء الصندوق بعنوان "The Fund's Engagement in Fragile States and Post-Conflict Countries–A Review of Experience–Issues and Options". والذي يمكن الاطلاع عليه أيضا في موقع الصندوق التالي على شبكة الإنترنت www.imf.org/external/np/pp/eng/2008/030308/pdf.

معهد التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد الدولي وسنغافورة، سنغافورة.

بناء المؤسسات والقدرات

تمثل المساعدة الفنية والتدريب اللذان يقدمهما الصندوق أداتين حيويتين في مساعدة البلدان الأعضاء على تصميم سياسات سليمة وتنفيذها، ومن ثم الإسهام في تحقيق استقرارا الاقتصاد العالمي. وقد يكون الصندوق هو أفضل المصادر – إن لم يكن هو المصدر الوحيد – لتقديم المشورة والتدريب للبلدان الأعضاء في بعض المجالات كإنشاء المؤسسات المالية العامة والنقدية على أسس سليمة. غير أنه في ظل بيئة تتسم بنقص الموارد، يتعين على الصندوق تحديد أولوياته واعتماد منهج أكثر استراتيجية، وبالتالي يتم إجراء الإصلاحات كجزء من عملية إعادة تركيز عمل الصندوق لتعزيز الأثر الذي تحدثه أنشطته في مجال بناء القدرات.

تعزيز فعالية المساعدة الفنية وكفاءتها

يقدم الصندوق المساعدة الفنية في مجالات خبراته الأساسية – وهي السياسات الاقتصادية الكلية، والنقدية، وسياسة سعر الصرف، والسياسة الضريبية؛ وإدارة الإيرادات؛ وإدارة المصروفات؛ واستقرار القطاع المالي؛ والأطر التشريعية؛ والإحصاءات الاقتصادية الكلية والمالية. ويتجه نحو ٨٠٪ من المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق للبلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان في الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط (الشكل البياني ٤–٢). والغرض من التغييرات الكبيرة التي أُدخلت على المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق هو تحقيقَ عدد من الأهداف منها ما يلي:[٦٤]

- تعزيز اندماج المساعدة الفنية في العمل الرقابي والإقراض من الصندوق؛
- تحسين عملية تحديد أولويات المساعدة الفنية من خلال اتساقها على نحو أفضل مع الأهداف الاستراتيجية للبلدان المتلقية للمساعدة والصندوق؛
- تحسين اندماج المساعدة الفنية في الميزانية متوسطة الأجل للصندوق لتسهيل مسألة تحديد الأولويات والسماح للمساعدة الفنية بأن تكون أكثر تجاوبا للتغيرات التي تطرأ على الأولويات؛
- توسيع نطاق نشر النتائج التي تخلص إليها المساعدة الفنية لزيادة تبادل المعلومات عن الدروس المستفادة وتسهيل التنسيق مع المانحين والجهات الأخرى المقدمة للمساعدة الفنية؛
- إجراء تقييمات المساعدة الفنية على أساس أكثر منهجية من خلال استحداث مؤشرات للأداء؛
- تعزيز عمليات إعداد ميزانية المساعدة الفنية، وحساب تكاليفها، وتمويلها.

تضطلع الإدارات المختصة بشؤون المناطق الجغرافية في الصندوق بمسؤولية ريادية في وضع استراتيجيات المساعدة الفنية، باعتبارها الرابط الأولي بين المؤسسة والبلدان الأعضاء، وذلك بالتنسيق مع سلطات البلدان المعنية. وتعبر خطط المساعدة الفنية الواردة في مذكرات الاستراتيجية الإقليمية عن الأولويات المشتركة بين الصندوق وسلطات البلدان. وتظهر هذه الأولويات في سياق متوسط الأجل لضمان وجود توازن مناسب بين احتياجات السياسات قصيرة الأجل ومتطلبات بناء القدرات متوسطة الأجل. كذلك يسهل المنهج متوسط الأجل الاندماج الكامل لخطط المساعدة الفنية في الميزانية التشغيلية للصندوق والتوقيتات التي يحددها المانحون. وسوف يجرى في السنة المالية ٢٠٠٩ استعراض تجربة مذكرات الاستراتيجية الإقليمية كمبادرة جديدة، وتنقيحها إذا لزم الأمر.

ويمثل قياس أداء المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق جانبا حيويا من جوانب الحوكمة والمساءلة في المؤسسة. وتشمل الخطط الرامية إلى تعزيز قياس الحوكمة والأداء في مجال المساعدة الفنية ما يلي: (١) استحداث مؤشرات للأداء الكمي على مستوى الصندوق لجعل تقييم المساعدة الفنية المقدمة أكثر شفافية وخضوعا للمساءلة؛ (٢) تحديد الأهداف والمخرجات بوضوح مقارنة بالنتائج التي يمكن قياسها؛ (٣) تقييم المساعدة الفنية بصورة أكثر منهجية؛ (٤) زيادة الدقة والشفافية في تحديد تكلفة المساعدة الفنية؛ (٥) النظر في وضع جدول أوسع نطاقا للرسوم مقابل الحصول على المساعدة الفنية، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى زيادة تحسين الكفاءة والمساءلة بشأن استخدام الموارد من خلال خضوع المساعدة الفنية لاختبار "القيمة مقابل التكلفة" في السوق.

وسوف تظل الضغوط على مالية الصندوق تفرض استخدام الموارد بناء على تخطيط أفضل وإدارتها بشفافية أكبر عما كانت عليه من قبل، ويبحث الصندوق أساليب لتسخير موارد خارجية جديدة للمساعدة الفنية وزيادة مشاركته مع الشركاء المانحين (الشكل البياني ٤–٣). غير أنه في نفس الوقت يلزم على الخيارات المتاحة للتمويل أن تأخذ في الاعتبار الطبيعة المتفردة للمساعدة الفنية المقدمة من الصندوق، والتي لا تحتوي على عناصر السلعة العامة التي تفيد الاقتصاد الدولي فحسب، بل وتعزز أيضا فعالية تدفقات المعونة بوجه عام.

وتقدم مراكز المساعدة الفنية الإقليمية الستة التابعة للصندوق – في منطقة المحيط الهادئ؛ ومنطقة الكاريبي؛ وشرق وغرب ووسط إفريقيا؛ والشرق الأوسط – أبلغ مثال للتعاون الناجح بين الصندوق ومانحيه. وتحصل المراكز الإقليمية على معظم التمويل المخصص لها من البلدان المانحة، والجهات الدولية، وبنوك التنمية الإقليمية، حيث أثنى الكثيرون على هيكل الحوكمة المطبق في هذه المراكز بشكل خاص. وفي ظل هذا الإطار، تتولى لجنة تسيير تضم ممثلين للبلدان المستفيدة والجهات المانحة وصندوق النقد الدولي تقديم الإرشادات الاستراتيجية اللازمة لبرنامج العمل في كل مركز. ويضمن هذا الترتيب شعور جميع الأطراف المعنية بملكية قوية تجاه الأنشطة التي ينظمها كل مركز. وفي ضوء التجارب الإيجابية مع المراكز الإقليمية، هناك خطط لإنشاء مراكز جديدة، بما في ذلك في أمريكا الوسطى، وآسيا الوسطى، وغرب

[٦٤] أعد مكتب إدارة المساعدة الفنية التابع للصندوق تقريرا حول الإصلاحات في مجال تقديم المساعدة الفنية بالتعاون مع إدارات أخرى، وتم عرضه على المجلس التنفيذي أثناء السنة المالية ٢٠٠٨. وبوجه عام، أيد المجلس الإصلاحات التي حددها الخبراء وذلك في اجتماع عقد في مطلع السنة المالية ٢٠٠٩. راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 08/58 بعنوان "IMF Executive Board Discusses Reforms to Enhance the Impact of Fund Technical Assistance" على اسطوانة السي دي روم أو موقع الصندوق على شبكة الإنترنت، www.imf.org/external/np/sec/pn/2008/pn0858.htm، والاطلاع على تقرير بعنوان "Enhancing the Impact of Fund Technical Assistance" في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت www.imf.org/external/np/pp/eng/2008/040308a.pdf.

الشكل البياني ٤–٢
المساعدة الفنية من الصندوق تركز على البلدان منخفضة الدخل والبلدان في الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط[1]
(تقديم المساعدة الفنية الميدانية مقيسا بسنوات العمل؛ متوسط الفترة للسنوات المالية ٢٠٠٣–٢٠٠٨)

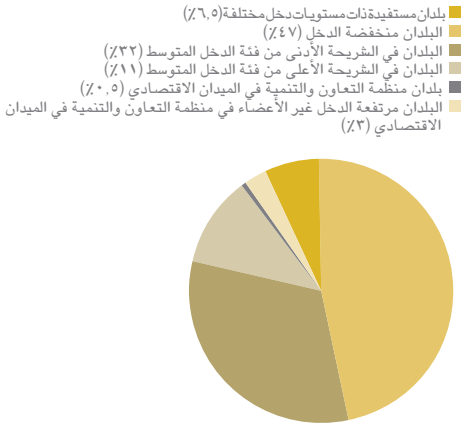

[1] ماعدا مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الكاريبي.
ملحوظة: حصة الفرد من الدخل: ١١,١١٥ دولارا < مرتفع؛ ٣,٥٩٥ دولارا < الشريحة الأعلى في فئة الدخل المتوسط < ١١,١١٥ دولارا؛ ٩٠٥ دولارا < الشريحة الأدنى في فئة الدخل المتوسط < ٣,٥٩٥ دولارا؛ منخفض < ٩٠٥ دولارا

الشكل البياني ٤–٣
زيادة تمويل المساعدة الفنية الميدانية المقدمة بأموال خارجية
(سنة عمل)

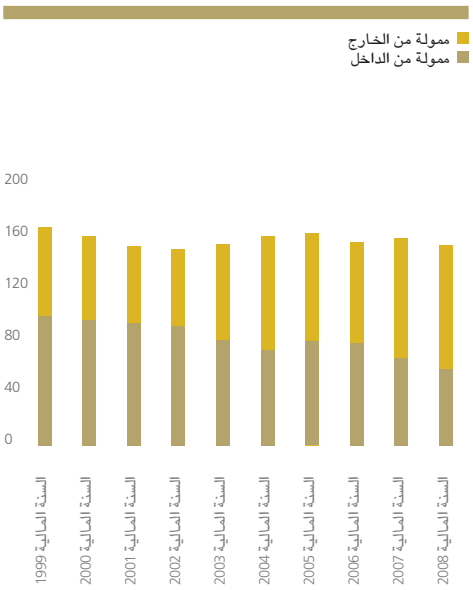

إفريقيا، وجنوب إفريقيا. وبما أن المراكز الإقليمية تتبع منهجا عمليا بقدر أكبر، فهي تقوم بدور مكمل للصناديق الاستئمانية المواضيعية التي يمكنها أن تدعم المساعدة الفنية الأكثر تخصصا بشأن موضوعات محددة. ويتوقع أن تلقى المبادرتان اهتماما ومشاركة كبيرتين من الجهات المانحة.

أنشطة مختارة للمساعدة الفنية في السنة المالية ٢٠٠٨

يقدم عدد من إدارات الصندوق المساعدة الفنية وتشمل أكبر الإدارات المقدمة لها إدارة شؤون المالية العامة، وإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، وإدارة الإحصاءات.

وتساعد إدارة شؤون المالية العامة البلدان الأعضاء في الصندوق على تحسين سياسات ومؤسسات المالية العامة، بما في ذلك من خلال تقوية أطر المالية العامة الكلية بها، وإصلاح السياسات الضريبية وسياسات الإنفاق، وتحديث الإدارة المالية العامة وإدارة الإيرادات. وقد شهدت السنة المالية ٢٠٠٨ طلبا كبيرا على المساعدة الفنية في مجال الإدارة المالية العامة، وسياسات الإنفاق، وفرض الضرائب على الموارد الطبيعية، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة. وبالإضافة إلى تقديم المشورة بشأن طائفة من الأمور ذات الصلة بعملية إعداد الميزانية، أطلقت الإدارة مدونة عن الإدارة المالية العامة في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت لتتبادل تجاربها وخبراتها مع الممارسين والجمهور، ونظمت حلقتي نقاش حول إعداد ميزانية الأداء. كذلك قدمت الإدارة مساعدة فنية تتعلق بالإشراف المالي على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وقدمت مشورة للبلدان، من بين أمور أخرى، عن كيفية معالجة انعكاسات الإصلاحات المؤثرة على الاقتصاد الكلي فيما يخص توزيع الدعوم، وآليات التسعير المحلية، والتعريفات الجمركية والضرائب. وشملت المساعدة الفنية ذات الصلة بالسياسات الضريبية وإدارة الإيرادات مجالات مثل أنظمة المالية العامة في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، وتصميم نظم ضريبة القيمة المضافة وإصلاحها وتنفيذها، وتنسيق الضرائب الإقليمية؛ وتحديث الإدارة الجمركية. وتأتي الدورات والحلقات التطبيقية الإقليمية ضمن العناصر المهمة في برنامج المساعدة الفنية في مجال السياسات الضريبية. و قدمت إدارة شؤون المالية العامة للبلدان الخارجة من دائرة الصراعات مساعدة فنية في مجال إعداد ميزانية الأداء، والإدارة المالية العامة، وإعادة بناء القدرات لإدارة الإيرادات. كذلك أجرت إدارة شؤون المالية العامة ترتيبات لتنظيم مؤتمر الحوار الدولي حول القضايا الضريبية «فرض الضرائب على المشروعات الصغيرة والمتوسطة» في بوينس آيرس في أكتوبر ٢٠٠٧ وذلك بالتعاون مع البنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية، ومركز البلدان الأمريكية لإدارة العمل.

وتركز إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية على تطوير واندماج أسواق رأس المال والأسواق المالية وكذلك على السياسات والعمليات النقدية. وتعمل الإدارة لمساعدة بلدان أمريكا الوسطى في تنسيق أسواقها الرأسمالية، وتقديم المساعدة الفنية التشخيصية والاستراتيجية لسبعة بلدان، ونشر الدراسات عن الدين العام، وأسهم الملكية، وأسواق دين القطاع الخاص في المنطقة؛ وكذلك تنظيم حلقات نقاش إقليمية والمشاركة في المنتديات الأخرى التي تنظمها هيئات إقليمية. كذلك نظمت الإدارة، بدعم من السلطات الإقليمية وسلطات البلدان المضيفة، سلسلة من الحلقات التطبيقية في بلدان آسيا الصاعدة، وأوروبا الصاعدة، وأمريكا اللاتينية عن تطور أسواق المشتقات. ونظم خبراء إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، بالتعاون مع البنك الدولي ومجموعة الثمانية، مؤتمرات وحوارات لصانعي السياسات، والمشاركين في السوق، والمستثمرين الأجانب حول زيادة عمق أسواق السندات المحلية في اقتصادات الأسواق الصاعدة. كذلك تعاونت الإدارة مع البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتنظيم مؤتمر عالمي عن صناديق المعاشات التقاعدية وشاركت في أحداث تواصل إقليمية مشابهة من تنظيم المنتدى الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، واتحادات عالمية وإقليمية لصناديق المعاشات التقاعدية.

وتركز المساعدة الفنية المقدمة من إدارة الإحصاءات على مساعدة البلدان الأعضاء في استيفاء معايير البيانات المقبولة دوليا. وتعمل الإدارة على استحداث سلاسل بيانات جديدة وتحسين الدقة والموثوقية في سلاسل البيانات القائمة في مجالات مثل الحسابات القومية وإحصاءات الأسعار، ومالية الحكومة، والإحصاءات النقدية والمالية، ومؤشرات السلامة المالية، وإحصاءات ميزان المدفوعات، ووضع الاستثمار الدولي، والديون الخارجية. وفي السنة المالية ٢٠٠٨ أوفدت إدارة الإحصاءات ٣٨٣ بعثة قصيرة للمساعدة الفنية، منها ١٦٠ بعثة إلى إفريقيا جنوب الصحراء، وعينت ١٤ مستشارا في مجال الإحصاءات للعمل على أساس طويل الأجل، ٦ منهم في المراكز الإقليمية للمساعدة الفنية. (راجع الفصل الثالث للاطلاع على مزيد من المعلومات عن عمل الصندوق في مجال البيانات والإحصاءات). كذلك نظمت الإدارة ٤٠ دورة تدريبية عن إحصاءات الاقتصاد الكلي من خلال معهد صندوق النقد الدولي ومراكز التدريب الإقليمية التابعة للصندوق (راجع أدناه) وذلك بالتعاون مع هيئات مختلفة.

وفضلا على ذلك، أطلق الصندوق مبادرات جديدة لبناء القدرات في مجال إدارة الدين العام والمخاطر على المالية العامة. وتقوم فرقة عاملة فنية مشتركة بين الصندوق والبنك الدولي بوضع إطار منهجي للاستراتيجيات متوسطة الأجل المعنية بإدارة الدين العام في البلدان منخفضة الدخل، وذلك استنادا إلى «إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين». وأيد المجلس التنفيذي هذا العمل في حلقة نقاش رسمية عقدت في مايو ٢٠٠٧ ناقش فيها تقريرا اشترك في إعدادهَ خبراء الصندوق والبنك الدولي عن تعزيز إدارة الدين العام في البلدان النامية.[٦٥] وبرغم التقدم الذي أحرزته العديد من البلدان في تعزيز إدارة الدين العام ودعم إطار الحوكمة وزيادة عمق الأسواق المحلية للدين العام، لا يزال عدد كبير من البلدان النامية يواجه تحديات على صعيد السياسات وتحديات مؤسسية وتشغيلية في استحداث أطر فعالة لإدارة الدين العام – بما في ذلك عدد من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وإذ أكد المديرون التنفيذيون أهمية تجنب إعادة تراكم الدين الذي لا يمكن الاستمرار في تحمله، فقد وافقوا على مشروع تجريبي لمدة ٤ سنوات لتقديم المساعدة الفنية إلى البلدان منخفضة الدخل، مع تفضيل طلبات البلدان التي تم تخفيف أعباء ديونها بموجب المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون من أجل مساعدتها في بناء القدرة على وضع استراتيجية دين فعالة في الأجل المتوسط وتنفيذها. وأيد المجلس التنفيذي مشاركة الصندوق في مبادرة البنك الدولي لوضع مؤشرات الأداء في إدارة الدين لتكمل المساعدة الفنية، وشددوا على الحاجة إلى التنسيق بين الصندوق والبنك والجهات الأخرى المقدمة للمساعدة الفنية في مجتمع المانحين الدولي. كذلك هناك تعاون بين البنك والصندوق من أجل تحسين نظم إدارة الدين في البلدان متوسطة الدخل في سياق إطار أعم لإدارة الأصول والخصوم.

التدريب في معهد صندوق النقد الدولي

يتولى معهد صندوق النقد الدولي، بالتعاون مع إدارات الصندوق الأخرى، تدريب المسؤولين من البلدان الأعضاء في أربعة مجالات رئيسية – هي إدارة الاقتصاد الكلي، وسياسات القطاع المالي، وإعداد ميزانية الحكومة، وميزان المدفوعات – بما في ذلك كيفية تقوية الأطر الإحصائية والقانونية والإدارية في هذه المجالات. وتحصل البلدان منخفضة الدخل والبلدان في الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط على أكثر من ثلاثة أرباع الأنشطة التدريبية المتاحة. وتمثل برامج المعهد ثلاثة أرباع الأنشطة التدريبية التي ينظمها الصندوق للمسؤولين في البلدان الأعضاء، بما في ذلك التدريب في المراكز الإقليمية للمساعدة الفنية.

وفي السنة المالية ٢٠٠٨، قدم معهد صندوق النقد الدولي ٣٠٣ أسبوعا من الدورات، وهو ما يزيد على ٩٨٠٠ أسبوع من المشاركة في الدورات (راجع الجدول ٤–٥ على اسطوانة السي دي روم). وقد ارتفع عدد أسابيع الدورات مقارنة بالسنة المالية ٢٠٠٤ بواقع ١٦٪ تقريبا. وترجع معظم هذه الزيادة إلى أنشطة مراكز التدريب الإقليمية السبعة التابعة للصندوق (راجع الجدول ٤–٦ على اسطوانة السي دي روم). وبفضل التمويل المشترك الضخم الذي قدمته الجهات

[٦٥] راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 07/60 بعنوان "IMF Executive Board Discusses Strengthening Debt Management Practices: Lessons from Country Experiences and Issues Going Forward" على اسطوانة السي دي روم أو على موقع الصندوق التالي على شبكة الإنترنت www.imf.org/external/np/sec/pn/2007/pn0760.htm. ويمكن الاطلاع على تقرير الخبراء في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت www.imf.org/external/pp/longres.aspx?id=4189.

الراعية المحلية والجهات المانحة الأخرى، قدمت مراكز التدريب الإقليمية أسلوبا مردود التكلفة بشكل كبير للتوسع في نشاط التدريب، وأصبح التدريب في هذه المراكز يمثل حاليا نصف الأنشطة التدريبية التي يقدمها المعهد في هذا المجال. وهناك مزايا أخرى للتدريب في المراكز الإقليمية، فيمكن تطويع الدورات بصورة أفضل لتلبية الاحتياجات الإقليمية وتعزيز التعاون داخل المناطق المختلفة. ويمثل برنامج التعليم من بعد في المعهد الجزء الأعظم مما تبقى من ارتفاع في أنشطة التدريب، وقد استفاد هذا البرنامج أيضا من ضخ الموارد من صناديق المانحين. وتمثل أنشطة التدريب في مقر الصندوق الرئيسي حوالي ثلث أسابيع المشاركة في السنة المالية ٢٠٠٨، وتركز على الدورات الأطول التي يصعب عقدها في المراكز الإقليمية بسبب عدد خبراء الصندوق المطلوب مشاركتهم فيها. أما الأنشطة التدريبية المتبقية في السنة المالية ٢٠٠٨، فقد أقيمت في مواقع خارجية لا تدخل ضمن الشبكة الإقليمية، وكان معظمها في إطار التعاون المتواصل بين معهد الصندوق والمؤسسات الإقليمية. وقد أدت ظروف الميزانية المحدودة في الصندوق إلى الاعتماد كثيرا على التمويل المتزايد من المانحين لتسهيل التوسع في أنشطة التدريب.

وتُبذل جهود كبيرة لزيادة عمق تغطية محتويات المنهج التدريبي لمعهد الصندوق وتوسيع نطاقها، وذلك من أجل تلبية احتياجات البلدان الأعضاء ودعم الأولويات الاستراتيجية للصندوق في ظل بيئة عالمية متغيرة. وقد أثمرت هذه الجهود – التي استرشدت بمدخلات واسعة للبلدان الأعضاء، وبالنقاش مع إدارة صندوق النقد الدولي والإدارات المختلفة فيه، والمراجعات التي أجريت داخل المعهد – عن العديد من الدورات الجديدة أو المطورة بشكل كبير في السنوات الأخيرة. وفي السنة المالية ٢٠٠٨، قدم المعهد دورة عن سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي التي تعقد في المقر الرئيسي، بعد أن أدخل عليها تعديلا شاملا، لتقدم معالجة أوسع كثيرا لمواطن الضعف في الميزانية العمومية وأزمات الحسابات الرأسمالية؛ وقدم هذه الدورة بشكل مختلف وجديد لتضع تصميم سياسة الاقتصاد الكلي بصورة أكثر تحديدا في سياق نظام رسمي أو غير رسمي لاستهداف التضخم؛ ونظم كذلك دورة عن تشخيص حالة الاقتصاد الكلي لمدة أسبوعين خارج واشنطن العاصمة وهي مماثلة للدورة التي تنظم في المقر الرئيسي للصندوق والبالغة مدتها أربعة أسابيع.

ويواصل المعهد أيضا تنظيم عدد قليل من الحلقات الدراسية القصيرة لكبار المسؤولين، بما في ذلك الوزراء ومحافظي البنوك المركزية، وذلك بغية توليد حوار بناء حول قضايا السياسات ذات الأهمية العالمية أو الإقليمية بين المسؤولين في البلدان الأعضاء والخبراء في المؤسسات المالية الدولية، والأكاديميين والأسواق المالية. وشملت الحلقات الدراسية التي عقدت في السنة المالية ٢٠٠٨ حلقة عن «انعكاسات أزمة الأوراق التجارية المضمونة بأصول على الأسواق والسياسات»، وحلقة عن «المالية الإفريقية في القرن الحادي والعشرين»، وأخرى عن «علاقات المالية العامة بين الحكومات في بلدان أمريكا اللاتينية».

الحوكمة والتنظيم والماليات

الحوكمة والتنظيم والماليات

كانت السنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٠٨ محورية في إصلاح الصندوق وتغيير نظام الحوكمة المتبع فيه وتنظيمه وماليـاته.

وقد تمكنت الجهود التي بُذِلت طوال السنوات القليلة الماضية لتعزيز حوكمة الصندوق من تحقيق إنجاز في إبريل ٢٠٠٨، حيث وافق مجلس المحافظين على تدابير ديناميكية استشرافية لإجراء إصلاحات اقترحها المجلس التنفيذي بشأن نظام الحصص والأصوات. وتُمثل الإصلاحات التي تمت الموافقة عليها إنجازا كبيرا للبلدان الأعضاء التي تسعى إلى إعادة التوازن إلى الحصص لكي تعكس التغيرات العديدة التي طرأت على الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة — لا سيما تنامي الأهمية الاقتصادية لبعض بلدان الأسواق الصاعدة — وزيادة أصوات البلدان منخفضة الدخل في المناقشات التي يجريها الصندوق.

كذلك أحرز المجلس التنفيذي تقدما كبيرا في وضع مالية الصندوق على أساس سليم. وتوصل إلى اتفاق بشأن نموذج جديد لدخل الصندوق أيده مجلس المحافظين في مطلع السنة المالية ٢٠٠٩، كما وافق على ميزانية متوسطة المدى ستحقق وفرا كبيرا في النفقات الإدارية.

وأُجريت إصلاحات أخرى في السنة المالية ٢٠٠٨ بغية ضمان قدرة الصندوق على تلبية احتياجات أعضائه رغم القيود المشددة على الميزانية، بما في ذلك زيادة التعاون مع البنك الدولي والمؤسسات الأخرى؛ وزيادة تركيز وفعالية استراتيجية الاتصال، ووضع آليات لتحسين المساءلة وإدارة المخاطر.

إصلاح نظام الحصص والأصوات

اعتمد مجلس محافظي صندوق النقد الدولي في ٢٨ إبريل، ٢٠٠٨ بهامش كبير من المشاركة، تدابير لإجراء إصلاحات مهمة في نظام الحوكمة مقترحة من المجلس التنفيذي.[٦٦] و تهدف الإصلاحات إلى تحقيق اتساق أكبر بين حصص العضوية والأنصبة التصويتية في الصندوق من ناحية، ووزن البلدان الأعضاء ودورها في الاقتصاد العالمي من ناحية أخرى (راجع الإطار ٥–١). ومن السمات المهمة أيضا أن الإصلاح يهدف إلى تعزيز مشاركة البلدان منخفضة الدخل وإعطائها صوتا أقوى في الصندوق، وهي البلدان التي يقوم الصندوق فيها بدور مهم على صعيد التمويل وتقديم المشورة. وكان اقتراح المجلس يمثل جزءا من برنامج إصلاح تبلغ مدته عامين جرت الموافقة عليه في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لعام ٢٠٠٦ في سنغافورة، حينما جاءت الموافقة على زيادات مخصصة في حصص[٦٧] أربعة بلدان أعضاء كان هناك قصور واضح في تمثيلها بالصندوق وهي الصين وكوريا والمكسيك وتركيا.

تدابير الإصلاح

تشتمل تدابير الإصلاح على العناصر الأساسية التالية:

- **صيغة أكثر شفافية للحصص**: يقوم الإصلاح على صيغة أكثر بساطة وشفافية لحساب الحصص مقارنة بالنظام السابق للصيغة التي كانت تتألف من خمسة متغيرات. وتشتمل صيغة الحصص الجديدة على أربعة متغيرات – هي إجمالي الناتج المحلي والانفتاح والتغير والاحتياطيات – بأوزان ترجيحية ٥٠٪ و٣٠٪ و١٥٪ و٥٪ على التوالي. ويتكون متغير إجمالي الناتج المحلي من مزيج بمقدار ٦٠٪ هي إجمالي الناتج المحلي بأسعار الصرف في السوق و٤٠٪ هي إجمالي الناتج المحلي مقيسا بتعادل القوى الشرائية بين أسعار العملات. وهناك «عامل تقليص» يرفع الصيغة بقوة ٠,٩٥ مع إحداث أثر يتمثل في تقليص الحصة المحسوبة بموجب الصيغة لأكبر البلدان الأعضاء ورفع حصص جميع البلدان الأخرى.[٦٨]

- **جولة ثانية من الزيادات المخصصة في الحصص**: تبلغ الزيادة التراكمية في الحصص بموجب الإصلاح ١١,٥٪ ، وذلك مع التعديلات المخصصة التي تقررت في عام ٢٠٠٦. وجميع البلدان التي لا تحقق لها الصيغة الجديدة مستوى التمثيل الكافي هي بلدان مؤهلة لزيادة حصصها في ظل الإصلاح. ويتضمن تخصيص الزيادات في الحصص بموجب الصيغة الثانية ثلاثة عناصر على النحو التالي:

  - سعيا لدعم أهداف الإصلاح، وافقت عدة بلدان من الاقتصادات المتقدمة غير الممثلة بالمستوى الكافي على التغاضي عن جزء من زيادات الحصص التي هي مؤهلة للحصول عليها، وهي ألمانيا وآيرلندا وإيطاليا واليابان ولكسمبرغ والولايات المتحدة.

  - تتضمن الإصلاحات زيادة لا تقل عن ٤٠٪ في الحصص الاسمية لاقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية غير الممثلة بالمستوى الكافي والتي تمتلك أنصبة حصص فعلية أقل بكثير من أنصبتها الفعلية في إجمالي الناتج المحلي العالمي حسب تعادل القوى الشرائية.

  - نظرا لاستمرار القصور الشديد في تمثيل البلدان الأعضاء الأربعة التي حصلت على زيادات في الحصص بمقتضى الجولة الأولى التي تخللت الاجتماعات السنوية لعام ٢٠٠٦ في سنغافورة، سوف تحصل هذه البلدان على زيادة ثانية في الحصص الاسمية لا تقل عن ١٥٪.

- **مراجعات كل خمس سنوات**: تدعو تدابير الإصلاح المجلس التنفيذي إلى التوصية بإعادة مواءمة أنصبة الحصص في سياق المراجعات العامة المستقبلية للحصص التي تجري كل خمس سنوات وذلك ضمانا لاستمرار اتساق الحصص والأنصبة التصويتية مع التطورات التي تطرأ على ثقل اقتصادات الأعضاء وسعيا لإحراز تقدم أكبر في سد الفجوة بين أنصبة الحصص الفعلية والمحسوبة في ظل الصيغة الجديدة.

[٦٦] راجع البيان الصحفي رقم 08/64 بعنوان "المديرون التنفيذيون يؤيدون جهود الإصلاح الشامل لنظام الحصص والأصوات في الصندوق" (IMF Executive Board Recommends Reforms to Overhaul Quota and Voice)، والبيان الصحفي رقم 08/93 بعنوان "مجلس المحافظين يعتمد إصلاحات نظام الحصص والأصوات بأغلبية كبيرة" (IMF Board of Governors Adopts Quota and Voice Reforms by Large Margin) على اسطوانة السي دي روم أو في موقعي الصندوق على شبكة الإنترنت: www.imf.org/external/np/sec/pr/2008/pr0864.htm و www.imf.org/external/np/sec/pr/2008/pr0893.htm، على التوالي. وراجع أيضا القرار رقم "Reform of Quota and Voice in the International Monetary Fund" ٦٣–٢ على اسطوانة السي دي روم؛ و"Reform of Quota and Voice in the International Monetary Fund-Report of the Executive Board to the Board of Governors" في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت www.imf.org/external/np/pp/eng/2008/032108.pdf.

[٦٧] يمكن الموافقة على الزيادات المخصصة في الحصص لأعضاء محددين إما أثناء عملية مراجعة عامة للحصص أو خارجها.

[٦٨] للحصول على معلومات تفصيلية عن صيغة الحصص الجديدة، والتغيرات في الحصص وأنصبة الأصوات للبلدان المنفردة، والحصص المقترحة للبلدان الأعضاء المؤهلة للحصول على زيادات مخصصة، يمكن الاطلاع على تقرير «Reform of Quota and Voice in the International Monetary Fund Report of the Executive Board to the Board of Governors." (راجع الحاشية ٦٦). ويمكن الاطلاع على هذا التقرير وتقارير أخرى أساسية ذات صلة بمناقشات المجلس التنفيذي بشأن الإصلاح في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت www.imf.org/external/np/fin/quotas/pubs/index.htm.

- **تعزيز صوت البلدان منخفضة الدخل**: يهدف الاقتراح إلى تعزيز صوت ومشاركة البلدان منخفضة الدخل عن طريق إجرائين يتطلبان تعديل اتفاقية تأسيس الصندوق:

  - زيادة الأصوات الأساسية بمقدار ثلاثة أضعاف لكل الأعضاء – وهي أول زيادة من هذا القبيل منذ تأسيس الصندوق. وسوف يتم أيضا إنشاء آلية بموجب التعديل للحفاظ في المستقبل على نسبة أنصبة الحصص الأساسية إلى مجموع الأصوات.

  - مناوب آخر لكل من المديرين التنفيذيين الممثلين لعدد كبير من البلدان – وهو ما يتيح قدرات إضافية لمكتبي المديرين التنفيذيين الممثلين للبلدان الإفريقية.

المحصلة على صعيد المواءمة

نتيجة للإصلاح، سوف يحصل ٥٤ بلدا على زيادة في الحصص الاسمية تتراوح بين ١٢٪ و ١٠٦٪، مع حصول اقتصادات الأسواق الصاعدة الديناميكية على بعض أكبر المكاسب المحققة في هذا الصدد. وتبلغ الزيادة المجمعة في أنصبة حصص هذه البلدان ٤,٩ نقطة مئوية.

ومن مجموع البلدان الأعضاء، سوف تزداد الأنصبة التصويتية لعدد ١٣٥ بلدا بواقع ٥,٤ نقطة مئوية بسبب اقتران آثار زيادة الحصص والأصوات الأساسية. ومن بين البلدان التي ستشهد أكبر زيادة في نصيبها التصويتي البرازيل والصين والهند وكوريا والمكسيك.

وسوف يصبح التعديل المقترح في اتفاقية تأسيس الصندوق بشأن الأصوات الأساسية والمديرين التنفيذيين المناوبين نافذا حينما يؤكد الصندوق بموجب رسالة رسمية توجه إلى جميع الأعضاء بأن ثلاثة أخماس الأعضاء، الذين يمثلون معا ٨٥٪ من مجموع القوة التصويتية قد قبلوا التعديل المقترح. ولن تصبح زيادات الحصص نافذة إلى حين نفاذ التعديل المقترح. بالإضافة إلى ذلك، سوف يتعين على البلدان الأعضاء المؤهلة القبول والسداد حتى تصبح هذه الزيادات نافذة. ويجب استلام الإشعارات بقبول الزيادات المقترحة في الحصص بحلول ٣١ أكتوبر ٢٠٠٨؛ ويجوز أن يمدد المجلس التنفيذي هذه الفترة مع النظر بعين الاعتبار بصفة خاصة إلى حاجة البلدان الأعضاء للحصول على موافقة تشريعية محلية. وينبغي السداد خلال ٣٠ يوما من تاريخ (١) إشعار القبول أو (٢) نفاذ تعديل المواد بشأن الأصوات الأساسية والمديرين التنفيذيين المناوبين، أيهما تلا الآخر.

عادة ما يسدد البلد المعني عند الانضمام إلى الصندوق ربع حصته بعملة أجنبية مقبولة على نطاق واسع (مثل الدولار الأمريكي أو اليورو أو الين أو الجنيه الاسترليني) أو بحقوق السحب الخاصة، ويسدد الثلاثة أرباع المتبقية بعملته الخاصة.

الإطار ٥–١
دور الحصص والأصوات الأساسية

تستند الحصص المخصصة لكل بلد من البلدان الأعضاء في الصندوق إلى حد كبير على حجم اقتصاده وخصائصه الرئيسية الأخرى، وهناك دور مهم للحصص في علاقة البلد المعني بالصندوق. فالحصص تحدد مساهمة البلدان الأعضاء في الموارد المالية للصندوق، ومقدار المساعدة المالية التي تكون مؤهلة للحصول عليها من الصندوق، ونصيبها من تخصيصات حقوق السحب الخاصة (راجع الإطار ٥–٢)، وقوتها التصويتية، وذلك بالاقتران مع «الأصوات الأساسية.»

وبموجب اتفاقية تأسيس الصندوق، كان عدد الأصوات المخصص لكل عضو في الأصل هو ٢٥٠ صوتا أساسيا بالإضافة إلى صوت واحد لكل ١٠٠,٠٠٠ وحدة حقوق سحب خاصة. وقد اعتمد القسم الخامس (أ) من المادة الثانية عشرة كتوازن بين قاعدتين بديلتين لتحديد القوة التصويتية. فنظرا لدور الصندوق كمؤسسة مالية، من ناحية، كان هناك إقرار بأنه ينبغي أن تأتي القوة التصويتية للبلد العضو انعكاسا لحجم مساهمته المالية في الصندوق. ومن ناحية أخرى، اعتبر أنه من الضروري أن يراعي الصندوق المساواة بين الدول بموجب القانون الدولي، وذلك كهيئة بين الحكومات تأسست من خلال اتفاقية متعددة الأطراف. ودور الأصوات الأساسية هو تعزيز القوة التصويتية النسبية للأعضاء التي تقل حصصها عن المتوسط للعضوية ككل، وكثير من هذه البلدان الأعضاء هي بلدان منخفضة الدخل.

وستؤدي زيادة الأصوات الأساسية بمقدار ثلاثة أضعاف إلى رفع نسبة الأصوات الأساسية إلى مجموع الأصوات من ٢,١٪ إلى ٥,٥٪. ومن الأهداف الرئيسية للتعديل هو ضمان عدم تراجع هذه النسبة الجديدة نتيجة لحدوث أي زيادات في الحصص بعد نفاذ التعديل، وذلك من خلال النص على هذه النسبة الجديدة صراحة في اتفاقية التأسيس.

ويمثل إصلاح نظام الحوكمة في الصندوق عملية مستمرة، كما سيؤدي استكمال جدول أعمال الإصلاح الذي اعتمد في سنغافورة إلى فتح الطريق أمام مزيد من الإصلاحات في المستقبل.

كفاية موارد الصندوق

يجري صندوق النقد الدولي مراجعات عامة لحصص البلدان الأعضاء مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات لتقييم كفاية قاعدة موارده وتعديل حصص فرادى البلدان لتأتي انعكاسا للتغيرات التي تطرأ على مراكزها النسبية في الاقتصاد العالمي. وقد وافق المجلس التنفيذي في ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٧ على تقرير رُفع إلى مجلس المحافظين يوصي باختتام المراجعة العامة الثالثة عشرة للحصص دون إجراء أي زيادة أو تعديل على الحصص، مشيرين في تقريرهم المرفوع إلى مجلس المحافظين إلى أنه في حين تراجع حجم الصندوق أمام طائفة من المؤشرات الاقتصادية والمالية، بلغ وضع السيولة الحالي للصندوق أعلى مستوياته على الإطلاق. وأشار المجلس كذلك إلى اعتزامه مراقبة موارد الصندوق عن كثب وتقييم كفايتها أثناء المراجعة العامة الرابعة عشرة التي بدأت بإتمام المراجعة الثالثة عشرة. واعتمد مجلس المحافظين قرارا باختتام المراجعة العامة الثالثة عشرة بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠٠٨.[٦٩] وبلغ مجموع الحصص ٢١٧,٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في ٣٠ إبريل ٢٠٠٨.

العمليات والسياسات المالية

الدخل والرسوم والفوائد التعويضية واقتسام الأعباء

يعمل صندوق النقد الدولي منذ إنشائه وفق نموذج للدخل يعتمد كثيرا على الدخل من أنشطة الإقراض، التي قد تتقلب كثيرا، حسب حاجة الأعضاء إلى التمويل. ويحقق الصندوق وفق هذا النموذج دخلا من رسوم الفائدة والأتعاب المفروضة على الإقراض المقدم منه ويستخدم هذا الدخل في مواجهة تكاليف التمويل وسداد المصروفات الإدارية وبناء أرصدة تحوطية. وقد وافق المجلس التنفيذي في ٧ إبريل ٢٠٠٨ على إجراء إصلاح كبير في نموذج دخل الصندوق، وسوف يسمح الإصلاح للصندوق ببناء مصادر دخل أخرى طويلة الأجل في السنوات القادمة تتسم بالاطراد والموثوقية (راجع أدناه).

ووفق نموذج الدخل الحالي، يتحدد معدل الرسم الأساسي (أي سعر الفائدة) على الإقراض العادي في بداية السنة المالية كهامش مقوم بنقاط أساس أعلى من سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة (راجع الإطار ٥–٢). ووافق المجلس في السنة المالية ٢٠٠٨

[٦٩] راجع البيان الصحفي رقم 08/13 بعنوان "IMF Executive Board Recommends to Governors Conclusion of Thirteenth General Quota Review," . والبيان الصحفي "IMF Board of Governors Approves Conclusion of Quota Review" على اسطوانة السي دي روم أو في موقعي الصندوق على شبكة الإنترنت، www.imf.org/external/np/sec/pr/2008/pr0802.htm و www.imf.org/external/np/sec/pr/2008/pr0813.htm، على التوالي.

الإطار ٥–٢
حقوق السحب الخاصة

وحدة حقوق السحب الخاصة (SDR) هي أصل احتياطي أنشأه الصندوق في عام ١٩٦٩ لمواجهة الخطر المتمثل في عدم كفاية السيولة الدولية. ويتم "تخصيص" حقوق السحب الخاصة للبلدان الأعضاء – أي توزيعها عليهم – كنسبة مئوية من حصصهم. ومنذ إنشاء حقوق السحب الخاصة، خصص الصندوق ما مجموعه ٢١,٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة للبلدان الأعضاء – حيث خصص ٩,٣ مليار وحدة في الفترة ١٩٧٠–١٩٧٢، و١٢,١ مليار وحدة في الفترة ١٩٧٩–١٩٨١. ولم يعد الآن لوحدة حقوق السحب الخاصة إلا استخدام محدود كأصل احتياطي. وتتمثل أهم وظائفها في أنها تستخدم باعتبارها وحدة الحساب في صندوق النقد الدولي وبعض المنظمات الدولية الأخرى، وكوسيلة للدفع تستخدمها البلدان الأعضاء عند تسوية التزاماتها للصندوق. ووحدة حقوق السحب الخاصة ليست هي عملة ولا تمثل مطالبة على الصندوق، وإنما هي مطالبة محتملة على العملات الحرة للبلدان الأعضاء في الصندوق. وبمقدور حائزي حقوق السحب الخاصة أن يستخدموا عملاتهم مقابل ما لديهم من حقوق السحب الخاصة بطريقتين: أولا، عن طريق ترتيب المبادلات الطوعية بين الأعضاء؛ وثانيا، من جانب أعضاء الصندوق ذوي المراكز الخارجية القوية الذين يعينهم الصندوق لشراء وحدات حقوق سحب خاصة من الأعضاء ذوي المراكز الخارجية الضعيفة مقابل العملات الحرة.

وتستند قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة إلى المتوسط المرجح لقيم سلة من العملات الدولية الرئيسية، أما سعر الفائدة على وحدات حقوق السحب الخاصة فهو المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الأدوات قصيرة الأجل في الأسواق بعملات سلة التقييم. وتجري مراجعة طريقة التقييم كل خمس سنوات. وقد استكمل الصندوق آخر مراجعة في نوفمبر ٢٠٠٥، وقرر المجلس التنفيذي للصندوق إجراء تغييرات في سلة التقييم اعتبارا من أول يناير ٢٠٠٦. ويتم حساب سعر الفائدة على وحدة حقوق السحب الخاصة أسبوعيا، وهو يمثل أساس تحديد رسوم الفائدة على التمويل العادي المقدم من الصندوق وسعر الفائدة الذي يدفع إلى الأعضاء الدائنين للصندوق.

الردهة بمبنى المقر الرئيسي «١» في صندوق النقد الدولي، العاصمة واشنطن.

على الإبقاء على الهامش في حالة معدل الرسم بدون تغيير عما كان عليه في السنة المالية ٢٠٠٧، وذلك عند ١٠٨ نقطة أساس أعلى من سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة. وبالنسبة للسنة المالية ٢٠٠٩ قرر المجلس خفض الهامش إلى ١٠٠ نقطة أساس، مسترشدا بالمبادئ التي تفيد بأنه ينبغي للهامش أن يغطي تكاليف الوساطة وتراكم الاحتياطيات في الصندوق، وإلى أنه ينبغي مواءمته إلى حد كبير مع أوضاع أسواق الائتمان في المدى البعيد. ويتوقع أن يؤدي هذا المنهج الجديد في تحديد الهامش إلى مزيد من الاستقرار في معدل الرسم وزيادة سهولة التنبؤ به، محققا بذلك أحد الأهداف وراء اعتماد نموذج جديد للدخل.

ويفرض الصندوق رسوما إضافية (قائمة على المستويات) على الائتمان المستخدم بمقادير كبيرة ضمن الشرائح الائتمانية وبموجب الاتفاقات الممددة. ويفرض الصندوق أيضا رسوما إضافية على التمويل الأقصر أجلا المقدم بموجب تسهيل الاحتياطي التكميلي تختلف حسب طول مدة الائتمان القائم (راجع الجدول ٤–١).

وبالإضافة إلى الرسوم والرسوم الإضافية، يحصل الصندوق أيضا على دخل من المقترضين في شكل رسوم خدمات، ورسوم التزام، ورسوم خاصة. ويفرض رسم خدمة قدره ٠,٥٪ على كل دفعة منصرفة من الائتمان المقدم من حساب الموارد العامة. وهناك رسم التزام قابل للرد على اتفاقات الاستعداد الائتماني والاتفاقات الممددة مستحق الدفع عند بداية كل فترة ١٢ شهرا بموجب الاتفاق، ويحصل على المبالغ التي قد تسحب أثناء هذه الفترة، بما في ذلك المبالغ المتاحة بموجب تسهيل الاحتياطي التكميلي. ويتم رد الرسم – ويبلغ ٠,٢٥٪ على المبالغ الملتزم بها حتى ١٠٠٪ من الحصة (و٠,١٠٪ على ما يتجاوز ذلك) – عند استخدام الائتمان بقدر يتناسب مع المسحوبات الفعلية. ويفرض الصندوق أيضا رسوما خاصة على مدفوعات المبلغ الأصلي المتأخرة عن موعد استحقاقها وعلى الرسوم المتأخرة عن موعد استحقاقها بفترات تقل عن ٦ أشهر.

وعلى جانب النفقات، يدفع الصندوق فائدة (تعويضية) للبلدان الأعضاء بناء على مراكزها الدائنة لدى الصندوق (وتعرف باسم مراكز شرائح الاحتياطيات). ويُحدد معدل التعويض الأساسي حاليا حسب سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة. وتسمح اتفاقية تأسيس الصندوق بتحديد معدل التعويض الأساسي بما لا يقل عن ٨٠٪ من سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة، ناقصا أي تعديلات لاقتسام الأعباء.

ويتم تعديل معدلات الرسم والفائدة التعويضية وفق آلية لاقتسام الأعباء وضعت في منتصف الثمانينات وتوزع تكلفة الالتزامات المَالية المتأخرة عن موعد استحقاقها للصندوق على نحو متساو بين الأعضاء الدائنين والأعضاء المدينين. ويسترد الصندوق ما يفوته من دخل عندما تظل رسوم الفائدة مستحقة (دون سداد) بعد المواعيد المقررة بستة أشهر أو أكثر عن طريق زيادة معدل الرسم وتخفيض معدل الفائدة التعويضية. وترد المبالغ التي تم تحصيلها على هذا النحو عند تسوية الرسوم المتأخرة. وفي السنة المالية ٢٠٠٨، نتج عن متوسط التعديلات المقررة لرسوم الفائدة غير المدفوعة ارتفاع في معدل الرسم الأساسي وانخفاض في سعر الفائدة التعويضية بلغا ١٩ و١٧ نقطة أساس على التوالي. وفي السنة المالية ٢٠٠٨ بلغ متوسطا معدلات الرسم وأسعار الفائدة التعويضية المعدلة ٤,٩٠٪ و٣,٤٧٪، على التوالي.

كذلك تطرح آلية اقتسام الأعباء مسألة تعديل معدلات الرسم الأساسي والفائدة التعويضية لتوليد موارد من أجل حماية الصندوق من مخاطر الخسارة الناتجة عن المتأخرات؛ ويحتفظ بهذه الموارد في حساب الطوارئ الخاص. ومع هذا، قرر المجلس التنفيذي وقف المساهمات الإضافية في حساب الطوارئ الخاص (١)، اعتبارا من أول نوفمبر ٢٠٠٦. وأجرى في ١٤ مارس ٢٠٠٨ توزيعا جزئيا بمقدار ٥٢٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة من حساب الطوارئ الخاص (١) وذلك بعد قيام ليبريا بتسوية المدفوعات المتأخرة وكجزء من برنامج لتمويل عمل الصندوق لتخفيف أعباء الديون عن ليبريا من خلال المساهمات الثنائية (راجع الفصل الرابع).

وكان الدخل في السنة المالية ٢٠٠٨ أقل من النفقات بمقدار ١٢٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة. وقد تأثر

لقاء مفتوح بالمقر الرئيسي في صندوق النقد الدولي، العاصمة واشنطن.

وضع الدخل في الصندوق سلبا بسبب استمرار الانخفاض في مستوى الائتمان المستحق له. وتعزى موازنة انخفاض الدخل من الإقراض في جانب منها إلى قوة أداء حساب الاستثمار الذي تم إنشاؤه في إبريل ٢٠٠٦ وتمويله في يونيو ٢٠٠٦. وحقق حساب الاستثمار عائدا تراكميا مقداره ٥,٣٢٪، صافية من الأتعاب، متجاوزا بذلك مستوى سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة لثلاثة أشهر بمقدار ١٦٢ نقطة أساس. وبصورة عامة، حقق حساب الاستثمار منفعة من تحركات ريع السندات الحكومية، وذلك انعكاسا لانخفاض سعر الفائدة المستخدم كأداة للسياسة النقدية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والبحث عن الاستثمار المأمون بدافع من الإضرابات الأخيرة في الأسواق المالية.

نموذج الدخل الجديد لصندوق النقد الدولي

توصل المجلس التنفيذي في إبريل ٢٠٠٨ إلى اتفاق يمثل علامة فارقة لتعديل نموذج دخل الصندوق والذي يتوقع له، إلى جانب ميزانية جديدة متوسطة الأجل (راجع أدناه)، أن يضع ماليات المؤسسة على أساس سليم. وحظي النموذج بدعم كبير من البلدان الأعضاء، مع تأييد اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية الإطار الجديد للدخل والنفقات في بيانها الصادر في إبريل ٢٠٠٨. ووافق مجلس المحافظين في مايو ٢٠٠٨ بأغلبية ساحقة على الاقتراح المتصل بذلك لتعديل اتفاقية تأسيس الصندوق لمنحه صلاحية أوسع للقيام بأنشطة الاستثمار.

ويقوم النموذج الجديد لدخل الصندوق على المبادئ التي وردت في تقرير لجنة الشخصيات البارزة في يناير ٢٠٠٧. [٧٠] وخلصت اللجنة إلى أن نموذج الدخل الذي عمل صندوق النقد الدولي بموجبه منذ إنشائه غير قابل للاستمرار. وبدلا من ذلك، أوصت اللجنة بمجموعة من التدابير من شأنها أن توفر للصندوق مصادر دخل أخرى كبيرة يمكن التنبؤ بها، وملائمة بشكل أكبر لتمويل الطائفة الواسعة من وظائفه ومسؤولياته التي تشتمل على سلع عامة كالرقابة على السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء.

وبناء على توصيات اللجنة، اتفق المجلس التنفيذي في أواخر السنة المالية ٢٠٠٨ على اتخاذ التدابير التالية: [٧١]

- **اقتراح تعديل اتفاقية تأسيس الصندوق لتوسيع صلاحية الاستثمار المخولة له** مما سيسمح للصندوق بالتوسع في استثماراته ويتمكن من تطويع استراتيجيته الاستثمارية مع تطور الممارسات الفضلى. ويتوقع أن يؤدي هذا الإجراء إلى رفع متوسط العائدات وكذلك تنويع مصادرها. ونظرا للطبيعة العامة للأموال التي ستستثمر، فإن سياسات الاستثمار المعتمدة من المجلس التنفيذي بموجب الصلاحيات الجديدة سوف تعمل لمراعاة عدة أمور منها الدقة في تقييم مستويات المخاطر المقبولة. وفي المستقبل المنظور، من المزمع أن تعتمد هذه السياسات على منهج سلبي للاستثمار يتتبع بدقة المؤشرات القياسية شائعة الاستخدام.
- **إنشاء صندوق وقف** يُمَوَّل من أرباح بيع جزء من حيازات الذهب لدى الصندوق. ويحدد بيع الذهب بمقدار ٤٠٣ طنا متريا مما اقتناه الصندوق بعد تاريخ التعديل الثاني لاتفاقية تأسيسه، وتمثل ثمن حيازات الذهب لديه. وسوف يستثمر الوقف بهدف توليد دخل مع الحفاظ على القيمة الحقيقية لموارده في الأجل البعيد. ولم يتخذ بعد قرار للتصريح ببيع الذهب، ولكن جميع المديرين التنفيذيين أشاروا إلى أنهم إما مستعدون للتصويت لصالح هذا القرار أو أنهم سيسعون للحصول على موافقة الجهات التشريعية المحلية في بلدانهم ليتمكنوا من التصويت لصالحه. وسيجري بيع الذهب بموجب ضمانات وقائية قوية لضمان ألا تضيف إلى حجم المبيعات

[٧٠] يمكن الاطلاع على التقرير في الموقع الإلكتروني www.imf.org/external/np/oth/2007/013107.pdf.

[٧١] راجع البيان الصحفي رقم 08/74 "ستراوس–كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، يشيد بالعلامة الفارقة التي تمثلها موافقة المجلس التنفيذي على إطار الدخل والإنفاق الجديد للصندوق" (IMF Managing Director Strauss-Kahn Applauds Executive Board's Landmark Agreement on Fund's New Income and Expenditure Framework) على اسطوانة السي دي روم أو موقع الصندوق على شبكة الإنترنت: www.imf.org/external/np/sec/pr/2008/pr0874.htm.

الرسمية المعلنة لتجنب التسبب في حدوث اضطرابات من شأنها أن تؤثر تأثيرا عكسيا على حائزي الذهب ومنتجيه، وكذلك على عمل أسواق الذهب.

- **استئناف النظام الذي يقضي بتعويض حساب الموارد العامة سنويا.** فسوف تستأنف الممارسة المتبعة منذ فترة طويلة والتي تقضي بتعويض ميزانية الصندوق عن تكلفة إدارة الصندوق الاستئماني بين «تسهيل النمو والحد من الفقر» و«تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية» اعتبارا من السنة المالية التي يعتمد المجلس التنفيذي فيها قرار التصريح ببيع الرصيد الحالي من الذهب الذي اقتناه الصندوق بعد التعديل الثاني لاتفاقية تأسيسه. وسيجري حماية قدرة الصندوق الاستئماني على تقديم الإقراض الميسر، بما في ذلك من خلال وقف التعويضات مؤقتا إذا كانت هناك احتمالات بعدم كفاية موارده اللازمة لمساندة الطلب المتوقع على المساعدة بشروط ميسرة.

كذلك أوصت اللجنة بأن يستثمر الصندوق نسبة مساوية من موارد الحصص التي تكتتب فيها جميع البلدان الأعضاء كمصدر آخر للدخل يمكن أن يتنوع في الأجل المتوسط. وأجرى المجلس التنفيذي نقاشا مكثفا حول هذا الاقتراح الذي سيتطلب أيضا إجراء تعديل في اتفاقية تأسيس الصندوق. وبينما حظي الاقتراح بتأييد قوي من جانب كثير من المديرين التنفيذيين، لم يكن بوسع بعضهم مساندة هذا الخيار. ومن ثم لم تحصل مسألة استثمار موارد الحصص على قدر كاف من موافقة الأعضاء بما يجعلها عنصرا من العناصر المكونة لنموذج الدخل الجديد.

وقد يتطلب اعتماد جميع العناصر في نموذج الدخل الجديد بعض الوقت. وسوف يصبح التعديل المقترح في اتفاقية تأسيس الصندوق بشأن منحه صلاحية أوسع للقيام بأنشطة الاستثمار نافذا حينما يوافق عليه ثلاثة أخماس الأعضاء الذين يمثلون معا ٨٥٪ من مجموع القوة التصويتية، وسوف تتطلب هذه الموافقة اتخاذ إجراء تشريعي في معظم البلدان الأعضاء. ويمكن البدء في بيع الذهب متى أعطى المجلس التنفيذي تصريحا بذلك بأغلبية ٨٥٪ من مجموع القوة التصويتية (يلزم حصول بعض الأعضاء على موافقة تشريعية قبل تمكينهم من التصويت لصالح بيع الذهب)، كذلك سيجري البيع في السوق على فترة زمنية ممتدة. ومن ثم، ربما استمر النقص في الدخل لسنوات قليلة إلى أن تتحقق المنافع الكاملة من تدابير الدخل الجديدة وخفض النفقات؛ وسيواصل الصندوق استخدام احتياطياته المتراكمة لتغطية هذا النقص.

ترتيبات الاقتراض

وافق المجلس التنفيذي في نوفمبر ٢٠٠٧ على تجديد للاتفاقات الائتمانية الدائمة تبلغ مدته خمس سنوات – الاتفاقات الجديدة للاقتراض والاتفاقات العامة للاقتراض – بين الصندوق ومجموعة من الأعضاء والمؤسسات الرسمية بموجبها يمكن تقديم موارد تكميلية تصل إلى ٣٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (نحو ٥٤ مليار دولار) للصندوق، للحيلولة دون تعثر النظام النقدي الدولي أو لإخراجه من عثرته أو للتعامل مع خطر استثنائي يهدد استقراره.[٧٢] وقد أصبحت الاتفاقات الجديدة للاقتراض نافذة في نوفمبر ١٩٩٨، والاتفاقات العامة للاقتراض في عام ١٩٦٢.

المتأخرات القائمة للصندوق

قامت ليبريا بتسوية مدفوعاتها المتأخرة للصندوق في مارس ٢٠٠٨ (راجع الفصل الرابع). ونتيجة لذلك انخفضت الالتزامات المالية غير المسددة للصندوق كثيرا (بما في ذلك بصفته أمينا) من ١,٨٩ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في ٣٠ إبريل ٢٠٠٧ إلى ١,٣٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية إبريل ٢٠٠٨ (الجدول ٥–١). وبلغت حصة السودان ٧٦٪ من المتأخرات المتبقية، والصومال وزمبابوي ١٨٪ و٦٪، على التوالي. وفي نهاية إبريل ٢٠٠٨ كانت جميع المتأخرات المستحقة للصندوق متأخرات مطولة (أي قائمة لمدة تتجاوز ٦ شهور)؛ وكان ثلثها متأخرات من المبلغ الأصلي، والثلثان المتبقيان رسوما وفوائد غير مسددة. وكان أكثر من أربعة أخماس المتأخرات مستحق السداد إلى حساب الموارد العامة والبقية إلى إدارة حقوق السحب الخاصة، والصندوق الاستئماني، والصندوق الاستئماني المشترك بين «تسهيل النمو والحد من الفقر» و«تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية». وزمبابوي هو البلد الوحيد الذي عليه متأخرات مطولة قائمة للصندوق الاستئماني المشترك بين «تسهيل النمو والحد من الفقر» و«تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية».

وقد طُبقت تدابير تصحيحية بموجب الاستراتيجية التعاونية المعززة بشأن الالتزامات المالية غير المسددة وذلك لمعالجة المتأخرات المطولة. واعتبارا من نهاية السنة المالية، أصبحت الصومال والسودان وزمبابوي غير مؤهلة لاستخدام حساب الموارد العامة. ولا تزال زمبابوي مستبعدة من قائمة البلدان المؤهلة للاستفادة من تسهيل النمو والحد من الفقر، وتظل خاضعة لإعلان عدم التعاون، وتعليق المساعدة الفنية، وتعليق حقوق التصويت والحقوق ذات الصلة.

الإدارة والتنظيم

بعد أن علم المجلس التنفيذي في يونيو ٢٠٠٧ باعتزام رودريغو دي راتو التنحي عن منصب المدير العام بعد الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بدأ المجلس الذي يتولى تعيين مدير عام الصندوق في وضع عملية اختيار جديدة (راجع الإطار ٥–٣). ووفقا لهذه العملية، تم تعيين دومينيك

[٧٢] راجع البيان الصحفي رقم 07/270 بعنوان "IMF Executive Board Approves Renewal of Standing Borrowing Arrangements," على اسطوانة السي دي روم أو في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت www.imf.org/external/np/sec/pr/2007/pr07270.htm.

الجدول ٥–١
المتأخرات القائمة للصندوق على البلدان التي عليها التزامات غير مسددة لفترة ٦ شهور أو أكثر وموزعة حسب النوع
(بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة؛ حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٠٨)

		حسب النوع			
	المجموع	إدارة العمليات العامة (بما في ذلك SAF)[1]	إدارة حقوق السحب الخاصة	الصندوق الاستئماني	صندوق PRGF-ESF
الصومال	٢٣٥,٧	٢١٤,٧	١٢,٩	٨,١	٠,٠
السودان	١,٠٠٩,٢	٩٢٩,٣	٠,٠	٨٠,٠	٠,٠
زمبابوي	٨٥,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٨٥,٣
المجموع	**١,٣٣٠,٢**	**١,١٤٤,٠**	**١٢,٩**	**٨٨,١**	**٨٥,٣**

[1] التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي.

المصدر: إدارة المالية التابعة لصندوق النقد الدولي.

يمكن الاطلاع على جدول اجتماعات المجلس التنفيذي للسنة المالية ٢٠٠٨، ووصف لأهم أنشطته على اسطوانة السي دي روم.

الإطار ٥–٣
كيف يدار صندوق النقد الدولي

إن أعلى جهاز لصنع القرارات في الصندوق هو مجلس المحافظين، ويتألف المجلس من محافظ واحد ومحافظ مناوب يتولى تعيينهما كل بلد عضو بالطريقة التي يحددها. وعادة يكون المحافظ هو وزير المالية أو محافظ البنك المركزي للبلد العضو. ويجتمع مجلس المحافظين عادة مرة في السنة. وتناط بالمجلس التنفيذي مسؤولية إدارة أعمال الصندوق، وهو يمارس لهذه الغاية جميع السلطات التي يفوضه بها مجلس المحافظين. ويتألف المجلس التنفيذي من ٢٤ مديرا تنفيذيا، تعينهم أو تنتخبهم البلدان الأعضاء. ويتولى المجلس التنفيذي تعيين المدير العام للصندوق الذي يرأسه.

وهناك لجنتان تتألفان من محافظين يمثلون الأعضاء جميعا. اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، وهي هيئة استشارية تتألف حاليا من ٢٤ محافظا (أو مناوبيهم) وهم وزراء أو مسؤولين آخرين بنفس المرتبة، ويمثلون نفس البلدان أو الدوائر الانتخابية (مجموعات البلدان) التي يمثلها المديرون التنفيذيون الأربعة والعشرون. وتتولى اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية إسداء المشورة إلى مجلس المحافظين وترفع تقاريرها إليه بشأن المسائل المتعلقة بوظائفه في الإشراف على النظام النقدي والمالي الدولي وإدارته وتكييفه، وتتولى في هذا الشأن استعراض التطورات في أوضاع السيولة الدولية وتحويل الموارد إلى البلدان النامية؛ والنظر في المقترحات التي يقدمها المجلس التنفيذي بتعديل اتفاقية تأسيس الصندوق؛ ومواجهة الاضطرابات التي تهدد النظام. وليس للجنة سلطة اتخاذ القرارات، وعادة ما تجتمع مرتين سنويا، وذلك في مارس أو إبريل وفي سبتمبر أو أكتوبر عند انعقاد اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية للصندوق والبنك الدولي. ولجنة التنمية (التي كانت تسمى من قبل اللجنة الوزارية المشتركة لمجلسي محافظي البنك والصندوق المعنية بتحويل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية)، فهي هيئة مشتركة بين البنك والصندوق تتألف من ٢٤ من محافظي البنك أو الصندوق أو المحافظين المناوبين لهم؛ وهي تسدي المشورة إلى مجلسي محافظي الصندوق والبنك الدولي بشأن القضايا الإنمائية بالغة الأهمية وبشأن الموارد المالية اللازمة لتشجيع التنمية الاقتصادية في البلدان النامية. وتجتمع هذه اللجنة مرتين سنويا، شأنها شأن اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية.

الإطار ٥–٤

التواصل مع المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية والإقليمية

للصندوق سجل طويل في التعاون مع العديد من المنظمات الدولية والإقليمية، أما تعاونه مع البنك الدولي فهو تعاون وثيق جدا. وتشمل المجالات التي يتعاون فيها الصندوق والبنك برنامج تقييم القطاع المالي، ووضع المعايير والمواثيق، وعملية تقارير استراتيجية الحد من الفقر، ومبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبيك) والمبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون، وتحليل إمكانية استمرار تحمل الدين. وقد أنشأ المدير العام للصندوق ورئيس البنك الدولي في مارس ٢٠٠٦ لجنة المراجعة الخارجية المعنية بالتعاون بين البنك والصندوق. وقد طلبت اللجنة آراء البلدان الأعضاء بشأن طبيعة التعاون بين البنك والصندوق وممارساته، والذي تحكمه اتفاقية رسمية منذ عام ١٩٨٩. وقد أصدرت اللجنة تقريرها في فبراير ٢٠٠٧. وبعد صدور هذا التقرير – الذي يعرف باسم تقرير مالان – وضع الصندوق والبنك خطة العمل المشترك بين إدارتي الصندوق والبنك الذي يقوم على توزيع العمل القائم بين المؤسستين ويحدد تدابير مصممة لتحسين التنسيق بشأن القضايا القُطْرية، وتعزيز الاتصال بين المؤسستين بشأن القضايا المشتركة من خلال منصات إلكترونية جديدة، وزيادة التحفيز والدعم الأساسي للتعاون بشأن السياسات والمراجعات والقضايا المؤسسية الأخرى.[١]

ويتعاون الصندوق أيضا مع البنوك الإقليمية متعددة الأطراف – وهي بنك التنمية الإفريقي، وبنك التنمية الآسيوي، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير – بما في ذلك في عمل البعثات الموفدة إلى البلدان وتقديم المساعدة الفنية، كما يحضر ممثلو الصندوق الاجتماعات التي يعقدها رؤساء بنوك التنمية متعددة الأطراف. أما بنك التنمية للبلدان الأمريكية وبنك التنمية الإفريقي فيشاركان في المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون.

والصندوق عضو في منتدى الاستقرار المالي الذي يضم المسؤولين الحكوميين المنوط بهم مسؤولية الاستقرار المالي في المراكز المالية الدولية الرئيسية، والهيئات التنظيمية والرقابية الدولية، ولجان خبراء البنوك المركزية. ويتعاون الصندوق أيضا مع هيئات وضع المعايير، مثل لجنة بازل للرقابة المصرفية والرابطة الدولية لمراقبي التأمين. وفي عام ٢٠٠٠، أنشأ السيد هورست كولر، المدير العام للصندوق آنذاك، المجموعة الاستشارية المعنية بأسواق رأس المال كي تمثل منتدى للحوار غير الرسمي بين المشاركين في أسواق رأس المال الدولية والصندوق؛ ويرأس هذه المجموعة المدير العام للصندوق.

وهناك تواصل وتعاون بين الصندوق من جهة والأمم المتحدة وعدد من وكالاتها المتخصصة من جهة أخرى، وذلك عن طريق ممثله الخاص لدى الأمم المتحدة. وتتولى مكاتب الصندوق في أوروبا التنسيق مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة التجارة العالمية، وبنك التسويات الدولية، ومنظمة العمل الدولية، والمؤسسات التابعة للاتحاد الأوروبي. ويجري التعاون بين الصندوق ومنظمة التجارة العالمية على أساس رسمي وغير رسمي، وذلك على النحو المبين في اتفاق التعاون المعقود بينهما في عام ١٩٩٦. ويشارك خبراء الصندوق في الإطار المتكامل للمساعدة الفنية المرتبطة بالتجارة، وفي فرقة العمل المعنية بمبادرة المعونة من أجل التجارة. ولخبراء الصندوق علاقة اتصال أيضا مع مجلس التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وعدة مجموعات إقليمية في آسيا، بما في ذلك رابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

والصندوق مشارك مهم في اجتماعات وأنشطة المجموعات الحكومية الدولية الرئيسية، بما في ذلك مجموعة السبعة، ومجموعة الثمانية، ومجموعة العشرة، ومجموعة العشرين، ومجموعة الأربعة والعشرين. وتشارك بلدان مجموعة العشرة في الاتفاقات العامة للاقتراض التي أنشأها الصندوق، وهي ترتيب أنشئ في عام ١٩٦٢ يمكن طلب تنفيذه إذا رأى الصندوق أن هناك حاجة إلى موارد تكميلية للحيلولة دون تعثر النظام النقدي الدولي أو لإخراجه من عثرته.

---

[١] راجع البيان الصحفي "Enhancing Bank-Fund Collaboration: Joint Management Action Plan," رقم 07/235 على اسطوانة السي دي روم أو موقع الصندوق على شبكة الإنترنت www.imf.org/external/np/sec/pr/2007/pr07235.htm. ويمكن الاطلاع على الخطة ذاتها في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت: www.imf.org/external/np/pp/2007/eng/092007.pdf.

الشكل البياني ٥–١
نموذج الدخل والميزانية متوسطة الأجل
(تقديرية، بملايين الدولارات الأمريكية)

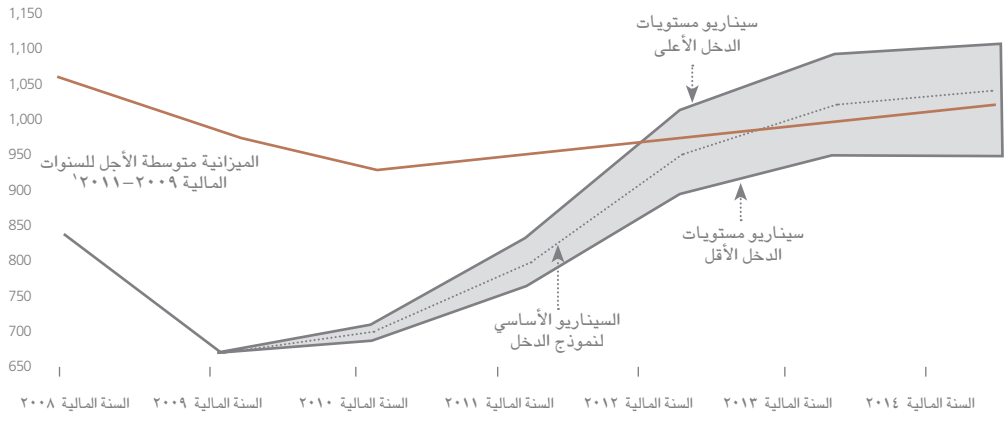

[١] تشمل مصروفات إعادة الهيكلة، والبنود المنصرفة من الميزانية الرأسمالية، والاهتلاك.

ستراوس–كان في سبتمبر ٢٠٠٧ مديرا عاما للصندوق وتولى منصبه في الأول من نوفمبر ٢٠٠٧.[٧٣]

واتسمت السنة المالية بحدوث تغيرات أخرى كبيرة أيضا، حيث واصل المجلس التنفيذي العمل من أجل إيجاد السبل لكبح نفقات الصندوق الإدارية، والموافقة على ميزانية تحقق وفورات كبيرة، والسعي لتعزيز فعالية تكاليف الصندوق من خلال مجموعة مختلفة من التدابير، بما في ذلك تحسين التعاون مع الأجهزة الدولية والإقليمية الأخرى (الإطار ٥–٤) وإعادة هيكلة الوظائف.

الميزانيتان الإدارية والرأسمالية

وافق المجلس التنفيذي في ٧ إبريل ٢٠٠٨ على نفقات إدارية صافية مجموعها ٨٦٨,٣ مليون دولار للسنة المالية ٢٠٠٩، مع فرض حد أقصى على إجمالي النفقات الإدارية يبلغ ٩٦٦,٩ مليون دولار؛ واعتماد مبلغ ٤٨,٣ مليون دولار للمشروعات الرأسمالية في السنة المالية ٢٠٠٩، وذلك كجزء من الخطة الرأسمالية البالغة قيمتها ١٣٨ مليون دولار للسنوات المالية من ٢٠٠٩–٢٠١١. وقد أحاط المجلس التنفيذي علما أيضا بإجمالي اعتمادات الميزانيتين الصافيتين التأشيريتين الذي يبلغ ٨٨٠ مليون دولار، و٨٩٥ مليون دولار للسنة المالية ٢٠١٠ والسنة المالية ٢٠١١ على التوالي، وتشكلان الميزانية الإدارية متوسطة الأجل. كذلك وافق المجلس التنفيذي على اعتماد يبلغ ١٥٥ مليون دولار لا يتكرر لسنوات متعددة، لتغطية تكاليف إعادة الهيكلة المؤسسية في السنوات المالية ٢٠٠٨–٢٠١١، وصرح بترحيل موارد غير مستخدمة تبلغ ٣٠ مليون دولار من الميزانية الإدارية للسنة المالية ٢٠٠٨ إلى ميزانية إعادة الهيكلة.[٧٤] ويبين الخط باللون البني في الشكل البياني ٥–١ مجموع النفقات الإدارية الموحدة التقديرية للسنوات المالية من ٢٠٠٨–٢٠١٤.[٧٥]

ووردت الاعتبارات الاستراتيجية التي تقوم عليها الميزانية في «بيان المدير العام بشأن التوجهات الاستراتيجية في الميزانية متوسطة الأجل،» التي رفعها إلى اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية وقت انعقاد اجتماعات الربيع.[٧٦] والهدف الأساسي هو إعادة تشكيل المؤسسة لتأتي بمخرجات أكثر تركيزا على نحو مردود التكاليف تماشيا مع مزاياها التنافسية. وسوف تسهم الميزانية متوسطة الأجل، ضمن جملة أمور أخرى، في أحد الجوانب المهمة لسد فجوة الدخل في الأجل المتوسط. وتحقق هذه الميزانية خفضا حقيقيا غير مسبوق في الإنفاق يبلغ ١٣,٥٪. ومع ذلك فإنها تسمح بزيادات حقيقية في الموارد المتاحة للأنشطة ذات الأولوية كالرقابة متعددة الأطراف والرقابة الإقليمية عن طريق إعادة التخصيص من مجالات أخرى.

ويتمثل أحد أهم الأولويات في وضع إطار للميزانية قابل للاستمرار كأساس لسد الفجوة بين الدخل والنفقات في السنة المالية ٢٠١٣. وبالنظر إلى فترة

[٧٣] راجع البيان الصحفي رقم 07/159 بعنوان "المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يباشر عملية اختيار المدير العام الجديد للصندوق" (IMF Executive Board Moves Ahead with Process of Selecting the Fund's Next Managing Director)، والبيان الصحفي رقم 07/211 بعنوان "المجلس التنفيذي يختار دومينيك ستراوس–كان مديرا عاما لصندوق النقد الدولي" (IMF Executive Board Selects Dominique Strauss-Kahn as IMF Managing Director)، على اسطوانة السي دي روم وفي موقعي الصندوق على شبكة الإنترنت: www.imf.org/external/np/sec/pr/2007/pr07159.htm و www.imf.org/external/np/sec/pr/2007/pr07211.htm على التوالي.

[٧٤] أشارت التقديرات إلى أن تكاليف إعادة الهيكلة ستكون مستحقة بشكل رئيسي أثناء السنة المالية ٢٠٠٨ (١٢٠ مليون دولار) والسنوات المالية ٢٠٠٩–٢٠١١ (٦٥ مليون دولار).

[٧٥] يعرض الشكل البياني ٥–١ رؤية أشمل للنفقات الإدارية التقديرية حيث يغطي الميزانية الإدارية الصافية، والبنود المنصرفة في الميزانية الرأسمالية، والاهتلاك، ونفقات إعادة الهيكلة، وذلك مقارنة بالجدول ٥–٤ الذي لا يبين سوى الميزانية الإدارية التقديرية الصافية. ويبلغ مجموع هذه البنود ١,٠٦١ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٨، و٩٨٩ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٩.

[٧٦] يمكن الاطلاع على بيان المدير العام "The Statement by the Managing Director on Strategic Directions in the Medium-Term Budget, April 13, 2008" على اسطوانة السي دي روم وفي موقع الصندوق على شبكة الإنترنت www.imf.org/external/pp/longres.aspx?id=4243.

الشكل البياني ٥–٢

الميزانية متوسطة الأجل المعاد توزيعها للسنوات المالية ٢٠٠٨–٢٠١٠

(بملايين الدولارات حسب السعر في السنة المالية ٢٠٠٨)

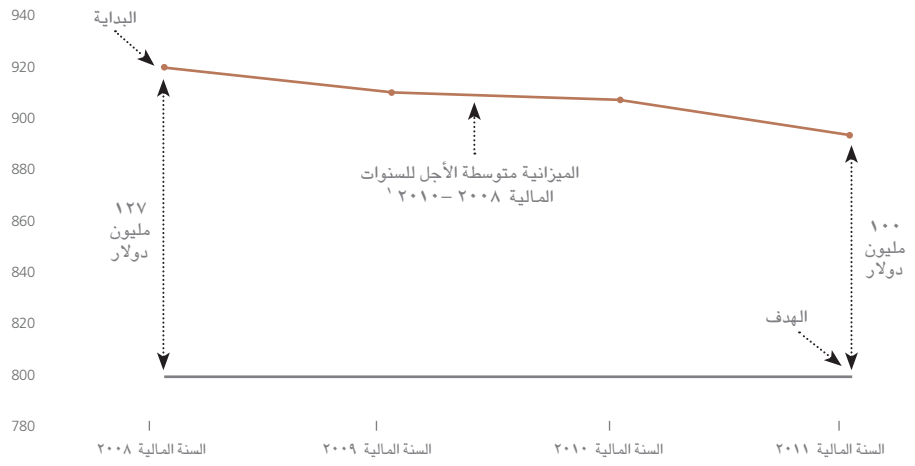

[1] يُحسب رقم السنة المالية ٢٠١١ بافتراض استمرار موقف السياسات المتمثل إجراء خفض حقيقي مقداره ١٪.

الجدول ٥–٢

تكوين الوفورات

(بملايين الدولارات حسب السعر في السنة المالية ٢٠٠٨)

وفورات متعلقة بالموظفين	٦٧
زيادة الكفاءة	٢٧
تقليل البرامج، وإجراء مراجعة أقل، وخفض عدد المستويات	١٦
تقليل عدد الممثلين المقيمين/الموظفين في المكاتب الخارجية	٧
ترشيد الأنظمة والعمليات الإدارية	٧
تعديل مجالات تركيز بناء القدرات	٥
تعديل مجالات تركيز العمل في البلدان منخفضة الدخل	٢
تعديل مجالات تركيز الرقابة	٢
القضاء على تداخل السياسات	١
وفورات ليست متعلقة بالموظفين	٣٣
مصروفات متعلقة بالسفر	١٠
خفض تكاليف الممثلين المقيمين/المكاتب الخارجية	٩
زيادة المساحات المتاحة للتأجير في مبنى المقر الرئيسي (٢)	٥
تمويل مكتب الاستثمار من خلال نظام تقاعد الموظفين	٢
وفورات في الاجتماعات السنوية	٢
خدمات تكنولوجيا المعلومات	٢
إلغاء الدعوم	٢
زيادة الإيرادات	١
المجموع	١٠٠

الجدول ٥–٣

تخصيص النفقات الحقيقية للسنوات المالية من ٢٠٠٨–٢٠١١

	بملايين الدولارات بسعر السنة المالية ٢٠٠٨		التغير الحقيقي ٪
	السنة المالية ٢٠٠٨	السنة المالية ٢٠١١	
الرقابة			
متعددة الأطراف	٢٨	٣١	٩
الثنائية	١٥٨	١٣٧	١٣–
ومنها: البلدان المؤثرة في النظام الاقتصادي	٤٤	٥٣	٠٢
الإقليمية	١٨	٢٢	١٨
البرامج القُطْرية	١٢٢	١٠٣	١٥–
بناء القدرات			
الممول بموارد الصندوق	١٠٦	٨٦	١٩–
الدعم	٣١٣	٢٧٢	١٣–

ملحوظة: تشير أرقام السنة المالية ٢٠٠٨ إلى المبالغ الواردة في الميزانية. وتُقاس المخصصات بإجمالي المدخلات بالدولار التي تنفق على كل مجال من مجالات المخرجات. ولم تخصص نفقات الدعم والحوكمة على مستوى المخرجات. ولا يتوافق مجموع الأعمدة مع مجموع الصندوق نظرا للفئات المحذوفة.

الميزانية للسنوات المالية ٢٠٠٨–٢٠١٤ ككل، وكما يصور الشكل البياني ٥–١، يتوقع أن تحقق الميزانية متوسطة الأجل، إلى جانب النموذج الجديد للدخل، توازنا بين الدخل والنفقات في السنة المالية ٢٠١٣.

ويتم سد نحو ١٠٠ مليون دولار من هذه الفجوة عن طريق خفض المصروفات والبقية من خلال تدابير الدخل. ومن المتصور أن تحقق الميزانية متوسطة الأجل للسنوات المالية ٢٠٠٨–٢٠١٠ خفضا حقيقيا يبلغ ٢٧ مليون دولار أو خفضا تراكميا بالقيمة الحقيقية يبلغ ٣٪. وتحقق الميزانية متوسطة الأجل للسنوات المالية ٢٠٠٩–٢٠١١ أكثر من ذلك، فتتضمن خفضا حقيقيا آخر مقداره ١٠٠ مليون دولار أو أكثر من ١٠,٥٪. ومن ثم، فقياسا على ميزانية السنة المالية ٢٠٠٨، يبلغ مجموع الوفورات ١٢٧ مليون دولار، أو أكثر من ١٣,٥٪ (الشكل البياني ٥–٢).

وعلى ذلك، يجب على المؤسسة تلبية الحاجة إلى تعديل مجالات تركيز عملها في سياق تقليص اعتمادات الميزانية. وتتألف عملية تعديل مجالات تركيز عمل الصندوق من خمسة عناصر كما يلي:

- تقوية الرقابة متعددة الأطراف عن طريق زيادة عمق تحليلات الروابط المالية الكلية، وأسعار الصرف، والتداعيات التي يرجع منشؤها إلى البلدان المؤثرة في النظام الاقتصادي .
- تشديد الرقابة الثنائية بتطبيق المنظورات القُطْرية على قضايا السياسات التي تواجه فرادى البلدان.
- تعديل مجالات تركيز العمل في البلدان منخفضة الدخل للتشديد على الاستقرار الاقتصادي الكلي، والنمو والاندماج في الاقتصاد العالمي.
- ترشيد بناء القدرات من خلال التركيز على الأنشطة المؤثرة على الاقتصاد الكلي وزيادة التوجه إلى تقديم المساعدة الفنية حسب الطلب واعتمادها بشكل أكبر على التمويل الخارجي.
- تطوير الصندوق عن طريق تحديث ممارسات الأعمال والسعي لزيادة الكفاءة.

وتتضمن استراتيجية الميزانية أربعة اعتبارات رئيسية هي: توفير إطار للمساعدة في تعديل مجالات تركيز عمل المؤسسة، ويساعد وضع إطار للميزانية في سد الفجوة بين الدخل والنفقات في السنة المالية ٢٠١٣، والوصول إلى الحد الأقصى في خفض نفقات ليست متعلقة بالموظفين من أجل تحسين استخدام التكنولوجيا وتعزيز الكفاءة التنظيمية، وخفض المصروفات المتعلقة بالموظفين باعتدال، مع الحفاظ على استمرارية العمل.

وتتضمن فترة الثلاث سنوات المالية الممتدة من ٢٠٠٩–٢٠١١ وفورات ليست متعلقة بالموظفين تبلغ ٣٣ مليون دولار (حسب سعر الدولار في السنة المالية ٢٠٠٨). ويشمل ذلك خفضا في نفقات السفر، وعدد الممثلين المقيمين، وتكاليف المكاتب الخارجية، وزيادة مساحات المكاتب المتاحة للتأجير. وتتعلق الوفورات المتبقية بالموظفين وتبلغ ٦٧ مليون دولار (الجدول ٥–٢).

ويسهم تحويل الموارد الإدارية على مستوى المخرجات والأنشطة إلى دعم عملية تعديل مجالات تركيز أنشطة الصندوق. فينقل ذلك الموارد من الأنشطة غير الأساسية إلى الأنشطة الأساسية في عمل الصندوق، ويعيد تخصيص الموارد ضمن الأنشطة الأساسية نحو المجالات ذات الأولوية. ولا توفر الميزانية متوسطة الأجل حصة أكبر فحسب، وإنما هي أيضا ترفع المستويات المطلقة للنفقات في مجالات رئيسية معينة. وترتفع المخصصات الحقيقية في الميزانية لكل من (١) الرقابة متعددة الأطراف، (٢) الرقابة على البلدان المؤثرة في النظام الاقتصادي، (٣) الرقابة الإقليمية (الجدول ٥–٣)، بينما يتراجع تخصيص الموارد للمساعدة الفنية الممولة بموارد الصندوق وللبرامج والمساندة القطرية. وإذا نجح الصندوق في تحصيل المزيد من التمويل الخارجي للمساعدة الفنية، فسوف يؤدي ذلك إلى تخفيف حدة خسائر الناتج في هذا المجال.

ويمثل خفض الموارد البشرية السبب الرئيسي وراء الانخفاض الكبير في النفقات حيث تبلغ حصة نفقات الموظفين حوالي ثلاثة أرباع الميزانية. وسوف ينخفض عدد الموظفين بواقع ٣٨٠ موظف بحلول السنة المالية ٢٠١١، ومن المخطط تنفيذ الجزء الأكبر من الخفض في السنة المالية ٢٠٠٩. وكما يتبين من الجدول ٥–٤ هناك انخفاض في نفقات الموظفين بمقدار ٧,٥٪ بالقيمة الحقيقية في السنة المالية ٢٠٠٩، حتى برغم توقع حدوث ارتفاع في متوسط تكاليف التعويضات بمقدار ٤,٥٪. وفي السنوات اللاحقة على سنة الميزانية، سيطرأ انخفاض محدود على نفقات الموظفين الواردة في الميزانية بالقيمة الحقيقية. وتشمل التغيرات الأخرى في النفقات الجديرة بالملاحظة ما يلي:

- خفض حقيقي مقداره ٦٪ في نفقات بالسفر في السنة المالية ٢٠٠٩ نتيجة لاتخاذ قرار بشأن السياسات لتقليص حجم السفر، واستحداث سياسة جديدة للسفر، واللجوء إلى أسعار خطوط الطيران المواتية بصورة أكبر.
- خفض نفقات المبنى والنفقات الأخرى بمقدار ٦٪ بالقيمة الحقيقية بحلول السنة المالية ٢٠١١، برغم حدوث ارتفاع اسمي صغير، وذلك بسبب بعض عمليات الإحلال الضرورية في مجال تكنولوجيا المعلومات وعمليات إصلاح المبنى.
- مع تحول الصندوق نحو الحصول على مزيد من التمويل الخارجي لتقديم المساعدة الفنية وزيادة المساحات المتاحة للتأجير من ممتلكاته، يتوقع ارتفاع المقبوضات على امتداد فترة الميزانية متوسطة الأجل، برغم أن هذه التقديرات خاضعة لعدم اليقين.

الجدول ٥–٤
الميزانية الإدارية حسب فئات النفقات الرئيسية، السنوات المالية ٢٠٠٨–٢٠١١
(بملايين الدولارات الأمريكية، ما لم يشار إلى غير ذلك)

	السنة المالية ٢٠٠٧	السنة المالية ٢٠٠٨		السنة المالية ٢٠٠٩	السنة المالية ٢٠١٠	السنة المالية ٢٠١١	السنة المالية ٢٠١١ ناقص ميزانية السنة المالية ٢٠٠٨
	نتائج ميزانية	ميزانية	نتائج ميزانية	ميزانية	ميزانية	ميزانية	ميزانية
			(اسمي)				
الموظفون	٧٠٨	٧٢٣	٧١٤	٦٩٧	٧٠٢	٧١٧	٦–
السفر	٩٣	١٠٠	٩٤	٩٨	٩٩	٩٩	١–
المبنى ونفقات أخرى	١٦٠	١٦١	١٥٨	١٦٣	١٦٥	١٧٠	١٠
الاجتماعات السنوية	٥	٠	٠	٠	٥	٠	...
الاحتياطيات		١٠		٩	١٣	١٨	٨
إجمالي النفقات	٩٦٦	٩٩٤	٩٦٧	٩٦٧	٩٨٥	١٠٠٤	١٠
المقبوضات	٦٩–	٧١–	٧٦–	٩٩–	١٠٥–	١٠٩–	٣٨–
الميزانية الإدارية الصافية	٨٩٧	٩٢٢	٨٩١	٨٦٨	٨٨٠	٨٩٥	٢٧–
			(بالدولارات حسب السعر في السنة المالية ٢٠٠٨)				
الموظفون	٧٣٦	٧٢٣	٧١٤	٦٧٠	٦٤٩	٦٣٧	٨٦–
السفر	٩٧	١٠٠	٩٤	٩٤	٩١	٨٨	١٢–
المبنى ونفقات أخرى	١٦٦	١٦١	١٥٨	١٥٧	١٥٣	١٥١	٩–
الاجتماعات السنوية	٦	٠	٠	٠	٥	٠	...
الاحتياطيات		١٠		٨	١٢	١٦	٦
إجمالي النفقات	١٠٠٤	٩٩٤	٩٦٧	٩٣٠	٩١٠	٨٩٣	١٠١–
المقبوضات	٧١–	٧١–	٧٦–	٩٥–	٩٧–	٩٧–	٢٦–
الميزانية الإدارية الصافية	٩٣٣	٩٢٢	٨٩١	٨٣٥	٨١٣	٧٩٦	١٢٧–

المصدر: مكتب الميزانية والتخطيط.
ملحوظة: قد لا تتوافق الأرقام مع المجاميع نظرا للتقريب.

وبالنظر إلى مجالات المخرجات الرئيسية (الجدول ٥–٥) فإن المخرجات التي يتوقع أن تستوعب حصصا أكبر من الموارد طوال فترة الميزانية متوسطة الأجل هي الرقابة متعددة الأطراف، والرقابة الإقليمية، والمعايير والمواثيق وتقييمات القطاع المالي، والمساعدة المالية؛ ويتوقع أن تكون الحصص الأصغر موجهة للإشراف على النظام النقدي الدولي، والتسهيلات المتاحة بصورة عامة، والتسهيلات المخصصة للبلدان منخفضة الدخل.

ووافق المجلس التنفيذي على تخصيص ٤٨,٣ مليون دولار للمشروعات الرأسمالية التي ستبدأ في السنة المالية ٢٠٠٩ وأحاط علما بإجمالي اعتمادات الميزانية الرأسمالية ويبلغ ١٣٨ مليون دولار للسنتين التاليتين. وتوفر اعتمادات السنة المالية ٢٠٠٩ النفقات على مدى الثلاث سنوات التالية: أكثر من الثلث لمشروعات المرافق في المبنى، والبقية لمشروعات تكنولوجيا المعلومات. وتعكس الميزانية الرأسمالية تعديلا كبيرا بالتخفيض بالقيمة الحقيقية. وتباينت النفقات الرأسمالية الحقيقية طوال العقد الماضي لأسباب منها نفقات التعزيزات الأمنية لمرافق المبنى وتكنولوجيا المعلومات، وهي مكتملة في الوقت الحاضر. ويخصص نحو نصف ميزانية السنة المالية ٢٠٠٩ للمشروعات التي تحافظ على سلامة أصول الصندوق بينما يتضمن معظم المتبقي مشروعات جديدة ومنقحة سوف تساعد في تسهيل عمليتي إعادة هيكلة الصندوق وتعديل مجالات تركيز عمله.

سياسات الموارد البشرية

وضع الصندوق إطارا لإعادة هيكلة الوظائف في مطلع عام ٢٠٠٨ وذلك كجزء من الإصلاحات التي يقوم بها من أجل تعديل مجالات تركيز أنشطته، وتحديث عملياته، وتحسين مردودية التكاليف ورفع الكفاءة. ولممارسة إعادة الهيكلة هدفان هما: خفض نحو ٣٨٠

الجدول ٥–٥

إجمالي حصص النفقات التقديرية في الميزانية الإدارية، حسب مجالات المخرجات الرئيسية والمخرجات المكونة لها، السنوات المالية ٢٠٠٨–٢٠١١

(حصة ٪ من مجموع إجمالي النفقات، ما عدا الاحتياطيات)

	السنة المالية ٢٠٠٨	السنة المالية ٢٠٠٩	السنة المالية ٢٠١٠	السنة المالية ٢٠١١
الرصد العالمي	١٧,٤	١٧,٧	١٧,٩	١٨,٢
الإشراف على النظام النقدي الدولي	٥,٢	٤,٦	٤,٧	٤,٧
الرقابة متعددة الأطراف	٤,٥	٥,١	٥,٣	٥,٥
المعلومات والمنهجيات الإحصائية القُطْرية	٣,٠	٣,٢	٣,٢	٣,٢
البحوث العامة	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٣
التواصل العام	٤,٣	٤,٥	٤,٥	٤,٥
الرصد القُطْري والإقليمي	٣٥,٢	٣٦,٦	٣٦,٥	٣٦,٧
الرقابة الثنائية	٢٨,٣	٢٨,٣	٢٨,٢	٢٨,٤
الرقابة الإقليمية	٣,١	٣,٦	٣,٧	٣,٨
المعايير والمواثيق وتقييمات القطاع المالي	٣,٨	٤,٦	٤,٦	٤,٥
البرامج القُطْرية والدعم المالي	٢٣,٢	٢١,١	٢٠,٩	٢٠,٤
التسهيلات المتاحة بوجه عام	١٠,٠	٨,١	٨,٠	٧,٨
التسهيلات المتاحة للبلدان منخفضة الدخل على وجه الخصوص	١٣,٢	١٣,١	١٢,٩	١٢,٦
بناء القدرات	٢٤,٢	٢٤,٦	٢٤,٧	٢٤,٧
المساعدة الفنية	١٧,٠	١٧,٥	١٧,٧	١٧,٨
التدريب الخارجي	٧,٢	٧,١	٦,٩	٦,٩
المجموع، ما عدا الاحتياطيات	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
بنود للتذكرة				
الدعم	٣١,٨	٣٠,٥	٣٠,٧	٣١,٠
الحوكمة	٩,٣	٩,٣	٩,٤	٩,١

المصدر: مكتب الميزانية والتخطيط

ملحوظة: تشير أرقام السنة المالية ٢٠٠٨ إلى المبالغ الواردة في الميزانية. ونفقات الدعم والحوكمة موزعة على المخرجات. وقد لا تتوافق الأرقام مع المجاميع نظرا للتقريب.

وظيفة، وتغيير الهيكل الوظيفي، مع إجراء الجانب الأكبر من الخفض على مستوى المديرين ومستوى الدعم الإداري. والتزمت إدارة الصندوق بتحقيق هذه الأهداف من خلال عملية تتسم بالشفافية والعدالة وتركز على التسريح الاختياري إلى أقصى حد ممكن، مع الإقرار بالحاجة إلى التسريح الإجباري في مجالات محددة. ولتحقيق هذه الأهداف، تألف إطار إعادة الهيكلة من مرحلة تسريح اختياري تليها مرحلة تسريح إجباري، وطائفة من الحوافز المالية والحوافز الأخرى للتشجيع على التسريح الاختياري، ولجنة مستقلة تتألف من كبار مسؤولين سابقين في الصندوق ليقدموا توصياتهم إلى الإدارة بشأن القرارات الفردية المتعلقة بالتسريح.

وحققت المرحلة الاختيارية لإعادة الهيكلة نجاحا في تحقيق الهدفين.[٧٧] فوضعت تدابير في سياق تطبيق ممارسة إعادة الهيكلة للاحتفاظ بالموظفين ذوي الأداء العالي (قدر الإمكان)، وضمان عدم التأثير على التنوع في الموارد البشرية دونما داعي لذلك. وقدمت مساعدات إعادة التوظيف خارج الصندوق للموظفين الذين كانوا ينظرون في التسريح الاختياري من الصندوق، وبذلت جهود كبيرة للبحث عن فرص العمل المتاحة في الهيئات الحكومية لدى البلدان الأعضاء، والمؤسسات المالية الدولية الأخرى، ومؤسسات القطاع الخاص.

ويتولى المدير العام تعيين موظفي الصندوق، وهيئة الموظفين مسؤولة مسؤولية كاملة أمام الصندوق. وفي ٣٠ إبريل ٢٠٠٨، كان عدد موظفي الصندوق من المتخصصين والمديرين ١٩٥٠ موظفا و٦٣٦ موظفا على مستويات أخرى. ويعكس إطار إدارة الموارد البشرية في الصندوق أفضل الممارسات المتطورة باستمرار والتي تتسق مع رسالة المؤسسة ومع هدف الحفاظ على جودة الموارد البشرية وتنوعهم. وتنص اتفاقية تأسيس الصندوق على أن المتوقع أن تكون

[٧٧] راجع البيان الصحفي رقم 08/94 بعنوان "IMF Contemplates Voluntary Separations Phase of Organizational Restructuring". على اسطوانة السي دي روم وموقع الصندوق على شبكة الإنترنت: www.imf.org/external/np/sec/pr/2008/pr0894.htm.

هيئة موظفي الصندوق عند «أعلى درجات» الكفاءة والمقدرة الفنية. وإضافة إلى ذلك، يراعي جميع موظفي الصندوق أعلى معايير السلوك الأخلاقي، وهو ما يتسق مع قيم النزاهة والحيدة وحسن التقدير، وذلك على النحو المبين في مدونة قواعد السلوك واللوائح والأنظمة اللتين وضعهما الصندوق.

وإقرارا بأنه يجب أن يتوافر للأعضاء أفراد يدركون، من خلال خبراتهم وتدريبهم في مجالات متخصصة، مجموعة واسعة من التحديات التي تواجه مسؤولي البلدان في مجال صنع السياسات وفي استطاعتهم تقديم المشورة بشأن السياسات تكون ملائمة لظروف كل بلد من البلدان الأعضاء البالغ عددها ١٨٥ بلدا، ووفقا للشروط الواردة في اتفاقية تأسيس الصندوق بالأخذ في الاعتبار أهمية اختيار الموظفين على أساس أوسع تمثيل جغرافي ممكن، يبذل الصندوق كل جهد ممكن كي يضمن أن يكون تنوع الموارد البشرية في هيئة الموظفين معبرا عن عضوية المؤسسة، مع السعي الحثيث إلى اجتذاب مرشحين للوظائف من كل أنحاء العالم. وقد أنشأ الصندوق مجلسا لشؤون التنوع في الموارد البشرية للنهوض بجدول أعماله بشأن تنوع الموارد البشرية، وذلك استنادا إلى ما سبق من استحداث منصب مستشار شؤون التنوع في الموارد البشرية في عام ١٩٩٥. ويراقب الصندوق ما يتحقق من تقدم ويقوم بإبلاغ المشكلات بطريقة شفافة وبصيغ مختلفة – بما في ذلك التقرير السنوي لتنوع الموارد البشرية «Diversity Annual Report" – في موقعه الإلكتروني على شبكة الإنترنت.

ومن بين البلدان الأعضاء البالغ عددها ١٨٥ عضوا، كان ١٤٥ منها ممثلا في هيئة الموظفين في نهاية إبريل ٢٠٠٨. وتتوافر قائمة كبار موظفي الصندوق وهيكله التنظيمي في الصفحتين ٨ و٩ على التوالي من هذا التقرير. كذلك يمكن الاطلاع على الجداول التي تبين توزيع موظفي الصندوق حسب الجنسية والنوع والبلد النامي أو الصناعي اسطوانة السي دي روم. واعتبار من ١ يوليو ٢٠٠٧ أصبح هيكل رواتب المديرين كما يلي:

المدير العام	٤٢٠,٩٣٠ دولار[٧٨]
النائب الأول للمدير العام	٣٦٦,٠٣٠ دولار
نواب المدير العام	٣٥٨,٦٠٠ دولار

وبلغت مكافآت المديرين التنفيذيين ٢١٩,٨٠٠ دولار، ومكافآت المديرين التنفيذيين المناوبين ١٩٠,١٤٠ دولار.

الاتصال والشفافية

يسعى صندوق النقد الدولي من خلال استراتيجية الاتصال وسياسة الشفافية إلى زيادة مساءلته أمام الأطراف المعنية، وبناء الفهم المتعلق بالسياسات الاقتصادية السليمة. وبفضل توجيه ودعم المجلس التنفيذي الذي يراجع استراتيجية الاتصال وسياسة الشفافية للصندوق بانتظام، ازدادت جهود الصندوق في هذين المجالين كثيرا منذ منتصف التسعينات.

الاتصال

استراتيجية الاتصال

ناقش المجلس التنفيذي في يونيو ٢٠٠٧ استراتيجية الاتصال التي ينتهجها الصندوق، وهي خامس مناقشة يجريها حول هذا الموضوع منذ عام ١٩٩٨.[٧٩] وأشار إلى التقدم المحرز، منذ آخر مراجعة أجراها في عام ٢٠٠٥، في دمج أنشطة الاتصال ضمن عمليات الصندوق وزيادة انفتاح الصندوق ونشره للمعلومات. وأيد المديرون التنفيذيون بشكل عام التوجه الكلي لاستراتيجية الاتصال التي تهدف إلى بناء الفهم والتأييد لدور الصندوق وبرنامجه الإصلاحي؛ وتعزيز اندماج أنشطة الاتصال في عملياته؛ وزيادة تأثير

[٧٨] يُصرف بدل تكميلي قدره ٧٥,٣٥٠ دولارا لتغطية النفقات. راجع أيضا البيان الصحفي رقم 07/245 بعنوان "Terms of Appointment of Dominique Strauss-Kahn as Managing Director of the IMF". على اسطوانة السي دي روم أو في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت www.imf.org/external/np/sec/pr/2007/pr07245.htm.

[٧٩] راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 07/74 بعنوان "IMF Executive Board Discusses the IMF's Communication Strategy" على اسطوانة السي دي روم أو في موقع الصندوق التالي على شبكة الإنترنت www.imf.org/external/np/sec/pn/2007/pn0774.htm.

إلى اليمين: موظف من صندوق النقد الدولي مع مندوبي منظمات المجتمع المدني في مالاوي. إلى اليسار: النسخة الإسبانية من صفحة صندوق النقد الدولي الرئيسية على شبكة الإنترنت.

المواد الإلكترونية والمطبوعة التي يصدرها الصندوق ليستخدمها في أنشطة التواصل الخارجي. واتفق المديرون على أن الاتصال يمثل أداة مهمة لتعزيز فعالية الصندوق في تشجيع الاستقرار الاقتصادي والمالي الدولي ومساعدة البلدان في التصدي للصدمات الاقتصادية وتحديات العولمة. وشدد المديرون أيضا على أهمية التواصل المزدوج بين الصندوق وبلدانه الأعضاء والأطراف المعنية الأخرى، حتى يتسنى للخبراء وكذلك المؤسسة الإفادة من الآراء التقييمية الخارجية والتجاوب معها على نحو ملائم.

وفيما يخص تطبيق الاستراتيجية، رحب المديرون بخطط تسخير التكنولوجيات الجديدة وممارسات الاتصال الحديثة – مثل زيادة التركيز على تكنولوجيات شبكة الإنترنت وتحسين مواءمة المطبوعات مع أولويات المؤسسة – وتعزيز فعالية الاتصال باللغات غير الإنجليزية بأسلوب يتسم بكفاءة التكاليف. كذلك أثنى المديرون على جهود تعزيز الاتصال الداخلي الذي يقوم بدور حيوي في توجيه الآراء الخارجية، وتعزيز الحوار، وتيسير الفهم لأهم القضايا التي تواجه الصندوق. وأقر المجلس بما بذل من جهود لتحسين نشر منتجات مثل تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» وتقارير «آفاق الاقتصاد الإقليمي» التي يقدم الصندوق من خلالها تحليله للتطورات الاقتصادية والمالية. وأشار كثير من المديرين التنفيذيين إلى الدور الحيوي الذي تؤديه النشرات الصحفية، والمؤتمرات الصحفية، وغيرها من القنوات في دعم أنشطة الرقابة القُطرية.

مبادرات السنة المالية ٢٠٠٨

واصل صندوق النقد الدولي تعزيز أنشطة الاتصال والتواصل الخارجي أثناء السنة المالية تماشيا مع الاستراتيجية التي أيدها المجلس التنفيذي وبرنامج إعادة تركيز مجالات عمل الصندوق. وظل تعزيز الاتصال عبر شبكة الإنترنت والتوسع في الاتصال بلغات غير الإنجليزية ضمن الأولويات. وأصبح موقع الصندوق على شبكة الإنترنت الذي خضع للتطوير مؤخرا أكثر سهولة في الاستخدام، كما تم أيضا تطوير محرك البحث. ويحتوى الموقع على أدوات جديدة مثل صفحات الانتهاء (landing pages) التي تعرض أهم قضايا السياسات، ومواقع إلكترونية لمنظمات المجتمع المدني[٨٠] والجهات التشريعية.[٨١] وأطلق كبير الاقتصاديين في الصندوق وإدارة شؤون المالية العامة أثناء العام مدونات، ركزت فيها إدارة الشؤون المالية العامة على الإدارة المالية العامة. كذلك تم تطوير أو إضافة المواقع الإلكترونية باللغات غير الإنجليزية التي تستخدم على نطاق واسع في عمل الصندوق، وترجمت مواد يكثر الطلب عليها (مثل الملخصات والبيانات الصحفية عن تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» و «تقرير الاستقرار المالي العالمي») ونشرها في هذه المواقع. وترجم التقرير السنوي ٢٠٠٧ للصندوق إلى اللغات العربية والصينية والفرنسية والألمانية واليابانية والروسية والإسبانية، بإضافة ثلاث لغات (العربية واليابانية والروسية) مقارنة بما كان متبعا من قبل.

وكثف الصندوق تركيزه على التواصل الخارجي، واضطلع بعدد من أنشطة التواصل الخارجي خلال السنة المالية ٢٠٠٨ مع ممثلين برلمانيين ومنظمات المجتمع المدني. فعلى سبيل المثال، نظم الصندوق في إفريقيا جنوب الصحراء حلقات نقاش للجنة الشؤون المالية والاقتصادية التابعة لبرلمان تنزانيا ولمنظمات المجتمع المدني في دار السلام، ومنظمات المجتمع المدني في ملاوي،[٨٢] وللبرلمانيين، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات في ليبريا. وازداد عمق التعامل مع وسائل الإعلام، حيث عمل موظفو الإدارات التشغيلية على زيادة اتصالاتهم، كما تسمح تكنولوجيا الوسائط المتعددة للصندوق بالوصول إلى جماهير أعرض. و على سبيل المثال، كان الغرض من الاجتماع الإعلامي لممثلي وسائل الإعلام الذي يعقد مرة كل أسبوعين في البداية موجها إلى وسائل الإعلام التي مقرها مدينة واشنطن العاصمة، وقد تطور حيث اتخذ شكل موقع إلكتروني موجه للصحفيين في أنحاء العالم. ويسمح موقع مركز المعلومات الإلكتروني لوسائل الإعلام، وهو موقع وسائط متعددة محمي بكلمة سر، للصحفيين بالاطلاع على الوثائق المشمولة بحظر مؤقت، والمشاركة في الاجتماعات الإعلامية الموجهة للصحافة، وتلقي المعلومات والبيانات المعدة خصيصا لتلبية احتياجاتهم.[٨٣]

سياسة الشفافية

شهدت سياسة الشفافية التي يتبعها صندوق النقد الدولي اتساعا هائلا في العقد الماضي.[٨٤] وتنطلق السياسة الراهنة من القرار الذي اتخذه المجلس التنفيذي في يناير ٢٠٠١ لتشجيع النشر الطوعي للوثائق القُطرية وزيادة الانتظام في نشر تقارير السياسات وما يرتبط بها من نشرات المعلومات المعممة التي تحتوي على تلخيص لتقييم المجلس التنفيذي. وقد جاء ذلك القرار بعد خطوات سبق اتخاذها منذ عام ١٩٩٤ من أجل تعزيز شفافية عمل الصندوق وزيادة إتاحة المعلومات عن سياسات أعضائه للاطلاع العام، مع إدراج ضمانات وقائية في الوقت ذاته للحفاظ على صراحة مناقشات الصندوق مع الأعضاء بشأن السياسات عن طريق تحقيق التوازن السليم بين الشفافية والسرية. ويجوز للأعضاء أن يطلبوا حذف معلومات لم تتح بعد للاطلاع العام تشكل إما مادة شديدة التأثير على السوق أو إفصاحا سابقا لأوانه عن نوايا السياسات.

وبعد المناقشات التي دارت بين المديرين التنفيذيين في السنة المالية ٢٠٠٦ حول مراجعة أجراها خبراء الصندوق لسياسة الشفافية، دعا المديرون خبراء الصندوق إلى إعداد تحديثات سنوية عن تطبيق تلك

[٨٠] راجع www.imf.org/civilsociety.

[٨١] راجع www.imf.org/external/np/legislators/index.htm.

[٨٢] راجع "Tanzania and Malawi Seminars for Legislators, CSOs, and Media" في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت www.imf.org/external/np/exr/cs/news/2008/022008.htm.

[٨٣] راجع الإطار ٥–١ بعنوان "Disseminating Information: The IMF's Publishing Operations and Web Site" على اسطوانة السي دي روم.

[٨٤] هناك إقرار واسع النطاق بزيادة الشفافية لدى الصندوق. ففي تقرير "Global Accountability Report 2006" الصادر عن مؤسسة One World Trust، أعطت المؤسسة الصندوق المرتبة الثالثة من بين ١٠ منظمات دولية حكومية والمرتبة الرابعة من بين ٣٠ منظمة دولية حكومية وشركة خاصة متعددة الجنسيات من حيث الشفافية. ويمكن الاطلاع على التقرير في الموقع الإلكتروني www.oneworldtrust.org/?displa=index_2006.

السياسة لنشرها في الموقع الإلكتروني للصندوق. ويعرض التقرير السنوي الثالث حول تطبيق سياسة الشفافية، والذي نُشر في فبراير ٢٠٠٨، معلومات عن الوثائق التي نظر فيها المجلس في الفترة من أول نوفمبر ٢٠٠٦ حتى ٣١ أكتوبر ٢٠٠٧، والتي نشرت حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧، بما في ذلك معدلات نشر كل نوع من أنواع الوثائق، وفترة التأخر بين مناقشات المجلس التنفيذي للوثائق وبين نشرها، وحالات حذف مواد من الوثائق، ونمط النشر لدى البلدان الأعضاء.[٨٥] وظل معدل نشر التقارير القطرية التي يعدها الخبراء مرتفعا عند ٨٣٪.

المساءلة

مكتب التقييم المستقل

أنشئ مكتب التقييم المستقل في عام ٢٠٠١ من أجل إجراء تقييمات مستقلة وموضوعية لسياسات الصندوق وأنشطته بغرض تعزيز شفافية الصندوق ومساءلته وتقوية ثقافة التعلم لديه. ومكتب التقييم المستقل، وفق صلاحياته، مستقل تماما عن الإدارة العليا للصندوق ويعمل مستقلا عن المجلس التنفيذي، وهو يرفع النتائج التي يخلص إليها إلى المجلس.

وبعد إجراء تقييم خارجي لمكتب التقييم المستقل في السنة المالية ٢٠٠٦، وضع المجلس التنفيذي إطارا في يناير ٢٠٠٧ لضمان إجراء مراجعة ومراقبة أكثر منهجية لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مكتب التقييم المستقل التي أيدها المجلس. ويدعو الإطار إلى عرض خطة تنفيذ استشرافية على المجلس في أسرع وقت بعد مناقشته لتقييم مكتب التقييم المستقل، وإجراء مراقبة دورية لحالة تنفيذ الإجراءات الواردة في الخطة. وناقش المجلس في السنة المالية ٢٠٠٨ أول خطتي تنفيذ تم وضعهما لتقييمين استكملهما المكتب في السنة المالية ٢٠٠٧ هما: «الصندوق والمعونة المقدمة إلى بلدان إفريقيا جنوب الصحراء» الذي ناقشه المجلس أيضا في السنة المالية ٢٠٠٧، و«مشورة الصندوق بشأن سياسة سعر الصرف» الذي نوقش في مطلع السنة المالية ٢٠٠٨ (راجع الفصل الثالث). وحيث إنه لم تمض فترة كافية من الوقت منذ وضع خطتي التنفيذ المذكورتين، فإن تقرير المراقبة الدوري الأول، الذي ناقشه المجلس في يناير ٢٠٠٨، قد غطى توصيات مكتب التقييم المستقل الصادرة من قبل وأيدها المجلس قبل وضع خطة التنفيذ. واتفق المديرون على الأثر الملحوظ الذي تركته هذه التوصيات على أسلوب عمل الصندوق، وعلى حدوث استيعاب عام للدروس المستفادة منها وتنفيذ عدد كبير منها. ورأوا أنه يمكن مستقبلا تعزيز أعمال المراقبة عن طريق زيادة التحديد والوضوح في إجراءات المتابعة اللازمة وأنه ينبغي عدم صدور تقارير المراقبة الدورية إلا بعد انقضاء وقت كاف ـ ليكن ستة أشهر ـ على مناقشة المجلس التنفيذي لخطة التنفيذ التي وضعتها الإدارة. وشدد المديرون على مسؤولية إدارة الصندوق وخبرائه عن إعداد تقارير المراقبة المستقبلية، مع مراجعات دورية يقوم بها المجلس التنفيذي. وأعادوا التأكيد على استمرار مسؤولية المجلس التنفيذي والإدارة العليا عن وضع السياسات ومراجعتها وتنفيذها، بما في ذلك توصيات مكتب التقييم المستقل التي يؤيدها المجلس.[٨٦]

كذلك انتهى مكتب التقييم المستقل خلال السنة المالية ٢٠٠٨ من تقييم الشرطية الهيكلية في البرامج المدعمة بموارد الصندوق، والذي ناقشه المجلس التنفيذي في ديسمبر ٢٠٠٧ (راجع الفصل الرابع)، وتقييم عن الحوكمة المؤسسية في صندوق النقد الدولي، بما في ذلك دور المجلس التنفيذي،[٨٧] ونشرت مسودة التقرير المخصص لموضوع منهج الصندوق تجاه قضايا السياسات التجارية على موقع مكتب التقييم المستقل على الإنترنت لإتاحة الفرصة للجمهور للتعليق عليه. وسوف يواصل مكتب التقييم المستقل العمل في السنة المالية ٢٠٠٩ لتقييم تفاعلات الصندوق مع البلدان الأعضاء وبدء تقييم برنامج الصندوق للبحوث. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن أنشطة مكتب التقييم المستقل وتقاريره في موقعه الإلكتروني على شبكة الإنترنت.[٨٨]

إدارة المخاطر

وضع صندوق النقد الدولي منذ عام ٢٠٠٦ إطارا شاملا لإدارة المخاطر يشرف عليه المجلس التنفيذي. ويحظى إطار إدارة المخاطر بدعم اللجنة الاستشارية المعنية بإدارة المخاطر – التي يرأسها أحد نواب مدير عام الصندوق وتتألف من ستة أعضاء من كبار الموظفين في الصندوق – وتجتمع بانتظام لمناقشة قضايا إدارة المخاطر، وتُطلع الإدارة العليا والمجلس التنفيذي للصندوق على عملها. والعنصر الأساسي في عمل اللجنة الاستشارية المعنية بإدارة المخاطر هو التقرير السنوي عن إدارة المخاطر الذي يتضمن تحليلا لنتائج ممارسة شاملة لتقييم المخاطر يغطي المخاطر الاستراتيجية، والمخاطر المتعلقة بمهمة الصندوق الأساسية، والمخاطر المالية، والمخاطر التشغيلية.[٨٩] واتخذت مزيد من الخطوات أثناء السنة المالية ٢٠٠٨ لتعزيز طرائق استخدام إطار تقييم المخاطر.[٩٠] كذلك قامت اللجنة الاستشارية المعنية بإدارة المخاطر بدور مهم في مراقبة المخاطر المقترنة بالجهود الرامية إلى تركيز عمل الصندوق.

آليات التدقيق لدى الصندوق

تتألف آليات التدقيق لدى الصندوق من مؤسسة تدقيق خارجية، ووظيفة للتدقيق الداخلي، ولجنة مستقلة للتدقيق الخارجي تشرف على المؤسسة والوظيفة المشار إليهما.

[٨٥] راجع البيان الصحفي رقم 08/18 بعنوان "IMF Releases Third Annual Report on the Implementation of the Fund's Transparency Policy"، على اسطوانة السي دي روم أو في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت www.imf.org/external/np/sec/pr/2008/pr0818.htm. ويمكن الاطلاع على التقرير "Key Trends in the Implementation of the Fund's Transparency Policy" على موقع الصندوق على شبكة الإنترنت: www.imf.org/external/pp/longres.aspx?id=4040.

[٨٦] راجع نشرات المعلومات المعممة رقم 07/93 بعنوان "Implementation Plan Following IEO Evaluation of the IMF and Aid to Sub-Saharan Africa"، ورقم 07/119 بعنوان "IMF Discusses Implementation Plan Following IEO Evaluation of the IMF's Exchange Rate Policy Advice, 1999–2005"، ورقم 08/25 بعنوان "First Periodic Monitoring Report on the Status of Board Endorsed Recommendations of the Independent Evaluation Office"، على اسطوانة السي دي روم أو في مواقع الصندوق التالية على شبكة الإنترنت www.imf.org/external/np/sec/pn/2007/pn0793.htm و www.imf.org/external/np/sec/pn/2007/pn7119.htm، و www.imf.org/external/np/sec/pn/2008/pn0825.htm، على التوالي. ويمكن الاطلاع على تقرير المراقبة الدوري ذاته، الذي صدر في ديسمبر ٢٠٠٧، في موقع الصندوق التالي على شبكة الإنترنت www.imf.org/external/np/pp/2007/eng/120307.pdf.

[٨٧] ناقش المجلس تقييم الحوكمة المؤسسية وكذلك خطة تنفيذ التوصيات التي أيدها المجلس ضمن تقييم الشرطية الهيكلية في مطلع السنة المالية ٢٠٠٩.

[٨٨] راجع www.ieo-imf.org.

[٨٩] تؤدي سياسة تقييم الضمانات الوقائية التي ينتهجها الصندوق إلى تخفيف حدة مخاطر إساءة استخدام القروض المقدمة للبلدان الأعضاء (راجع الإطار ٥–٢ على اسطوانة السي دي روم).

[٩٠] أطلق الصندوق أيضا «خط ساخن للإبلاغ عن التجاوزات» في يونيو ٢٠٠٨ – وهي آلية لتمكين الأفراد داخل الصندوق وخارجه من رفع مخاوفهم سرا بشأن احتمال إساءة السلوك من جانب أحد الموظفين. ويدير الخط الساخن طرف ثالث مستقل.

وتتولى مؤسسة التدقيق الخارجية، التي يختارها المجلس التنفيذي بالتشاور مع اللجنة المستقلة للتدقيق الخارجي ويعينها المدير العام، مسؤولية القيام بالتدقيق الخارجي السنوي وإبداء رأيها بشأن الكشوف المالية للصندوق، والحسابات التي تدار بموجب القسم الثاني (ب) من المادة الخامسة، ونظام تقاعد الموظفين. وفي ختام التدقيق السنوي، ترفع اللجنة المستقلة للتدقيق الخارجي التقرير الصادر عن مؤسسة التدقيق الخارجية للعرض على مجلس المحافظين، من خلال المدير العام والمجلس التنفيذي، وتطلع المجلس التنفيذي على نتائج التدقيق. وعادة تعين مؤسسة التدقيق الخارجية لمدة خمس سنوات. ومؤسسة التدقيق الخارجية للصندوق في الوقت الراهن هي Deloitte & Touche LLP.

ويتولى أداء وظيفة التدقيق الداخلي مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي، وهو يقوم بعمليات الفحص المستقل لمدى فعالية إدارة المخاطر، والضوابط، وعمليات الحوكمة. ويعمل مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي كأمانة للجنة الاستشارية المعنية بإدارة المخاطر. ويجري هذا المكتب حوالي ٢٥ عملية تدقيق ومراجعة سنويا، وتشمل عمليات التدقيق المالي، وتدقيق تكنولوجيا المعلومات، وتدقيق العمليات والفعالية. وتعنى عمليات التدقيق المالي بفحص كفاية الضوابط والإجراءات اللازمة لوقاية أصول الصندوق وحساباته المالية وإدارتها. ويضطلع التدقيق على تكنولوجيا المعلومات بتقييم كفاية إدارة تكنولوجيا المعلومات وفعالية التدابير بشأن أمن المعلومات. ويركز تدقيق العمليات والفعالية على العمليات والضوابط المصاحبة وكفاءة العمليات وفعاليتها واتساقها مع الأهداف الكلية للصندوق. وتماشيا مع أفضل الممارسات، يرفع مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي تقاريره إلى الإدارة العليا للصندوق وإلى لجنة التدقيق الخارجي، وبذلك يتحقق ضمان استقلاليته. وإضافة إلى ذلك، يقوم المكتب بشكل منتظم بإطلاع المجلس التنفيذي على برنامج عمله والنتائج الرئيسية والتوصيات التي تنتهي إليها تدقيقاته ومراجعاته. وقد قام فريق تقييم مستقل تابع لمعهد المدققين الداخليين في مطلع عام ٢٠٠٨ بتقييم جودة الأنشطة التي يمارسها مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي، وأكد هذا التقييم الالتزام بكافة المعايير الدولية المنطبقة.

وتتكون لجنة التدقيق الخارجي من ثلاثة أعضاء باختيار المجلس التنفيذي وتعيين المدير العام، وتشرف اللجنة على وظائف المحاسبة، وإعداد التقارير المالية، والمراقبة الداخلية، وإدارة المخاطر لدى الصندوق. وتبلغ مدة خدمة الأعضاء ثلاث سنوات على أساس التداخل، وهم مستقلون عن الصندوق. ويكون أعضاء اللجنة مواطنين من مختلف البلدان الأعضاء، ولا بد من توافر الخبرات والمؤهلات اللازمة للاضطلاع بالإشراف على عملية التدقيق السنوي. وعادة ما يكون المرشحون لعضوية تلك اللجنة من ذوي الخبرات في المؤسسات المحاسبية العامة الدولية أو من القطاع العام أو من الدوائر الأكاديمية.

وتختار اللجنة واحدا من أعضائها كرئيس لها، وتحدد إجراءاتها، وهي مستقلة عن الإدارة العليا للصندوق في الإشراف على عملية التدقيق السنوي. غير أن أي تغييرات في اختصاصات اللجنة تخضع لموافقة المجلس التنفيذي. وعادة ما تجتمع اللجنة فعليا في شهر يناير، وفي شهر يونيو بعد استكمال عملية التدقيق، وفي يوليو لرفع تقريرها إلى المجلس التنفيذي. ويدور تشاور بين خبراء الصندوق والمدققين الخارجيين من جهة وأعضاء اللجنة من جهة أخرى طوال العام. وأعضاء لجنة التدقيق الخارجي هم السادة ساتوشي إيتوه، الأستاذ السابق في جامعة تشوو في اليابان، و ستيف أندرسون، رئيس دائرة تقييم وضمان المخاطر في بنك نيوزيلندا المركزي، والسيد توماس أونيل، مدير ورئيس سابق لمؤسسة PricewaterhouseCoopers Consulting.

المديرون التنفيذيون والمناوبون

حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٠٨ [١]

المعينون

ميغ لوندساغر دانييل هيث	الولايات المتحدة
دايسوكي كوتيغاوا هيرومي ياماوكا	اليابان
كلاوس شتاين ستيفان فون ستينغلين	ألمانيا
أمبرواز فايولي بنوا كلافيران	فرنسا
أليكس غيبز جنز لارسن	المملكة المتحدة

المنتخبون

ويلي كيكنز (بلجيكا) يوهان برادر (النمسا)	النمسا بيلاروس بلجيكا الجمهورية التشيكية هنغاريا كازاخستان لكسمبرغ الجمهورية السلوفاكية سلوفينيا تركيا
إيج باكر (هولندا) يوري ياكوشا (أوكرانيا)	أرمينيا البوسنة والهرسك بلغاريا كرواتيا قبرص جورجيا إسرائيل جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة مولدوفا هولندا رومانيا أوكرانيا
خوزيه روجا (فنزويلا) رامون غوزمان (إسبانيا)	كوستاريكا السلفادور غواتيمالا هندوراس المكسيك نيكاراغوا إسبانيا جمهورية فنزويلا البوليفارية
أريغو سادون (إيطاليا) ميراندا زافا (اليونان)	ألبانيا اليونان إيطاليا مالطة البرتغال سان مارينو تيمور–ليشتي

المنتخبون (تابع)

ريتشارد موراي (أستراليا) ويلهمينا مانيالاك (الفلبين)	أستراليا كيريباتي كوريا جزر مارشال ولايات ميكرونيزيا الموحدة منغوليا نيوزيلندا بالاو بابوا غينيا الجديدة الفلبين ساموا سيشيل جزر سليمان فانواتو
غه خوايونغ (الصين) هه جيانشيونغ (الصين)	الصين
جوناثان فريد (كندا) بيتر تشارلتون (آيرلندا)	أنتيغوا وبربودا جزر البهاما بربادوس بليز كندا دومينيكا غرينادا آيرلندا جامايكا سانت كيتس ونيفس سانت لوسيا سانت فنسنت وجزر غرينادين
جنز هنريكسن (السويد) جارلي بيرغو (النرويج)	الدانمرك إستونيا فنلندا آيسلندا لاتفيا ليتوانيا النرويج السويد
عبد الشكور شعلان (مصر) سمير الخوري (لبنان)	البحرين مصر العراق الأردن الكويت لبنان ليبيا جزر ملديف عمان قطر الجمهورية العربية السورية الإمارات العربية المتحدة الجمهورية اليمنية

[١] تظهر القوة التصويتية لرئيس كل دائرة انتخابية في الملحق الرابع على اسطوانة السي دي روم؛ ويرد حصر للتغيرات في المجلس التنفيذي في السنة المالية ٢٠٠٨ في الملحق الخامس على الاسطوانة.

المنتخبون (تابع)

عبد الله العزاز (المملكة العربية السعودية) أحمد النصار (المملكة العربية السعودية)	المملكة العربية السعودية
بيري وارجيو (إندونيسيا) تشانتافام سوتشاريتاكول (تايلند)	بروناي دار السلام كمبوديا فيجي إندونيسيا جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية ماليزيا ميانمار نيبال سنغافورة تايلند تونغا فييت نام
بيتر غاكونو (كينيا) صامويل ايتام (سيراليون)	أنغولا بوتسوانا بوروندي إريتريا إثيوبيا غامبيا كينيا ليسوتو ليبريا ملاوي موزامبيق ناميبيا نيجيريا سيراليون جنوب إفريقيا السودان سوازيلند تنزانيا أوغندا زامبيا
توماس موسار (سويسرا) آندجيه راتشكو (بولندا)	أذربيجان جمهورية قيرغيزستان بولندا صربيا سويسرا طاجيكستان تركمانستان أوزبكستان

المنتخبون (تابع)

أليكسي موجين (الاتحاد الروسي) أندريه لوشين (الاتحاد الروسي)	الاتحاد الروسي
محمد جعفر مجرد (جمهورية إيران الإسلامية) محمد دايري (المغرب)	جمهورية أفغانستان الإسلامية الجزائر غانا جمهورية إيران الإسلامية المغرب باكستان تونس
باولو نيغويرا باتيستا (البرازيل) ماريا أينيس أغوديلو (كولومبيا)	البرازيل كولومبيا الجمهورية الدومينيكية إكوادور غيانا هايتي بنما سورينام ترينيداد وتوباغو
أدارش كيشور (الهند) كي جي دي دي ديراسينغ (سري لانكا)	بنغلاديش بوتان الهند سري لانكا
خافيير سيلفا–رويتي (بيرو) هكتور توريس (الأرجنتين)	الأرجنتين بوليفيا شيلي باراغواي بيرو أوروغواي
لورين روتايسيريه (رواندا) كوسي أسيمايدو (توغو)	بنن بوركينا فاسو الكاميرون الرأس الأخضر جمهورية إفريقيا الوسطى تشاد جزر القمر جمهورية الكونغو الديمقراطية جمهورية الكونغو كوت ديفوار جيبوتي غينيا الاستوائية الغابون غينيا غينيا بيساو مدغشقر مالي موريتانيا موريشيوس النيجر رواندا سان تومي وبرينسيبي السنغال توغو

كبار موظفي الصندوق

حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٠٨

جيم كاروانا، مستشار الصندوق
سايمون جونسون، المستشار الاقتصادي

إدارات المناطق الجغرافية

بنيديكت فايب كريستنسن
مدير الإدارة الإفريقية بالنيابة

ديفيد بيرتون
مدير إدارة آسيا والمحيط الهادئ

مايكل ديبلر
مدير الإدارة الأوروبية

محسن خان
مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

أنوب سينغ
مدير إدارة نصف الكرة الغربي

الإدارات الوظيفية وإدارات الخدمات الخاصة

مايكل كوهن
مدير إدارة المالية

تيريزا تير–مينا سيان
مديرة إدارة شؤون المالية العامة

ليزلي ليبسيتش
مدير معهد صندوق النقد الدولي

شون هيغان
المستشار القانوني العام ومدير إدارة الشؤون القانونية

جيم كاروانا
مدير إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية

مارك ألن
مدير إدارة تطوير ومراجعة السياسات

سايمون جونسون
مدير إدارة البحوث

روبرت إدواردز
مدير إدارة الإحصاءات

المعلومات والاتصال

مسعود أحمد
مدير إدارة العلاقات الخارجية

أكيرا آرييوشي
مدير المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ

صالح نصولي
مدير مكاتب الصندوق في أوروبا

باري بوتر
المدير والممثل الخاص بمكتب الصندوق لدى الأمم المتحدة

الخدمات المساندة

ديانا سيرانو
مدير إدارة الموارد البشرية

شايلندرا أنجاريا
سكرتير عام الصندوق

فرانك هارنيشفيغر
مدير إدارة التكنولوجيا والخدمات العامة

جوناثان بالمر
المسؤول الإعلامي الأول بإدارة التكنولوجيا والخدمات العامة

المكاتب

سيدارث تيواري
مدير مكتب الميزانية والتخطيط

بيرت كويبنز
مدير مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي

ألفريد كامر
مدير مكتب إدارة المساعدة الفنية

توماس بيرنز
مدير مكتب التقييم المستقل

الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

في٣٠ إبريل ٢٠٠٨

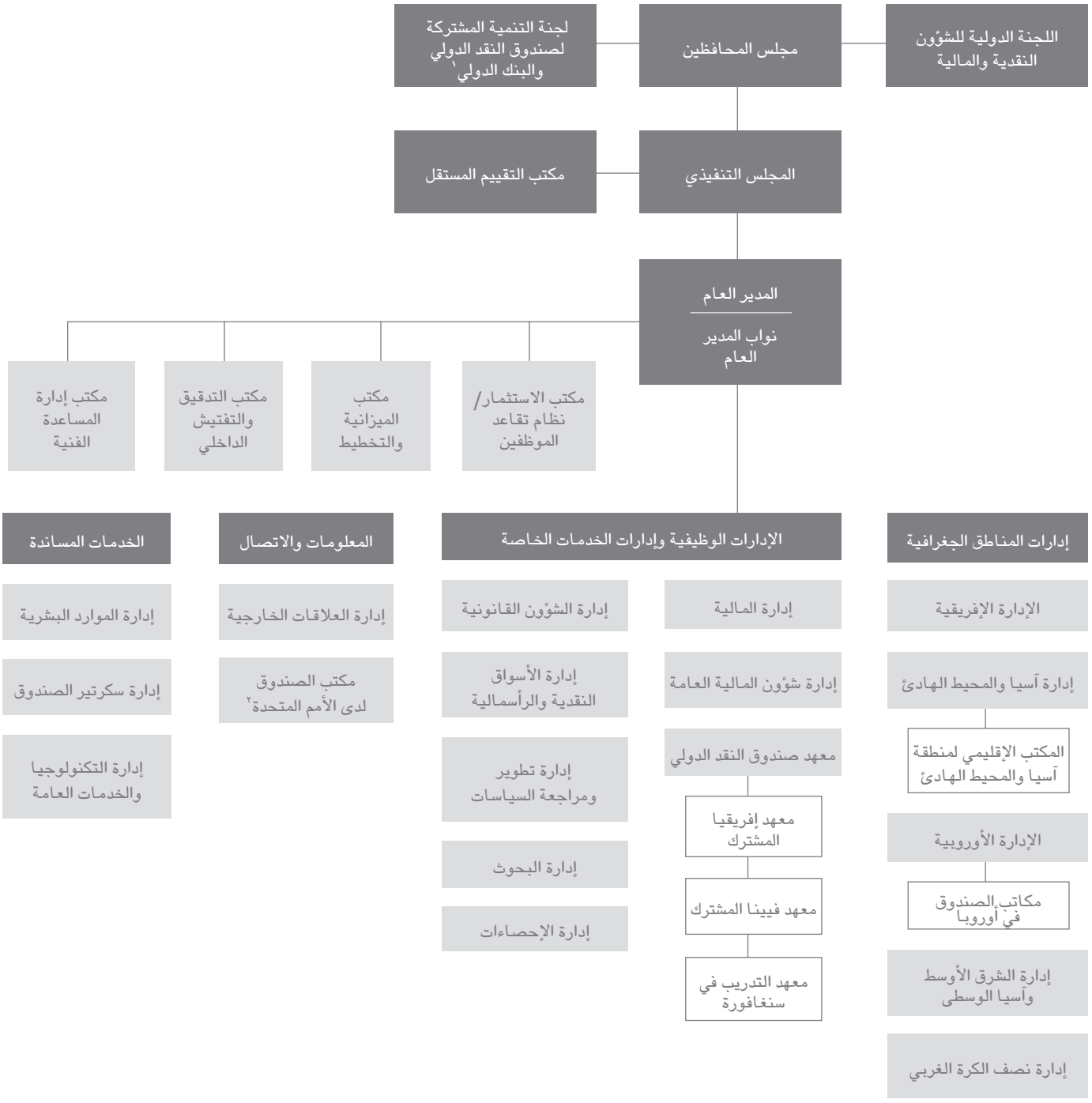

[1] تُعرف رسميا باسم اللجنة الوزارية المشتركة لمجلسي محافظي البنك والصندوق المعنية بتحويل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية.
[2] ملحق بمكتب المدير العام.

الاختصارات

ACRM	اللجنة الاستشارية المعنية بإدارة المخاطر
AML/CFT	مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
APEC	مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ
AREAER	التقرير السنوي حول ترتيبات وقيود الصرف
ASEAN	رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)
BIS	بنك التسويات الدولية
CCE	عملية الإعداد المنسقة
CEMAC	الجماعة الاقتصادية والنقدية لمنطقة وسط إفريقيا
CGER	المجموعة الاستشارية المعنية بقضايا أسعار الصرف
CPIS	المسح المنسق لاستثمارات الحافظة
CSO	منظمة المجتمع المدني
EAC	لجنة التدقيق الخارجي
ECB	البنك المركزي الأوروبي
ECCU	الاتحاد النقدي لمنطقة شرق الكاريبي
ECU	وحدة النقد الأوروبية
EFF	تسهيل الصندوق الممدد
EIF	الإطار المتكامل المعزز للمساعدة الفنية المتعلقة بالتجارة
ENDA	المساعدة الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية
EPCA	المساعدة الطارئة في مرحلة ما بعد الصراعات
ERAP	برنامج المساعدات من أجل النهوض الاقتصادي
ESF	تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية
FAD	إدارة شؤون المالية العامة
FSAP	برنامج تقييم القطاع المالي
FSF	منتدى الاستقرار المالي
FSI	مؤشر للسلامة المالية
FSSA	تقييم استقرار النظام المالي
FY	السنة المالية
GAB	الاتفاقات العامة للاقتراض
GCC	مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GDDS	النظام العام لنشر البيانات
GFSR	تقرير الاستقرار المالي العالمي
GMR	تقرير الرصد العالمي
GRA	حساب الموارد العامة
HIPC	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
IA	حساب الاستثمار
IEO	مكتب التقييم المستقل
IMFC	اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية
INS	معهد صندوق النقد الدولي
IT	تكنولوجيا المعلومات
JEDH	مجمع البيانات المشترك لإحصاءات الدين الخارجي
MCM	إدارة النظم النقدية وأسواق رأس المال
MDG	هدف من أهداف التنمية للألفية الجديدة
MDRI	المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون
MTB	الميزانية متوسطة الأجل
NAB	الاتفاقات الجديدة للاقتراض
OAP	المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ
OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
OIA	مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي
PFM	الإدارة المالية العامة
PIN	نشرة معلومات معممة
PR	بيان صحفي
PRGF	تسهيل النمو والحد من الفقر
PRSP	تقرير استراتيجية الحد من الفقر
PSI	أداة دعم السياسات
QEDS	إحصاءات الدين الخارجي ربع السنوية
RAL	خط الموارد السريع
REO	آفاق الاقتصاد الإقليمي
ROSC	تقرير مراعاة المعايير والمواثيق
RSN	مذكرة الاستراتيجية الإقليمية
RTAC	مركز إقليمي للمساعدة الفنية
RTC	مركز تدريب إقليمي
SAF	التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي
SCA-1	حساب الطوارئ الخاص (١)
SDDS	المعيار الخاص لنشر البيانات
SDR	حق السحب الخاص
SIV	شركة استثمار مهيكل
SMP	برنامج يتابعه خبراء الصندوق
SRF	تسهيل الاحتياطي التكميلي
STA	إدارة الإحصاءات
SWF	صندوق ثروة سيادي
TA	المساعدة الفنية
VAT	ضريبة القيمة المضافة
WAEMU	الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا
WEO	آفاق الاقتصاد العالمي
WTO	منظمة التجارة العالمية

الإسهامات: أشرف على إعداد هذا التقرير السنوي قسم التحرير والمطبوعات التابع لإدارة العلاقات الخارجية بصندوق النقد الدولي. وباشر التحرير اللغوي المحرران أسيمينا كامينيس ومايكل هاروب؛ وتولت تجميع الملاحق أليشيا إيتشبارن–بوردان؛ وساعد في عملية الإعداد كل من تيريزا إيفاريستو دل روزاريو، وفيفن تيسفاي.

الصور:

Simon Smith/istockphoto	الغلاف
René Mansi/istockphoto	الغلاف
Michael Spilotro/ صندوق النقد الدولي	الصفحتان ٤ و٧
صندوق النقد الدولي	صفحة ٦
Thomas Dooley/ صندوق النقد الدولي	صفحة ٧
David Joel/Getty Images	صفحة ١٣
Adek Berry/AFP/Getty Images	صفحة ١٣
Felix Möckel/istockphoto	صفحة ١٩
Tannen Maury/epa/Corbis	صفحة ١٩
Eugene Salazar/ صندوق النقد الدولي	الصفحتان ٢٦ و٦٣
Eric Thayer/Getty Images	صفحة ٢٦
Stock Connection Worldwide	صفحة ٢٩
Dominique Faget/AFP photo	صفحة ٢٩
Jason Szenes/epa/Corbis	صفحة ٣٠
Neville Elder/Corbis	صفحة ٣٠
Hannah Allam/MCT	صفحة ٣٥
Tang Chhin Sothy/AFP photo	صفحة ٣٥
Wathiq Khuzaie/Getty Images	صفحة ٣٩
Gregg Newton لحساب صندوق النقد الدولي	صفحة ٣٩
Christopher Herwig/lonelyplanetimages.com	صفحة ٤٦
Stephen Jaffe/ صندوق النقد الدولي	الصفحات ٤٦ و٥٢ و٥٧
David Sutherland/Corbis	صفحة ٥٧
Henrik Gschwindt De Gyor/ صندوق النقد الدولي	صفحة ٦٢
Tilla McAntony/ صندوق النقد الدولي	صفحة ٧٢

تحتوي اسطوانة السي دي روم على فصول التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام ٢٠٠٨ بثلاث لغات هي الإنجليزية والفرنسية والإسبانية. وتتضمن الاسطوانة أيضاً جميع ملاحق التقرير، بما في ذلك الكشوف المالية، باللغة الإنجليزية. وإضافة إلى ذلك، تحتوي الاسطوانة على نشرات المعلومات المعممة، والبيانات الصحفية، وتقارير متنوعة، وجداول وأطر تتيح المزيد من التفاصيل عن الأنشطة التي يرد وصفها في فصول التقرير السنوي.

وللاطلاع على المزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للصندوق على شبكة الإنترنت وعنوانه: www.imf.org.

التعليمات الخاصة باسطوانة السي دي روم: أدخل الاسطوانة في محرك اسطوانات السي دي روم بجهاز الكمبيوتر، وسوف تظهر صفحة المحتويات في نافذة التصفح. وتحتوي الاسطوانة على ملفات في صيغة PDF، ويمكن فتحها باستخدام البرنامج الإلكتروني Adobe Reader.

ولتحميل نسخة مجانية من برنامج Adobe Reader ، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني www.adobe.com.

© صندوق النقد الدولي ٢٠٠٨
التصميم: DESIGN ARMY
WWW.DESIGNARMY.COM

صندوق النقد الدولي
700 19TH STREET, NW
WASHINGTON, DC 20431 USA

IMF ANNUAL REPORT 2008 (Arabic)

ISBN 978-1-58906-767-7